معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

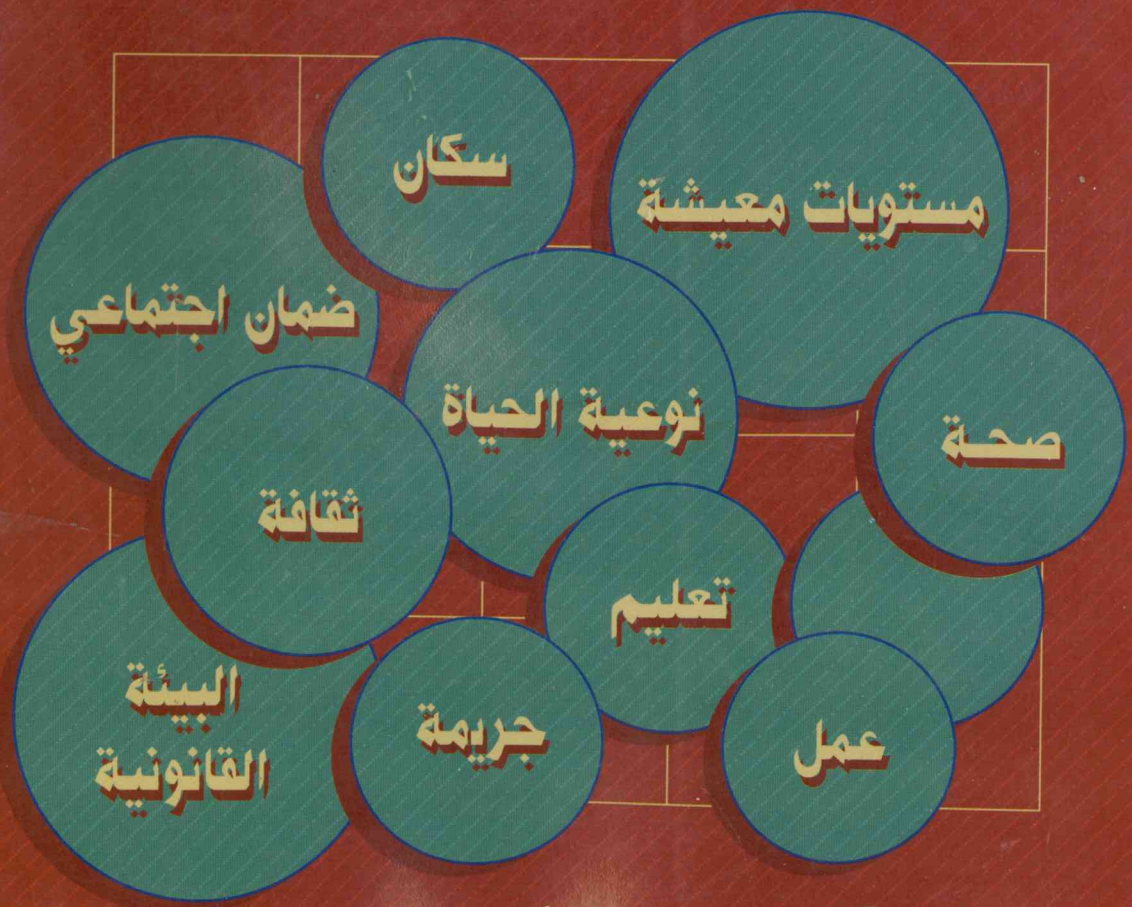

عدد رقم 8 - أيار 2005

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم بإعداد أبحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وتصدرها وحدة المراقبة الاجتماعية– الاقتصادية في ماس، وقد تم إنشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم إضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

المحررون: مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

أعدت أقسام هذا المراقب من التالية أسماؤهم:

القسم	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس
مؤشرات السكان	محمد دريدي	مجدي المالكي
مؤشرات الصحة	خالد قلالوة	ياسر شلبي
مؤشرات التعليم	ماهر صبيح	ياسر شلبي
مؤشرات الثقافة	محمد عاصم دراغمة	حسن لدادوة
مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة	نضال عمر	حسن لدادوة
مؤشرات مستويات المعيشة	سعدي المصري	حسن لدادوة رياض الهليس
مؤشرات البيئة القانونية	نضال عمر	مجدي المالكي

وقد تم إعداد ملف هذا العدد من قبل: مجدي المالكي، ياسر شلبي، حسن لدادوة، رياض الهليس.

الإنتاج
التدقيق اللغوي: إبراهيم موسى (عربي)
ترجمها إلى الإنجليزية: مازن حسيني
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 2005 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +970-2-298-7053/4
فاكس: +970-2-298-7055
بريد إلكتروني: info@mas.org.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.org.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والإداري في المعهد على العنوان المبين أعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة فورد
أيار 2005

تقـــديـــــــم

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أن يقدم لدوائر صنع القرار والعاملين والدارسين في حقل التنمية الاجتماعية، ولدائرة قراءه الواسعة، العدد الثامن من المراقب الاجتماعي. ويشتمل هذا العدد على تطويرات هامة، وخصوصا في مجال توسيع نطاق المؤشرات المستخدمة في تحليل التغيرات الاجتماعية، واشتماله علـــى ملـــف خاص حول البرامج والسياسات الحكومية في المجال الاجتماعي.

وفي إطار مساعي المعهد لمواصلة تطوير المراقب الاجتماعي، والارتقاء به ليكون على مستوى توقعات دائرة مستخدميه وقراءه الواسعة، قمنا بإجراء تقييم يهدف إلى مساعدة المعهد في التعرف على مجالات اولويات التطوير. ومن بين ابرز النتائج التي أشار إليها هذا التقييم أن أغلبية كبيرة مـــن المســـتجوبين (نحـــو 86.4%) تـــرى أن المراقـــب الاجتماعي مصدر معلومات مناسب جدا أو مناسب، وان 86.4% ترى انه مرجع مناسب كمساعد في عمل الأبحـــاث. وأفاد ثلثي المستجوبين (65%) بان المراقب الاجتماعي مناسب جدا أو مناسب كمساعد في إعداد السياسات الاجتماعية.

وحول جودة تحليل المراقب أفادت أغلبية المستجوبين انه مناسب جدا أو مناسب، وأفـــادت بـــان المؤشـــرات المستخدمة مناسبة وشاملة، وأن البنية المنطقية لمحتوى المراقب مناسبة جدا أو مناسبة. كما أعتبر ما يقرب مـــن ثلثـــي المستجوبين أن توقيت صدوره وإخراجه الفني وحجمه مناسبين. وبخصوص اولويات التطوير، تدعو إجابات المستجوبين إلى ضرورة تطوير التحليل وتعميقه، وضرورة توسيع دائرة توزيع المراقب ليصل إلى جميع الفئات المستهدفة.

كانت نتائج تقييم المراقب الاجتماعي في مجملها ايجابية وتدعو إلى الرضى، ولكن المعلومات المشجعة تلـــك يجب أن تدفعنا الى المزيد من التطوير والارتقاء بالنوعية. وبشكل ما فقد حدد التقييم اولويات ومجالات التطوير، التـــي سيركز المعهد جهوده عليها خلال السنوات اللاحقة. فسياسة الجودة في المعهد إلى القاعدة المعروفة والتـــي مفادهـــا أن تطوير جودة البحث العلمي ليس له سقف. ولكن جودة البحث بحد ذاتها لا تحقق الفائدة المرجوة منهـــا إن لـــم تقتـــرن بتحقيق شروط رئيسية ثلاث هي:

أولا: أن أبحاث المعهد تلبي الأولويات الوطنية، وتكون ذات فائدة عملية في صناعة القرار.
ثانيا: أن تعد هذه الأبحاث في الوقت المناسب، للمساعدة في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات في وقتها.
ثالثا: أن تكون تكاليف تنفيذ هذه الأبحاث معقولة.

من هنا فان الارتقاء بجودة البحث العلمي، التي تعتبر المفتاح الرئيسي للارتقاء بمكانة وسمعة المعهد العلميـــة، يجب أن تقترن بتطوير الإنتاجية والقدرة على تشخيص اولويات البحث بحيث تستجيب واحتياجات وتوقعات وطموحات الفئات المستهدفة من صانعي السياسات بشكل خاص، وجمهور الباحثين والعاملين في حقل التنمية الاجتماعية بشكل عام.

في الختام، يسرني باسم معهد ماس، أن اشكر باحثي المعهد والمراجعين والمقيمين على جهدهم الكبير والمثابر. كما نشكر مؤسسة فورد الأمريكية على دعمها المتصل للمراقب الاجتماعي منذ ست سنوات بما في ذلك دعمهـــم لهـــذا

العدد. ونتقدم بالشكر إلى إدارة وموظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين كانوا شركاء بكل معنى الكلمة في هذا الإنجاز، كما نشكر الأخوة الذين شاركوا في المناقشة العامة لهذا العدد وفي تقييمه. كما نشكر الزميلات والزملاء الذين عملوا على الطباعة والترجمة والإنتاج الفني.

د. سمير عبدالله
المديـــــر العام

المحتويـــــــــات

1- مقدمـــــة **1**

2- المؤشرات السكانية **12**

2-1 حجم السكان وتوزيعه 12

2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني 12

2-3 معدلات خصوبة مرتفعة 13

2-4 انخفاض معدلات الوفيات 14

2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 14

2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية 15

2-7 الزواج والطلاق 15

2-7-1 ارتفاع أعداد عقود الزواج خلال العام 2003 *15*

2-7-2 ارتفاع في عدد وقوعات الطلاق *16*

3. المؤشرات الصحية **17**

3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة 18

3-2 زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلَّغ عنهم في الضفة الغربية 19

3-3 تحسن في معدلات وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية وارتفاعها في قطاع غزة 19

3-4 تحسن معدل الأطباء للسكان 20

3-5 ثبات في معدل الأَسِرَّة الطبية لعدد السكان 20

3-6 زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية وتراجع غير الحكومية والوكالة 20

3-7 التأمين الصحي للسكان 21

3-8 الشباب والصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة 21

3-9 الأسرة والخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة 22

4. مؤشرات التعليم **24**

4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة 24

4-2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني 24

4-2-1 نسبة الأمية: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص *24*

4-2-2 التحصيل العلمي: تحسن ملحوظ *25*

4-3 المؤسسات التعليمية 26

4-3-1 عدد المدارس في ازدياد، وعدد رياض الأطفال يعاود الارتفاع في الضفة، ويستمر في الانخفاض في القطاع *26*

4-3-2 معاودة ازدياد عدد طلبة رياض الأطفال في الضفة الغربية، واستمرار الزيادة الطبيعية لطلبة المدارس *26*

4-3-3 استمرار ثبات نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية، وتغير بسيط في المرحلة الثانوية *27*

4-3-4 تراجع نسبة الطلاب والطالبات الملتحقين بالتعليم المهني *27*

4-3-5 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلبة *27*

4-3-6 معاودة ارتفاع نسب التسرب في المرحلة الثانوية، واستمرار انخفاضها في المرحلة الأساسية *28*

4-3-7 استمرار انخفاض نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية، واستمرار ارتفاعها في المرحلة الثانوية *28*

4-3-8 استمرار تحسن معدل عدد الطلبة لكل معلم *28*
4-3-9 تحسن في الكثافة الصفية في جميع المراحل في الضفة الغربية وبعضها في قطاع غزة *29*
4-3-10 استمرار ازدياد عدد طلبة الجامعات بنسب عالية، واستمرار تقلص الفجوة بين الجنسين *29*

5. مؤشرات ثقافية **31**
5-1 زيادة عدد المراكز الثقافية العاملة 32
5-1-1 زيادة في عدد الأنشطة الثقافية *32*
5-1-2 تزايد كبير في عدد المشاركين في النشاطات الثقافية *32*
5-2 زيادة عدد الصحف العاملة 33
5-3 82.4% من المجلات العاملة تصدر في الضفة الغربية 33
5-4 زيادة قليلة في عدد المتاحف العاملة 34
5-5 عدد قليل من المسارح 34
5-6 عدد قليل من دور السينما المرخصة 34
5-7 زيادة عدد محطات الإذاعة، وثبات عدد محطات التلفزيون 35
5-8 تحسن في نسبة الأسر التي تقتني أجهزة الحاسوب 35
5-9 أكثر من ربع الأسر الفلسطينية لديها مكتبة بيتية 36

6. الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة **37**
6-1 تحسن في البيئة التشريعية 37
6-2 تطورات مهمة في إدارة مشكلة البطالة 38
6-3 تراجع نسبة الأسر التي تلقت مساعدات 39
6-4 الدعم غير الممأسس 41
6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية 41
6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية *42*
6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى 43
6-7 تراجع حجم المساعدات الطارئة المقدمة من "الأنروا" 44
6-8 لجان الزكاة تواصل تقديم مساعداتها 45
6-9 استراتيجيات صمود الأسر الفلسطينية 46
6-10 المسكن وظروف السكن 47
6-10-1 تحسن نسبي في معدل عدد الغرف وكثافة المسكن *47*
6-10-2 النمط السائد هو البيت الملك *47*
6-10-3 المياه والصرف الصحي *47*
6-10-4 ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها هاتف خلوي وخط هاتف ثابت *48*
6-11 انخفاض حاد في رخص الأبنية للأغراض السكنية 48
6-12 تدمير واسع للمباني السكنية 48

7. مستويات المعيشة **49**
7-1 نحو نصف الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها 49
7-2 انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية 50
7-3 إنفاق الأسرة 50

7–4 انتشار واسع للفقر 51
7–5 مؤشرات سوق العمل الفلسطيني 51
7–5–1 القوى البشرية 52
7–5–2 القوى العاملة ما بين العام 2000 إلى العام 2003 52
7–5–4 البطالة حسب التعريف الموسع 54
7–5–5 الإعالة الاقتصادية 54
7–5– 6 سمات العاملين في الاقتصاد المحلي 55
7–5–7 العاملون في إسرائيل والمستوطنات 56
7–5–8 معدلات الأجور 57
7–5–9 القطاع الاقتصادي غير المنظم 58
7–5–10 عمالة الأطفال 59
7–5–11 ظروف عمل سيئة 60

8. مؤشرات البيئة القانونية 61
8–1 استمرار تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003 61
8–1–2 تصاعد استخدام القوة المفرطة والإعدام خارج نطاق القانون. 61
8–1–3 استمرار حملات الاعتقالات والمداهمة: 61
8–1–4 اعتداءات على حرية عمل الأطقم الطبية 62
8–1–5 استمرار الاعتداءات على حرية عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية 62
8–1–6 الاعتداء على نشطاء السلام وحقوق الإنسان 62
8–1–7 تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات المدنية الفلسطينية: 63
8–1–8 تصاعد الاعتداءات على حرية الحركة والتنقل 64
8–2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث، وحالة حقوق المواطن الفلسطيني 64
8–2–1 تحسن في الأداء التشريعي للمجلس التشريعي 64
8–2–2 تحسن طفيف في الأداء الرقابي للسلطة التشريعية 65
8–2–3 إنجازات قضائية محدودة رغم المعيقات 66
8–2–4 ازدياد طفيف في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية 66
8–2–5 تراجع أداء السلطة التنفيذية تحت وطأة القمع الإسرائيلي 67
8–3 مؤشرات الجريمة والضحية 67
8–3–1 ارتفاع عدد الأفعال الإجرامية المبلَّغ عنها (1998–2003) 68
8–3–2 تزايد عدد الموقوفين في السجون الفلسطينية 68
8–3–3 ازدياد في نسبة المحكومين من إجمالي الموقوفين 1996–2003 69
8–3–4 انخفاض عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية عامي 2002 و2003 69
8–3–5 استمرار التراجع في عدد القضايا الواردة والمفصولة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2003: 70

المراجـــــع 73
الملحق الاحصائـــــي 75
ملف خاص: البرامج والسياسات الحكومية في المجال الاجتماعي 115

قائمة الأشكال البيانية

شكل 2-1:	الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منتصف العام 2003	13
شكل 3-1:	تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2004	18
شكل 3-2:	تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية خلال الفترة 1995-2004	18
شكل 4-1:	معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمل والجنس، 2003	25
شكل 4-2:	توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1994/1995-2003/2004	31
شكل 6-1:	تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2004	42
شكل 6-2:	تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2004	43
شكل 7-1:	نسبة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس 1995-2003	53
شكل 7-2:	نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1995-2003	53
شكل 7-3:	توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، 2003	54
شكل 7-4:	توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، 2003	54
شكل 7-5:	توزيع العاملين في الاراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2003	56
شكل 7-6:	معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل 1995-2003	58

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التي تعتمد، بشكل أساسي، المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب وخصوصية المجتمع الفلسطيني.

نسبة الجنس: عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن: وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطاً أساسياً مسبقاً لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

المدارس الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائياً، ولم يلتحقوا بأية مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين أكملوا أقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروباً في خمسة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حياً وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أية علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

معدل وفيات من تقل أعمارهم عن 5 سنوات: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغ عمرهم خمس سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

نسبة الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين أعمارهم بين 15–64 سنة).

مستوى المعيشة = استهلاك الأسرة من الطعام / استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجلز)، بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام، فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم، والصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد على 20%.

القوة البشرية: جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، والمستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة : **(حسب معايير منظمة العمل الدولية)**: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرائق.

البطالة: **(تعريف موسع)**: تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع للبطالة، بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب معايير منظمة العمل الدولية.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء أكانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب ويرغبون في ذات الوقت، بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعياً)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي، أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون في تغيير عملهم لأسباب اقتصادية، مثل عدم كفاية الراتب، أو بسبب ظروف العمل السيئة، ويسمى هذا في نشرات الجهاز المركزي للإحصاء بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

المهنة: المقصود بالمهنة، الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملاً، أو الذي باشره سابقاً إذا كان عاطلاً عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها، وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعاً متجولاً، فيبين نشاطه الرئيسي الذي يزاوله أو نوع السلعة أو نوع العمل (أو الاثنين معاً) الذي يزاوله.

نوع التجمع: صنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف، وهي: حضر، وريف، ومخيمات.

الحضر: هو كل تجمع يبلغ عدد سكانه 10,000 نسمة أو أكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4,000 – 9,999 نسمة، شريطة أن تتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية على الأقل: شبكة كهرباء عامة، وشبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

الريف: هو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 4,000 نسمة، وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين 4,000- 9,999 نسمة دون أن تتوفر فيه أربعة عناصر من الخدمات المذكورة أعلاه.

المخيم: وهو كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، وتديره وكالة الغوث الدولية.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوماً على مجموع أيام العمل للمستخدمين، حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

المعوق: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي، خلقي أو غير خلقي، وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (قانون حقوق المعوقين).

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية السائدة، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحياناً إلى 3 مناطق:
شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وجنين، ومنطقتي طوباس وسلفيت.
ووسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله- البيرة، والقدس وأريحا. وجنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل.

باقي الضفة الغربية: المقصود به الضفة الغربية، بدون القدس العربية وضواحيها التي ضمتها إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967، ويعود استثناء القدس إلى طبيعة البيانات الإحصائية المتوفرة.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

أسرة خاصة: هي الأسرة التي ينطبق عليها تعريف الأسرة السابق الذكر.

أنواع الأسر الخاصة: تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

1.أسرة من فرد واحد: وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط.

2.أسرة نووية: **(الأسرة النواة):** وهي الأسر المعيشية التي تتكون كلية من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من: أسرة مؤلفة من زوجين فقط، أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر، أو أم (رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غير الأقارب.

3.أسرة ممتدة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب)، مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من الأقارب غير الزوج/الزوجة وغير الأبناء، مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب.

4. أسرة مركبة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر، مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة وشخص واحد على الأقل من غير الأقارب، **بغض النظر عن باقي أفراد الأسر.**

نوع المسكن: وهو الشكل الهندسي أو المعماري للمسكن، والذي قد يكون فيلا، أو داراً، أو شقة، أو غرفة مستقلة، أو أي شكل آخر. مثل (براكية أو خيمة...الخ).

الفيلا: هي مبنى قائم بذاته مشيد من الحجر النظيف عادة، ومعد أصلاً لسكن أسرة واحدة عادة، ويتكون من

طابق واحد بجناحين أو من طابقين أو أكثر، يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد أو الطابق الثاني للنوم، والجناح الآخر أو الطابق الأرضي للاستقبال والمطبخ والخدمات بمختلف أنواعها، كما يتوفر في الغالب للفيلا حديقة تحيط بها بغض النظر عن مساحتها بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة كما يغطى السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيلا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها.

الدار: وهي مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة أو أكثر، ويمثل البناء التقليدي في فلسطين، وقد تتكون الدار من طابق واحد أو طابقين تستغلهما أسرة واحدة، أما إذا كانت الدار مقسمة إلى وحدات سكنية منفصلة كل منها تشمل المرافق الخاصة بها ويقيم بكل منها أسرة مستقلة، فيعتبر كل مسكن شقة.

الشقة: وهي جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو أكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي، وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام.

غرفة مستقلة وهي غرفة قائمة بذاتها ليس بها مرافق، بل تشترك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق (مطبخ – حمام – مرحاض) وهي معدة أصلاً للسكن وتوجد عادة على أسطح المباني أو بالفناء، وتكون جزءاً من دار أو فوق أسطح العمارات.

أخرى: تشمل أي حالات أخرى غير ما سبق مثل الخيمة والبراكية والأكواخ والكهوف والمغارات، أو أي مكان مشغول بسكن ولا ينطبق عليه أي من التصنيفات السابقة.

الغرفة: هي أية مساحة تساوي أو تزيد على (4) م2 (أربعة أمتار مربعة فأكثر) محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين، وتعتبر الشرفات (الفرندات) المقززة غرفة إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد على أربعة أمتار مربعة ومستخدمة لأي غرض من الأغراض المعيشية، وتعتبر الصالة غرفة، ولا يعتبر من ضمن الغرف كل من المطبخ والحمام والمرحاض والممرات. كما لا يعتبر من الغرف تلك المخصصة للحيوانات والدواجن، وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط.

عدد الغرف للأسرة: وهو عدد الغرف التي تشغلها الأسرة، ويساوي عدد الغرف في المسكن إذا كانت تسكن في الوحدة السكنية أسرة واحدة فقط، أما إذا كان في الوحدة السكنية أسرتان فينبغي أن يكون عدد الغرف لكلا الأسرتين مساوياً لعدد الغرف في الوحدة السكنية.

حيازة المسكن: ويمثل كيفية حيازة الأسرة للمسكن، وتكون إحدى الحالات التالية:

1. مستأجر: إذا كان المسكن مستأجراً دون أثاث مقابل إيجار يتم دفعه شهرياً أو كل مدة معينة.
2. ملك: وذلك إذا كان المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون بالمسكن عادة.
3. دون مقابل: وذلك في حالة حيازة المسكن بدون دفع أي مبالغ كأن يكون المالك أباً أو أماً أو أحد أقارب رب الأسرة أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون بالمسكن أو مقدماً من جهة أخرى دون مقابل.
4. مقابل عمل: إذا كان المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل دون دفع إيجار. وسواء أكانت هذه الجهة تملك المسكن أم تقوم هي بدفع الإيجار للمالك الأصلي.

توفر السلع المعمرة لدى الأسرة: وهو توفر بعض السلع التي تدوم طويلاً لدى الأسرة وهي :

سيارة خصوصية وهي السيارات المخصصة للاستخدام الخاص للأسرة وثلاجة كهربائية وسخان شمسي وتدفئة مركزية ومكتبة منزلية (توفر 10 كتب غير مدرسية على الأقل تستخدم لتنمية الجوانب الثقافية أو الدينية ...الخ) وطباخ غاز وغسالة ملابس وتلفزيون وفيديو وكمبيوتر وصحن لاقط (ستلايت)...الخ.

ملكية المبنى: ويمثل كيفية امتلاك المبنى، ويمكن أن تكون إحدى الحالات التالية:

خاص: سواء أكان المالك من الأفراد أم من المؤسسات.
حكومي: إذا كان المالك من مؤسسات السلطة الوطنية.
سلطة محلية: أن يكون المالك بلدية أو مجلساً قروياً.
تعاوني: يعني أن مالك المبنى جمعية تعاونية بغض النظر عن هدفها.
خيري: إذا تبع المبنى لجمعية أو مؤسسة خيرية.

استخدام المبنى: ويعني كيفية استخدام المبنى، ويمكن أن يكون إما مبنى سكنياً، حيث يعتبر سكنياً إذا كانت أكثر من نصف مساحته معدة لأغراض السكن، أو صناعياً، أو تجارياً، أو تعليمياً، صحياً، أو غير ذلك.

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

القيمة الوسيطة: هي القيمة التي تقسم مجتمع البحث الى قسمين متساويين، حيث يحقق نصف المبحوثين هذه القيمة أو أقل منها، ويحقق النصف الآخر هذه القيمة أو أكثر منها.

الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤشرات اجتماعية مختارة، 1996-2002

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
السكان*	ألف شخص	2630.8	2783.1	2897.1	3019.2	3149.4	3275.4	3394.0	3514.9
نسبة الجنس	ذكر/ 100 أنثى	101.9	101.9	101.9	102.0	102.0	102.3	102.4	102.5
اقل من 15 سنة	(%)	46.8	46.8	46.9	46.9	46.8	46.7	46.6	46.5
15-64 سنة		49.7	49.7	49.7	49.7	49.9	50.0	50.1	50.3
65 سنة فما فوق		3.5	3.5	3.4	3.4	3.3	3.3	3.2	3.2
معدل نمو السكان**	(%)	5.80	4.0	4.1	4.2	4.3	3.6	3.5	3.5
توقع العمر عند الولادة**	سنة								
الجنسان		71.18	70.96	71.13	71.3	71.8	71.63	71.79	71.95
ذكور		69.59	70.22	70.39	70.57	70.74	70.90	71.06	71.22
إناث		72.84	71.91	71.91	72.07	72.24	72.39	72.55	72.71
معدل وفيات الرضع+**	لكل 1000 مولود حي	27.3	24.2	23.7	23.2	24.0	22.2	21.7	24.2
ذكور		-	26.9	26.3	25.7	25.2	24.6	24.1	26.6
إناث		-	21.4	21.0	20.5	20.1	19.7	19.2	21.6
معدل وفيات الأمومة (البيانات للعام 1995)	لكل 100 ألف مولود حي	70 -80❖	–	–	–	–	–	_	–
معدل الخصوبة الكلية	مولود/امرأة	–	6.04	--		5.93	–	–	5.6
استخدام وسائل منع الحمل	(%)	45.2	–	–		51.4	–	–	–
معدل المواليد الخام**	مولود/ ألف	44.40	42.7	42.1	41.4	40.9	40.2	39.6	38.8
معدل الوفيات الخام**	لكل 1000	6.11	4.9	4.8	4.6	4.5	4.4	4.3	4.2
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للذكور	سنة	–	23.00	23.94	24.10	24.1	24.2	23.5	24.6
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للإناث	سنة	–	18.00	18.70	18.80	18.9	19.0	18.4	19.4
نسبة السكان الحضر من مجموع السكان	(%)	-	53.1	–	–	–	–	–	–
نسبة سكان المخيمات إلى مجموع السكان	(%)	-	15.9	–	–	–	–	–	–
نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان	(%)	–	31.0				–	–	–
نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان	(%)	-	41.4	–	–	–	–	–	–
معرفة القراءة والكتابة للبالغين	من السكان (%) 15+	84.3 ❖	86.1	–	–	89.2	90.2	91.0	91.9
ذكور		91.5	92.2	–	–	93.4	95.3	95.7	96.3
إناث		77.0	79.7	–	–	83.9	85.0	86.4	87.4
نسبة التسرب في المرحلة الأساسية++	(%)	2.40	1.86	1.76	1.57	1.44	1.2	0.79	0.75
نسبة التسرب في المرحلة الثانوية++	(%)	6.98	5.83	6.24	5.26	5.9	4.5	3.13	3.7
معدل عدد الطلبة/ معلم+++	طالب/ معلم	29.8	29.2	29.5	29.4	27.7	28.1	27.8	27.3
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الأساسية+++	طالب/ شعبة	37.2	37.3	37.2	37.5	37.3	37.1	36.7	36.4
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الثانوية+++	طالب/ شعبة	30.2	29.9	30.2	30.3	30.2	30.6	30.6	30.4
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مياه	(%)	84.1	83.7	85	–	98.8	–	93.9	@86.5
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مجارٍ	(%)	34.0	33.8	38	39.3	43.9	–	45.8	50.8
نسبة الأسر المربوطة مساكنها بالكهرباء	(%)	98.1	94.7	94.6	–	99.2	–	–	–

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً	(%)	..	4.0	7	..	10.8	13.1	12.6	26.4
نسبة الأسر التي تمتلك تلفازاً	(%)	89.6	85.0	89	..	89.7	94.2	93.0	93.4
الكثافة السكنية***	فرد/غرفة	2.45	2.0	1.88		1.91	2.0	2.1	2.1
نسبة الأسر التي تقتني مكتبة بيتية	(%)	22.9	13.9	..		13.4	..	18.4	27.5
عد المكتبات العامة****	عدد	295	..	13	20	..	..	..	..
إنفاق الفرد الشهري (بأسعار 1996)	دينار أردني	84.1	84.4	82.6	..	..	..	..	..
إنفاق الأسرة على الطعام من الإنفاق الكلي	(%)	38.7	38.5	40.3	..	..	..	..	..
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دولار أمريكي	1774.4	1762.8	1889.6	2028.3				..
نسبة متلقي المساعدة النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية	من السكان (%)	3.5	3.6	3.4	3.5	3.9	3.7	3.5	3.5
نسبة متلقي المساعدة النقدية من "الأنروا"	من السكان (%)	3.5	3.3	3.4	3.3	3.2		3.2	3.1
نسبة القوى العاملة المشاركة	من السكان 15 +(%)	40.0	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.4
معدل البطالة	(%)	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6
ذكور		24.5	20.3	14.4	11.6	14.4		33.5	26.9
إناث		19.6	20.1	15.2	13.0	12.3		17.1	18.6
العاملون في القطاع الحكومي	من العاملين (%)	17.6	❖❖7.6	16.4	17.9	19.8	23.2		22.2
العاملون في إسرائيل والمستوطنات	(%)	14.1	17.1	21.7	22.9	19.6	13.7	10.3	9.7
نسبة العاملين في الزراعة	(%)	14.2	13.1	12.1	12.6	13.7	12.0	14.8	15.7
نسبة العاملين في الصناعة	(%)	16.8	16.4	15.9	15.5	14.7	14.0	12.9	12.5
نسبة القوى العاملة المشاركة (إناث)	(%)	11.0	11.5	11.3	12.3	12.7		10.4	12.8
نسبة القوى العاملة إلى السكان	(%)	21.3	21.5	22.0	21.1	22.1	20.7	19.9	20.5
الأجر اليومي الوسيط	شيكل	46.2	50.0	57.7	69.2	69.2	61.5	60.0	55.8
معدل الأجر اليومي	شيكل	54.3	59.3	68.5	75.5	77.3	72.7	74.0	73.7
نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل*****	(%)	70.6	68.0	66.8	71.0	69.3	75.0	81.8	82.7
معدل الأسرة في المستشفيات	سرير/ ألف مواطن	1.00	1.17	1.13	1.27	1.3	1.4	1.35	1.40
معدل الأطباء	طبيب/ 100 ألف	-	99	114.9	128	140	134	150	149

ملاحظة: يؤخذ بعين الاعتبار، عند المقارنة، أن بيانات العام 1997 المتعلقة بالسكان والمساكن مصدرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام 1997، وبيانات السنوات الأخرى مصدرها مسوح بالعينة نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض بيانات العام 1998 هي فرضيات بنى عليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديراته للسكان العام 1998.

* هذه البيانات إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

** بيانات العامين 1998–2002، هي الفرضيات التي قدر، بناء عليها، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد السكان في هذه الأعوام.

*** باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل بعد حرب العام 1967.

**** عدد المكتبات العام 1996 يشمل المكتبات التي قام بمسحها فريق بإشراف وزارة الثقافة، وتشمل كل المكتبات التي تقدم خدمات للجمهور، ومن ضمنها مكتبات المساجد، بينما العدد للأعوام 1998 و1999 يقتصر على المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة.

❖ البيانات خاصة بالعام 1995.

❖❖ الربع الثالث من العام 1997.

\+ أظهرت بيانات المسح الصحي– 2000 أن معدل وفيات الرضع المقدر بالطرق المباشرة للسنوات السابقة للمسح (1995–1999) في الضفة الغربية وقطاع غزة للذكور 25.3، وللإناث 25.6.

++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1996/1995 و1997/1996 و1998/1997 و1999/1998 و2000/1999 و2001/2000، 2003/2002 على التوالي.

+++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1997/1996 و1998/1997 و1999/1998 و2000/1999 و2001/2000 و2002/2001، و2003/2002 على التوالي.

1- مقدمـــــة

يرصد العدد الثامن من المراقب الاجتماعي، اتجاهات التغير في عدة مؤشرات اجتماعية مختارة خلال العام 2003، ويشمل هذا العدد كما جرت العادة على مقارنات للتغير والثبات، التي حصلت في الحياة الاجتماعية خلال سنوات عدة سابقة، وتحديدا خلال سنوات الانتفاضة، وبقدر ما تسمح به البيانات المتوفرة، خاصة في المجالات الأساسية التالية: السكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، والضمان الاجتماعي، ونوعية الحياة، ومستويات المعيشة، والبيئة القانونية.

ويتميز هذا العدد مقارنة بالأعداد السابقة بكونه يشتمل على ملف خاص، نرصد ونقيم من خلاله أهم السياسات والبرامج المختلفة المعتمدة في المؤسسات الفلسطينية الحكومية (وزارات وهيئات ومؤسسات)، حسب المؤشرات السبع التي تعالجها عادة أعداد المراقب، وذلك من خلال النشرات والأدبيات الصادرة عن هذه المؤسسات، بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات مع المسؤولين فيها. ولا شك أن رصد ما هو موجود من سياسات وخطط، تتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه تطبيق بعضها، وتقديم بعض المقترحات التطويرية حول بعضها الآخر، هو تتويج لما جاء في الأعداد السبعة السابقة من المراقب الاجتماعي، والتي رصدت دائما التغيرات الاجتماعية، وقدمت العديد من المقترحات والتوصيات (السياساتية) التطويرية حول المؤشرات الاجتماعية التي يرصدها، آخذين بالاعتبار حقيقة البيئة الفلسطينية سريعة الحراك، والتي تفرض صعوبات جدية، وتحديات بالغة أمام الباحثين ومراكز أبحاث السياسات في رصد البيانات وتحليلها، كونها تخضع لمؤثرات سياسية سريعة التغير، بحيث يصعب على مراكز الإحصاء والبحث مواكبة رصدها بشكل دائم وسريع، وتحليل نتائجها، وبالتالي تطوير سياسات ملائمة.

وقد شهدت الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص عام 2003، تصعيدا ملموسا في السياسة العدوانية الإسرائيلية، الهادفة إلى سحق الانتفاضة، وتدمير الإرادة الوطنية الفلسطينية. وكانت هذه السنة من أقسى السنوات، والأشد وطأة على الفلسطينيين في قطاع غزة خاصة منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، فقد تصاعد العدوان العسكري والسياسي الإسرائيلي بشكل غير مسبوق، حيث قامت قوات الاحتلال باجتياح متكرر للعديد من المناطق والمخيمات الفلسطينية في القطاع، مستخدمة في ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات الحربية والدبابات والجرافات العسكرية؛ لقصف مئات المنازل السكنية وتدميرها، وتشريد سكانها، والمصانع، والمنشآت العامة والخاصة.

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية القمعية إلى قتل وجرح آلاف المواطنين الفلسطينيين، واغتيال رموز قيادية مهمة مثل الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، واستمرت في تدمير المزارع، وتجريف آلاف الأشجار المثمرة، ومصادرة بعض مصادر المياه في سياق الاستمرار بإقامة جدار الفصل العنصري، الذي حول التجمعات السكانية تدريجيا إلى معتقلات جماعية، تعيش في ظروف غير إنسانية ومهينة، بهدف إفقارها والحط من كرامتها، وتحويل سكانها إلى عبيد خاضعين لمزاجية الحكومات الإسرائيلية وسياساتها العنصرية. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة

إلى استمرار إنهاك السلطة الوطنية الفلسطينية، وإرباك وزاراتها ومؤسساتها، أو تعطيل عمل بعض برامجها بالكامل، وإحباط جهودها للإصلاح وإعادة البناء الديمقراطيين، وإفقادها القدرة والإمكانية لتقديم المساعدات والخدمات للمواطنين الذين أصبحوا بأمس الحاجة لها.

ولا شك أن هذه الإجراءات وآثارها المدمرة، قد أصابت مجمل نواحي حياة الشعب الفلسطيني بالضرر البالغ، كما ألحقت الأذى بالعديد من الإنجازات المتواضعة، التي حققتها المؤسسات الوطنية الفلسطينية الحكومية، أو الأهلية، أو الخاصة. وقد برز بعض هذه الآثار السلبية في المؤشرات الكمية، التي تم رصدها خلال أعوام الانتفاضة الثلاثة الأولى، مقارنة بالأعوام التي سبقت الانتفاضة. أما بعضها الآخر فلم يظهر بشكل ملموس في المؤشرات الكمية، وهو بحاجة إلى دراسات نوعية، تتلمس التغير في المستوى الكيفي كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. كما أن العديد من هذه الظواهر لم تبرز معالمه بسبب بطء تأثر العديد من المؤشرات الاجتماعية بالظروف المحيطة وتغيرها، مقارنة بالمؤشرات الأخرى كالمؤشرات الاقتصادية مثلا.

وتشير النظرة الملامحية الإحصائية، التي يلقيها هذا العدد من المراقب الاجتماعي على النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى استمرار الفجوات واللامساواة في المجتمع الفلسطيني، حسب النوع الاجتماعي، والمناطق، والفئات العمرية، والتجمعات السكانية المختلفة، حيث تظهر فروقاً مهمة في الحصول على الخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، والرعاية الاجتماعية. وقد تتسع هذه الفجوة بين المناطق المختلفة أحيانا تبعا لشدة الإجراءات القمعية التي تفرضها قوات الاحتلال على كل منطقة. فمثلا تظهر هناك بعض الفروق بين مناطق شمال الضفة الغربية، وخاصة جنين ونابلس، مقارنة بمنطقة الوسط. كما تظهر البيانات أنه على الرغم من الاستمرار في توفر الخدمات المقدمة للسكان في المجالات التعليمية، والصحية، إلا أنه من الناحية النوعية تراجعت هذه الخدمات لتصبح دون المستوى المرجو، وهو ما أسهم في انتشار الإحساس بعدم الثقة بين جمهور المستفيدين. وهذا يدعو إلى أهمية التفكير جديا بخطط طوارئ، وإغاثة، وإعادة إعمار، توفق بين نوعية الخدمات واستمرار توفرها لجميع الشرائح الاجتماعية، والتجمعات السكانية، وهو ما يتطلب جهودا وإمكانيات وإدارة ذات كفاءة متميزة.

ملخص لأهم النتائج

1. المؤشرات السكانية

ما زالت المؤشرات السكانية، تطرح العديد من التحديات على صانعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير معدلات النمو السكاني بين العامين 1997–2003، إلى وجود ارتفاع في معدل النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعية في السكان، والهجرة المقدرة، فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية عام 2003 في الأراضي الفلسطينية 3.4%، وهي بذلك من أعلى النسب في العالم.

وتؤكد الإسقاطات السكانية، التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ إن 46.5% من مجمل السكان، تقل أعمارهم عن 15 سنة العام 2003. وتؤكد البيانات استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع العام 2003، حيث بلغت 5.6% مواليد في قطاع غزة، و5.13% مواليد في الضفة الغربية. بالمقابل، يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض،

وتميل معدلات البقاء على قيد الحياة للارتفاع، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، مما يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية لمواجهة هذه الزيادة.

وتشير البيانات السكانية الخاصة بالزواج والطلاق، أن أعداد عقود الزواج والطلاق، عادت للارتفاع من جديد بعدما طرأ عليها انخفاض، وخاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2000 (الأشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة). وتشير هذه البيانات إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر، وخاصة بين الإناث، وكذلك استمرار ظاهرة تعدد الزوجات، كما ازدادت حالات الطلاق بين الأفراد الأقل تعليما وحالات الزواج المبكر، خلال فترة السنوات الأولى من الزواج.

وعلى الرغم من التوصيات الحثيثة، التي قدمتها الأعداد السابقة من المراقب الاجتماعي، بضرورة إجراء العديد من الدراسات التفصيلية حول هذه الظواهر، بهدف الخروج بسياسات وأنظمة تشريعية ملائمة، فإننا ما زلنا نفتقد لمثل هذه الدراسات، وما زالت سياساتنا الاجتماعية بعيدة عن مس هذه الظواهر.

2. مؤشرات صحية

تناول القسم الخاص بالمؤشرات الصحية أهم المؤشرات، التي يمكن من خلالها استكشاف التغيرات، التي طالت القطاع الصحي خلال السنوات الأخيرة، وقد تناول هذا العدد أيضا مؤشرين جديدين هما: الشباب والصحة، والوصول للخدمات الصحية. ومن ضمن المتغيرات التي يرصدها المراقب حجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي، وحصة هذا القطاع من إجمالي النفقات العامة الجارية، وقد أظهرت البيانات ارتفاعا في حجم هذه النفقات لدى القطاع الصحي، لتصل إلى 140 مليون دولار العام 2004، بزيادة قدرها حوالي 40% عن العام 2003، لكن هذه الزيادة أبقت حصة القطاع الصحي عند حدود 10.6% من إجمالي النفقات العامة الجارية، وهي نسبة قليلة مقارنة بالعام 1995، حيث كانت حصة القطاع الصحي 14%.

وأظهرت البيانات زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم، وبخاصة في الضفة الغربية، حيث ازداد هذا العدد بنسبة 7.7% العام 2003 عن العام 2002، وكانت الزيادة في الضفة الغربية بنسبة 12.8%، وفي قطاع غزة 1.8%. يظهر الفارق بين الضفة الغربية وقطاع غزة اختلافا لما حصل بين العامين 2001 و2002، حيث كانت الزيادة أكبر في قطاع غزة، وقد يكون سبب هذا الاختلاف إلى عدم تمكن سكان الضفة من تسجيل أبنائهم المواليد خلال العام 2002، وبالتالي تسجيلهم خلال العام 2003، مما أثر على ارتفاع عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم خلال ذلك العام. وأظهرت البيانات تحسنا في معدلات البقاء على قيد الحياة، حيث وصلت لدى النساء 72.7 عاما، ولدى الذكور 71.2 عاما، العام 2003، وتبقى هذه المعدلات في الضفة الغربية أفضل من قطاع غزة، مما يشير إلى أفضلية مستويات المعيشة والأوضاع الصحية في الأولى.

وأظهرت البيانات تحسنا في معدلات وفيات الرضع والأطفال العام 2003، حيث انخفضت معدلات وفيات الرضع لتصل إلى 16.5 رضيعاً لكل ألف مولود حي، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال لتصل إلى 20 طفلاً لكل ألف مولود حي. وقد أظهرت البيانات أن هذا التحسن مقتصر على الضفة الغربية، في حين ارتفعت هذه المعدلات في قطاع غزة العام 2003 عما كانت عليه العام 2002. وأظهرت البيانات أسباب الوفيات بين الرضع والأطفال، إذ تحتل أسباب ما قبل الولادة النسبة الأكبر (48.4%)، تليها التشوهات الخلقية بنسبة 14.4%، وهو ما يشير إلى صعوبة تلقي النساء الحوامل للرعاية الطبية، التي تعتبر عاملا أساسيا في وفيات الرضع والأطفال.

وأظهرت البيانات تحسن معدل الأطباء للسكان، حيث وصل هذا المعدل إلى 150 طبيبا لكل مئة ألف من السكان العام 2003، وقد كان هذا التحسن في قطاع غزة أكبر من مثيله في الضفة الغربية. أما على صعيد معدل عدد الأسرّة الطبية للسكان، فأظهرت البيانات ثباتا في هذا المعدل عند 1.4 سريرا لكل ألف مواطن، ما يشير إلى عدم تجاوب الزيادة في الأسرّة الطبية مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان، عدا عن ضرورة تعويض النقص الحاصل أصلا. وأظهرت البيانات أيضا زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية، وتراجعا في غير الحكومية والوكالة، فقد ازدادت المراكز الحكومية 16 مركزا ليصل عددها إلى 391 مركزاً العام 2003، وتراجعت المراكز غير الحكومية إلى 8 مراكز، جميعها في قطاع غزة؛ ليصبح عددها 177 مركزا، وتراجع عدد مراكز الوكالة بمركزين في الضفة الغربية؛ ليصبح عددها 51 مركزا في الضفة والقطاع.

أظهرت البيانات التي وفرها مسح الشباب–2003، نقصا شديدا في الثقافة الصحية في المجتمع الفلسطيني، كما أظهرت تدنيا في تقييم الشباب لأوضاعهم الصحية، وهو ما يعكس الحالة الصحية المتردية في المجتمع الفلسطيني من جانب، ويعكس الحاجة إلى تطوير برامج التوعية والتثقيف الصحي من جانب أخر. فقد أظهرت البيانات أن 12% من الشباب ما بين 10–24 سنة، قيّموا حالتهم الصحية الجسدية بين متوسطة وسيئة، كما قيم 28% من الشباب حالتهم الصحية النفسية بأنها متوسطة إلى سيئة، وهو أمر متوقع بفعل الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى، وقد كانت النسبة في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة. وعلى صعيد أخر، أظهرت بيانات مسح الشباب، أن الأوضاع الصحية الجسمية والنفسية لدى الإناث أسوأ من الذكور، بالمقابل أظهرت أن الثقافة الصحية المتوفرة لدى الإناث أفضل من الذكور، وهذا لا يعكس بالضرورة تميزا إيجابيا للنساء في المجتمع الفلسطيني، وإنما يعكس اضطلاع المرأة الفلسطينية بالدور الأكبر في رعاية الأسرة وحمايتها من الناحية الصحية، وبالتالي زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها نحو الأسرة.

وقد أظهرت بيانات مسح الوصول للخدمات الصحية–2003، أن نسبة الأسر التي يتوفر لها خدمات صحية من مستشفيات، ومراكز صحية، وصيدليات، كانت جيدة، لكن يبقى السؤال المطروح حول القدرة الاستيعابية لهذه الخدمات الصحية من جهة، ونوعية الخدمات الصحية التي تقدمها من جهة ثانية. فقد أظهرت البيانات أن حوالي 11% من الأفراد، الذين احتاجوا لخدمات صحية لم يتلقوها، بسبب عدم توفر الخدمة وقت الحاجة، أو بسبب الانتظار الطويل في المركز، أو لصعوبة الوصول للخدمة، أو بسبب الإغلاق والحواجز الإسرائيلية، أو بسبب نقص الأدوية وعدم وجود الطبيب المختص، وغيرها من الأسباب، التي تشير إلى أن توفر مراكز الخدمات الصحية، لا يعني بالضرورة القدرة على الاستفادة من هذه الخدمات، إما بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية من حيث التجهيزات الطبية، أو من حيث عدم توفر الكادر الطبي اللازم والعلاجات اللازمة، كما أبرز المسح أثرا مهما للإجراءات الإسرائيلية والإغلاق، على عدم قدرة الناس إلى الوصول للخدمات الصحية والاستفادة منها.

3. مؤشرات التعليم

تناول القسم الخاص بمؤشرات التعليم أهم المؤشرات، التي يمكن من خلالها قياس التغيرات على أوضاع هذا القطاع بين السنوات المختلفة. وقد أظهرت البيانات ازدياد حجم النفقات العامة الجارية على قطاع التعليم بشقيه المدرسي والجامعي العام 2004، لتصل إلى 287.1 مليون دولار، أي بزيادة 21.8% عن العام 2003. وقد

أظهرت البيانات تحسنا في حصة هذا القطاع من إجمالي النفقات العامة الجارية، حيث أصبحت حصته 21.6% العام 2004، بعد أن كانت 20.7% العام 2003.

وفيما يخص الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني، أظهرت المؤشرات الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة، تراجع نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني، لتصل إلى 8.1% فقط بين الأفراد الذين يبلغون 15 سنة فأكثر العام 2003. وقد شمل التحسن في نسبة الأمية كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما شمل كلاً من الجنسين، لكن الفجوة بين الجنسين تبقى كبيرة نسبيا (3.7% بين الذكور، و12.6% بين الإناث)، ولكنها مقتصرة على الفئات العمرية الكبيرة، في حين أنها تنحصر تدريجيا لتتلاشى في الفئات العمرية الصغيرة. وعلى صعيد التحصيل العلمي، أظهرت البيانات تحسنا بسيطا لدى الجنسين، وبلغت نسبة الأفراد الذين يبلغون 15 سنة فأكثر، والذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر 7.1% العام 2003، وشمل التحسن كلا الجنسين، بل إن الفجوة بينهما آخذة في التآكل.

وعلى صعيد المؤسسات التعليمية، أظهرت البيانات زيادة في عدد المدارس العام 2004/2003، شملت كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أظهرت البيانات ازديادا في عدد رياض الأطفال في الضفة الغربية، وتراجعا في عددها في قطاع غزة، مما يشير إلى استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية على قطاع غزة بشكل أكبر من الضفة الغربية. وقد أظهرت البيانات أن ارتفاع عدد المدارس شمل جهات الإشراف كافة، ولكنه كان أعلى لدى الحكومة من الوكالة والقطاع الخاص. وأظهرت البيانات أن الزيادة في عدد المدارس، أدت إلى تحسن في معدلات الكثافة الصفية، حيث وصلت الكثافة الصفية في المرحلة الأساسية إلى 36.4 طالبا لكل شعبة العام 2004/2003، وشمل التحسن كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحسن معدل الكثافة الصفية في المرحلة الثانوية، ليصل إلى 30.4 طالبا لكل شعبة، لكن هذا التحسن كان مقتصرا على الضفة الغربية، في حين حصل تراجع في قطاع غزة. أما رياض الأطفال، فقد ارتفع معدل الكثافة الصفية ليصل إلى 25.4 طالبا و/أو طالبة لكل شعبة، وقد اقتصر هذا الارتفاع على قطاع غزة، في حين حقق تحسنا في الضفة الغربية. وبشكل عام، أظهرت البيانات استمرار وجود فجوة في معدلات الكثافة الصفية، بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الأولى.

وأظهرت البيانات أيضا، ارتفاعا في عدد طلبة المدارس، بنسبة 4% العام 2004/2003 عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 1,087،668 طالبا وطالبة، وقد شملت الزيادة كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. أما طلبة رياض الأطفال، فقد حقق عددهم ازديادا في الضفة الغربية، في حين تراجع عددهم في قطاع غزة. وعلى صعيد جهات الإشراف، أظهرت البيانات أن ازدياد عدد الطلبة في المدارس الحكومية، كان بنسبة أكبر من الوكالة، في حين حقق عدد الطلبة في المدارس الخاصة تراجعا، وهو ما يشير أيضا إلى استمرار تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على اختيار نوعية المدارس، التي يلتحق بها الطلبة. وأظهرت البيانات زيادة في عدد المعلمين والمعلمات بنسبة تفوق الزيادة في عدد الطلبة، وهو ما أدى إلى تحسن معدلات عدد الطلبة لكل معلم، لتصل إلى 27.3 طالبا و/أو طالبة العام 2004/2003، وقد اقتصر هذا التحسن على المدارس الحكومية، ومدارس وكالة الغوث، في حين حقق ارتفاعا في المدارس الخاصة، لكنه يبقى أقل بكثير في المدارس الخاصة من المدارس الأخرى. ويمكن الاستنتاج من البيانات أن التأهيل العلمي للمعلمين والمعلمات العاملين في المدارس، آخذ في التحسن، وهو ما قد ينعكس إيجابا على نوعية التعليم مستقبلا.

وفيما يخص التحاق الإناث/الذكور، أظهرت البيانات ثباتا في المرحلة الأساسية عند 98 طالبة لكل مئة طالب، في حين أنها تراجعت في المرحلة الثانوية، لتصبح 109 طالبة لكل مئة طالب العام 2004/2003، بعد أن كانت 112 طالبة لكل مئة طالب العام 2003/2002. وأظهرت البيانات تراجعا بسيطا في نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، لتصبح 4.5% العام 2004/2003، ما يشير إلى عدم تحقيق نجاح مهم في سياسة وزارة التربية والتعليم العالي، القاضية برفع نسبة التحاق الطلبة بهذا النوع من التعليم.

وقد أظهرت البيانات معاودة ارتفاع نسب التسرب في المدارس الثانوية، واستمرار انخفاضها في المدارس الأساسية، حيث أظهرت البيانات أن هذه النسبة بلغت في المدارس الثانوية 3.7% العام 2003/2002، وقد كان ارتفاع نسب التسرب بين الإناث في المرحلة الثانوية أعلى من الذكور، بل إنها حققت انخفاضا بين الذكور في قطاع غزة. وفي المرحلة الأساسية، حققت معدلات التسرب ارتفاعا بين الإناث أيضا، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين حقق انخفاضا بين الذكور في كلا المنطقتين. قد تشير هذه النتائج إلى أن تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على استمرار التحاق الإناث بالتعليم، كان أكثر سلبية مما هو على الذكور.

وعلى صعيد التعليم العالي، أظهرت البيانات استمرار ازدياد أعداد طلبة مؤسسات التعليم العالي بنسب كبيرة، حيث ازداد عدد طلبة الجامعات الفلسطينية بنسبة 15.2% العام 2004/2003 عن العام الذي سبقه، وشملت الزيادة كلا الجنسين، وكانت أفضل لدى الإناث، ما يعني استمرار تقلص الفجوة بين الجنسين من الملتحقين بالجامعات الفلسطينية، ليصل معدل التحاق الإناث/الذكور إلى 98.4 طالبة لكل مئة طالب. وقد أظهرت البيانات ارتفاعا كبيرا أيضا في أعداد طلبة الكليات المتوسطة.

لم تترافق الزيادة الكبيرة في أعداد طلبة الجامعات الفلسطينية مع زيادة مناسبة لها في أعداد المدرسين والمدرسات في هذه الجامعات، حيث اقتصرت الزيادة لدى هؤلاء على 9% العام 2004/2003 عن العام الذي سبقه، وينطبق هذا الحال على الكليات المتوسطة. تشير هذه النتيجة إلى ازدياد معدلات عدد الطلبة إلى المدرسين في الجامعات والكليات الفلسطينية، وهو ما يبقي السؤال مفتوحا حول مدى ملاءمة متطلبات التعليم العالي، من بنية تحتية، ومدرسين، وعاملين، مع الزيادة الكبيرة التي تتحقق سنويا في أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، فهل يتم تطوير هذه المستلزمات، بما يتوافق مع الزيادة في عدد الطلبة؟ أم أن هذه الزيادة لا يتبعها تطوير مناسب؟ وبالتالي يؤدي هذا إلى التأثير على مستويات التعليم العالي من الناحية النوعية. وكما أشارت البيانات، فإن عدم توافق الزيادة، التي تتحقق على عدد المدرسين والمدرسات في مؤسسات التعليم العالي، مع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب والطالبات في هذه المؤسسات، قد يؤدي إلى وجود مشكلة جدية تواجه قطاع التعليم العالي في فلسطين، ما يتطلب تدخلا جديا من قبل الجهات كافة، للحد من الآثار السلبية لها.

4. المؤشرات الثقافية

ألقت الإجراءات القمعية الإسرائيلية بظلالها على الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بقيت معظم المؤشرات الثقافية، التي جرى رصدها في وضع أسوأ مما كانت عليه عشية الانتفاضة الفلسطينية، بالرغم من تسجيل بعضها تحسنا طفيفا، خاصة في مجال المشاركة في بعض الأنشطة الثقافية.

وقد ارتفع عدد المراكز الثقافية العاملة من 50 مركزا العام 2002، إلى 62 مركزا العام 2003، لكنها تبقى أقل من عددها عشية الانتفاضة، حيث بلغ عددها 74 مركزا. وازداد عدد بعض الأنشطة الثقافية التي نفذتها هذه المراكز، مثل الدورات، والندوات، والمحاضرات، فيما تراجع عدد أنشطة أخرى، خاصة العروض الفنية. لكنها بالإجمال ما زالت أقل بكثير من حجم أنشطة هذه المراكز قبل اندلاع الانتفاضة. وسجل العام 2003 زيادة بسيطة في عدد المتاحف، والمسارح العاملة (مسرح واحد، ومتحف واحد) مقارنة بالعام 2002، لكن ما زال عدد المسارح، والمتاحف، ودور السينما المرخصة قليلاً جدا (7 متاحف معظمها تراث شعبي، 5 مسارح، 4 دور سينما).

وازداد عدد المشاركين في أنشطة هذه المراكز خلال العام 2003، مقارنة بالعام الذي سبقه، خاصة المشاركة في أنشطة الندوات والمحاضرات. وشهدت الحياة الثقافية في الضفة الغربية تطورا مهما، تمثل في افتتاح قصر الثقافة في رام الله العام 2004، والذي احتضن عروضا فنية، وأنشطة ثقافية مهمة. كما أطلقت وزارة الثقافة مشروع كتاب في جريدة، والذي يرجى له الإسهام في تعميم الثقافة، وزيادة ترويجها.

وازداد عدد الصحف الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من 8 صحف العام 2002، إلى 13 صحيفة العام 2003. وبقي عدد الصحف اليومية دون تغيير (ثلاث صحف). وأظهرت البيانات صدور 17 مجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظمها شهرية (11 مجلة)، لكن لا يوجد تقييم لمضمون هذه المجلات. وبقي عدد محطات التلفزة الخاصة، كما كان عليه في العام السابق (32 محطة)، فيما ازداد عدد محطات الراديو بحوالي الضعف (29 محطة بزيادة، 14 محطة عن العام 2002).

وأبرزت البيانات الإحصائية نتيجة مهمة تمثلت في زيادة كبيرة في اقتناء الأسر الفلسطينية لأجهزة الحاسوب، واستخدام الإنترنت. فقد أفاد أكثر من ربع الأسر الفلسطينية أن لديها جهاز حاسوب، وتزيد هذه النسبة عن ضعفي ما كانت عليه العام 2002. وازدادت نسبة الأسر التي لديها خط انترنت من 1.8% العام 2002، إلى 9.2% العام 2003. وأظهرت البيانات زيادة كبيرة أيضا في نسبة الأسر التي تقتني مكتبة بيتية (27.5%). وتشير هذه البيانات إلى زيادة أهمية الحاسوب والإنترنت في حياة الأسر الفلسطينية، خاصة في مجالي التعليم والعمل.

5- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

شهدت بعض الجوانب المتعلقة بنوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحسنا طفيفا، خاصة فيما يتعلق بالبيئة التشريعية، وتحسن نسبي في أداء بعض المؤسسات فيما يتعلق بالتخفيف من البطالة، والتخفيف من الفقر، وذلك رغم تواصل القمع الإسرائيلي، وزيادة حدة وتيرته في قطاع غزة بصورة خاصة.

فقد أعدت وزارة العمل عدداً كبيراً من اللوائح التنظيمية اللازمة لتطبيق قانون العمل، ما يعني توحيد الأساس القانوني لسوق العمل الفلسطيني، وأعدت اللوائح التنظيمية لتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، وواصلت وزارة الشؤون الاجتماعية إعداد لوائح تنظيمية؛ لتطوير عمل الوزارة في مجالات مختلفة.

والعمل جارٍ لإطلاق مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، رغم أنه ما زال بانتظارهما جهود كبيرة، وتمويل ملائم لتشغيلهما.

وشهد العامان 2003–2004 تطورا مهما في مجال التخفيف من البطالة. فقد جرى مَرْكَزَة إدارة التشغيل الطارئ من خلال هيئة وطنية، تضم الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والأهلية، والخاصة، ذات العلاقة بموضع سوق العمل. واعتمدت مكاتب التشغيل في وزارة العمل لتسجيل العاطلين عن العمل، والمرشحين للاستفادة من مشاريع التشغيل الطارئ، وجرى إعداد معايير لاختيار المستفيدين من هذه المشاريع من العاطلين عن العمل، والمؤسسات والشركات المرشحة للاستفادة من البرنامج.

وتشير البيانات المتوفرة إلى تراجع في نسبة الأسر التي تلقت مساعدات. فقد تلقت فقط 15.1% من الأسر الفلسطينية مساعدات خلال الربع الثالث من العام 2004، علما أن 41.5% من الأسر الفلسطينية تلقت مساعدات خلال الربع الأول العام 2003، ويعود هذا، إلى تراجع الدعم الخارجي المقدم للفلسطينيين بشكل عام، وتراجع الدعم الإغاثي بصورة خاصة، ويعود أيضا إلى تركيز الممولين والمانحين على تمويل مشاريع التشغيل الطارئ. ورغم ذلك ما زالت نسبة الأسر التي تعتقد أنها تحتاج إلى مساعدة مرتفعة، وبلغت 73.7% في الربع الثالث العام 2003.

وبلغ المعدل الشهري لعدد الأسر، التي تلقت مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية 38388 أسرة، يعيش منها 20493 أسرة في قطاع غزة. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 6.8% مقارنة بالعام 2002. وقدمت الوزارة مساعداتها لـــ 3.4% من مجموع سكان الضفة والقطاع. وتقدم وزارات وهيئات حكومية فلسطينية مختلفة مساعدات، وخاصة مؤسسة أسر الشهداء والجرحى، ووزارة شؤون الأسرى، ووزارة الأوقاف.

وقدمت الأنروا مساعداتها الدورية لنحو 115 ألف فلسطيني في الضفة والقطاع العام 2003، وهم أفراد الأسر المصنفة حالات صعبة. وقد تراجعت قدرة الأنروا على تقديم المساعدات الطارئة للفلسطينيين، خاصة اللاجئين، بسبب ضعف استجابة المانحين لنداءاتها، ما اضطرها إلى تقليص بعض برامج الدعم، خاصة المعونة الغذائية، وإلغاء أخرى، مثل بعض أنواع المساعدات العينية.

وواصلت لجان الزكاة تقديم مساعدتها للأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وازداد عددها بصورة كبيرة، حيث عملت 81 لجنة زكاة حتى نهاية العام 2003. وترعى لجان الزكاة ما يزيد على 18 ألف يتيم، في إطار برنامج كفالة اليتيم، وتقدم لهم مساعدات بقيمة 20–30 ديناراً شهريا، بالإضافة إلى آلاف الأسر التي تتلقى المساعدات حسب توفر التمويل، يحصل بعضها على مساعدة دورية.

وتشير البيانات المتوفرة، إلى أن قيمة الدعم المقدم للأسر الفلسطينية محدود، رغم أهميته في إعانتهم على مواجهة ظروفهم الصعبة. فقد بلغت القيمة الوسيطة لمساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية والأنروا 26 دولاراً للأسرة الواحدة، و22 دولاراً أمريكياً لمساعدات لجان الزكاة نهاية العام 2003. أما المساعدات الدورية المقدمة من قبل هذه الجهات، فما زالت تقدم وفق السلم القديم، وهو قليل ولا يغطي سوى جزء قليل من احتياجات الفقراء.

وأظهرت البيانات تآكلا في قدرة الأسر الفلسطينية الفقيرة على التكيف مع الظروف الصعبة، الناتجة عن القمع والحصار الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة وأن آليات التكيف تركز على تقليص الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، وصرف التوفيرات العائلية، وبيع ممتلكات الأسرة.

وتشير البيانات إلى توفر خدمات المياه والكهرباء لمعظم منازل الفلسطينيين، وتتزود 85.5% من الأسر الفلسطينية بالمياه، من خلال شبكة مياه عامة. وتعيش 50.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية في مساكن مربوطة بوسائل صرف صحي عامة. ويتوفر لدى 60.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية هاتف خلوي. ولدى 47.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خط هاتف ثابت.

وتظهر البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاضاً حاداً في عدد رخص الأبنية الصادرة عن السلطات المحلية لأغراض السكن العام 2003. فخلال عام 2002 صدرت 792 رخصة بناء لأغراض السكن في الأراضي الفلسطينية، بينما كان هذا العدد 7445 العام 2000. ويرتبط هذا التراجع مباشرة بالإجراءات القمعية، التي أقدمت عليها قوات الاحتلال. وألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً بـــ 66894 منزلا في الأراضي الفلسطينية، منذ 28 أيلول 2000، وحتى 2004/8/31. وهذا يعني إلحاق أضرار بـــ 1423 منزلاً شهريا.

6. مستويات المعيشة

استمرت مؤشرات مستويات المعيشة، تنبئ بتدهور الأوضاع الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بقيت معدلات الفقر والبطالة مرتفعة، وبقيت معدلات دخل الأسر الفلسطينية وإنفاقها أدنى من مستوياتها عشية الانتفاضة بكثير. وأدى استمرار الحصار والعزل اللذين يفرضهما الاحتلال الإسرائيلي على مدن، وقرى، ومخيمات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار سياسة الاجتياح، وتدمير منازل، وورش، وتجريف أراضي الفلسطينيين إلى تآكل قدرة الأسر الفلسطينية على الصمود، خاصة الأسر الأشد فقرا.

وما له دلالته في هذا المجال، ظهور مؤشرات على بدايات استقرار اقتصادي العام 2003، لها دلالتها على وجود مؤشرات تحسن ضئيل، على مستويات معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن جاءت معطيات العام 2004، لتؤكد حقيقة أن الإفقار العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو صناعة إسرائيلية يديرها الاحتلال، ولتكشف زيف دلالات المؤشرات الاقتصادية- الاجتماعية، التي أوحت بوجود بدايات استقرار.

فقد أفاد حوالي نصف الأسر الفلسطينية، أنها فقدت نصف دخلها أو أكثر، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ثلثي الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في منتصف العام 2004. وانخفض الدخل الشهري الوسيط من 2300 شيقل عشية الانتفاضة إلى 1500 شيقل في الربع الثالث من العام 2004. وأفاد أكثر من نصف الأسر الفلسطينية (54.6%)، أنها خفضت نفقاتها على الاحتياجات الرئيسية خلال السنة السابقة على إجراء المسح (أجري المسح في الربع الثالث من العام 2004)، وتركز تقليص الإنفاق على الغذاء واللباس. وما زالت معدلات الفقر كبيرة، فحوالي 63.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع، تقع تحت خط الفقر في الربع الثالث من العام 2004، وهي نفس النسبة تقريبا في آذار 2003، وفقا لما صرحت به هذه الأسر[1].

رغم ما تحمله بعض المعطيات من تحسن نسبي قليل في مستويات دخل الأسر الفلسطينية وإنفاقها، حسب بيانات الدورة العاشرة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية (دورة تموز- أيلول 2004)، مقارنة بنيسان-أيار 2003، إلا أنها ما زالت أدنى بكثير من معطيات ما قبل 29 أيلول العام

[1] لفت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظر المعنيين بأن هذه التقديرات مبنية على ما صرحت به الأسر عن مداخيلها، ونستخدمها هنا كمؤشرات عامة عن أحوال الأسر الفلسطينية، ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تتفق مع تقديرات المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل الأسكو، والبنك الدولي.

2000. ويعود ذلك إلى استمرار إجراءات القمع، والعمليات العسكرية المتكررة، سواء على الضفة الغربية أو قطاع غزة، مما يؤدي إلى شل الحياة الاقتصادية في الأماكن التي تتعرض للتوغلات الإسرائيلية. وقد يكون لمشاريع المساعدات المختلفة، ولبرامج التشغيل الطارئ أثر واضح في تحسن نسبي في بعض المؤشرات، لكنه تحسن مؤقت، مرهون باستمرار مشاريع الدعم، أو مشاريع التشغيل الطارئ، أي مرهون باستمرار التمويل من جهة، وتحسن الظروف السياسية والأمنية العامة، أي أنها مرهونة باستمرار الإجراءات الإسرائيلية من جهة ثانية.

واستمر تردي أوضاع سوق العمل الفلسطيني العام 2003، فقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة، رغم زيادة التركيز على مشاريع التشغيل الطارئ. وتعد البطالة المظهر الرئيسي لتدهور أوضاع سوق العمل. لكن تظهر مؤشرات سوق العمل تحسنا طفيفا في هذا المجال، مقارنة بالعام 2002.

فقد ازداد عدد القوى العاملة بنسبة كبيرة العام 2003، مقارنة بالعام 2002 (حوالي 12.3%)، واستمرت الزيادة خلال العام 2004. ويشير ذلك إلى انتعاش توقعات العاطلين عن العمل في إيجاد فرص عمل، وقد يكون مشروع التشغيل الطارئ، ومركزته من خلال وزارة العمل، ومكاتب التشغيل التابعة لها في المحافظات، عاملا مهما في هذا المجال. فالزيادة الكبيرة في عدد القوى العاملة، مصدرها الملتحقون الجدد بسوق العمل، واليائسون من إيجاد فرصة عمل، أولئك الذين أعادوا تعريف علاقتهم بسوق العمل. وقد بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة 40.4% العام 2003، وهي ما زالت أقل من نسبتها العام 1999 (41.6%). وازدادت نسبة المشاركة النسوية في القوى العاملة خلال العام 2003، فقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في أوساط النساء 12.8%، ويمثل ذلك زيادة ملموسة، مقارنة بالعام السابق (10.4%).

وانخفضت نسبة البطالة المعيارية العام 2003، مقارنة بالعام السابق، وبلغت 25.6% بعد أن كانت 31.3% العام 2002، لكنها ما زالت أعلى بكثير من معدل البطالة عشية الانتفاضة، حيث كانت 11.8% العام 1999. وكذلك انخفضت نسبة البطالة الموسعة، وتراجع عدد العاطلين عن العمل من 215 ألف العام 2002، إلى 193 ألفاً العام 2003. وأظهرت البيانات ازدياد معدلات البطالة بصورة كبيرة في قطاع غزة، مقارنة بالضفة الغربية (29% في قطاع غزة، مقابل 24% في الضفة الغربية). وبلغ معدل الإعالة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة 7.1 أشخاص لكل فرد عامل العام 2003.

وتظهر البيانات أن التحسن في عدد العاملين، يعود بالأساس إلى توفر وظائف في إطار مشاريع التشغيل الطارئ، وهي مشاريع مؤقتة ودخلها محدود، وكذلك في إطار مشاريع القطاع غير المنظم، حيث ازدادت نسبة العاملين لحسابهم الخاص على حساب العاملين بأجر، أو أرباب العمل.

وانخفضت نسبة العاملين في القطاع العام، من ربع العاملين العام 2002، إلى 22.2% العام 2003، رغم استقرار عدد العاملين في القطاع العام (130 ألفاً). واستمر انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام 2003، مقارنة بالعام 2002. فقد بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات9.7% العام 2003، وكانت 10.3% العام 2002.

وانخفض معدل الأجر اليومي قليلا العام 2003، إذ بلغ 73.7 شيقلاً، وكان 74 شيقلاً العام 2002. وارتفع معدل الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، والمستوطنات بصورة كبيرة.

وقد أفاد 3.1% من الأطفال في عمر 5–17 سنة، أنهم يعملون، وأفاد حوالي ثلاثة أرباعهم، أنهم يعملون بسبب الحاجة الاقتصادية.

7. المؤشرات القانونية

لقد أمعنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكاتها لحقوق المواطنين الفلسطينيين خلال عام 2003. فقد تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، الخاصة بالحق في الحياة، والسلامة البدنية، والأمن الشخصي، والحريات الشخصية، وحرية الحركة والتنقل، والممتلكات المدنية. فقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات الاغتيال، واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين. كما استمرت في هدم المنازل، حيث تم إلحاق الأضرار بما لا يقل عن 2000 وحدة سكنية، هدم منها بشكل كامل أكثر من 790 وحدة سكنية، كما تم تجريف ما لا يقل عن 3570 دونماً من الأراضي الزراعية.

وسرّعت إسرائيل خلال العام 2003 من بناء جدار الضم والتوسع في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وحولها. وقد أدى بناء هذا الجدار، فيما أدى إليه، إلى مصادرة ما يزيد عن 60 ألف دونم من الأراضي، معظمها في شمال الضفة الغربية ومحيط القدس. كما أدى إلى اقتلاع حوالي 83 ألف شجرة مثمرة، وإلى تدمير حوالي 37 كم من شبكات الري، وتخريب 15 كم من الطرق الزراعية. ولا شك أن حياة آلاف المدنيين الفلسطينيين، قد تأثرت سلبا من تبعات بناء هذا الجدار.

وقد تراجعت حالة حقوق المواطن الفلسطيني بشكل حاد ومباشر، نتيجة هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة، والتي أصابت معظم نواحي الحياة الفلسطينية، معرقلة بذلك عمل المؤسسات الفلسطينية كافة. لذا لم يطرأ تطور كبيرعلى أداء السلطات الفلسطينية الثلاث، ولم تتخذ خطوات جادة باتجاه تحقيق الإصلاح المؤسساتي والمالي، على الرغم من التحسن النسبي والطفيف الذي طرأ على أداء المجلس التشريعي، وعلى الرغم من بعض التغييرات المهمة في بعض المؤسسات، مثل: استحداث منصب رئيس الوزراء، وإلحاق بعض المؤسسات والأجهزة إلى الوزارات المتخصصة. فما زال يعاني المواطن الفلسطيني من ضعف سيادة القانون، وتدهور في العمل المؤسسي.

وتم عرض أهم البيانات المتعلقة بالجريمة والضحية، والتي تعكس صورة عامة لحالة الجريمة، والضحية، في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة، آخذين بالاعتبار الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تعوق إمكانية الوصول إلى بيانات دقيقة حول هذا الموضوع. فقد أسهمت الإجراءات القمعية الإسرائيلية، وكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي صاحبت الانتفاضة في تخفيض جودة بيانات الجريمة والضحية، وهو ما يستدعي النظر إليها بكثير من الحذر. فنتيجة للظروف السياسية والعسكرية الميدانية، تراجعت قدرات الأجهزة الأمنية على متابعة القضايا المختلفة وتسجيلها، كما ضعف توجه المواطنين للإبلاغ عن الجرائم التي ترتكب، وذلك بسبب الحواجز الإسرائيلية، والظروف المعيشية الصعبة، التي فرضها القمع الإسرائيلي، وتعطل أجهزة القضاء، وبالتالي تعزز التوجه للعائلات، ولجان الإصلاح المحلية.

2- المؤشرات السكانية

يرصد هذا القسم، المؤشرات السكانية العامة، وتشمل حجم السكان، وتوزعهم الجغرافي، والتركيبة العمرية لهم، وتوزعهم حسب الجنس، ومعدلات الخصوبة، والهجرة، وتوجهاتها الأساسية، والمؤشرات السكانية الخاصة المتعلقة بالعائلة، وحالات الزواج والطلاق.

2-1 حجم السكان وتوزيعه

تشير السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة 1997-2003، إلى بقاء تلك المعدلات رغم اتجاهها نحو الانخفاض؛ وذلك نتيجة لبقاء مستويات معدلات الإنجاب مرتفعة، وانخفاض مستويات الوفيات، حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية 3.8% العام 1997، في حين بلغ 3.5% العام 2003، وهي من أعلى النسب في العالم. وبذلك يصبح عدد سكان الأراضي الفلسطينية المقدر منتصف العام 2003، حوالي 3.515 مليون نسمة، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 2.229 مليون في الضفة الغربية، و1.286 مليون في قطاع غزة.[2]

وتعد محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عددهم في نهاية العام 2003 بـ 497,824 فرداً، أي ما نسبته 22.0% من سكان الضفة الغربية، في حين تعدّ محافظة أريحا أقل محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 40,227 فرداً في نهاية العام 2003، أي ما نسبته 1.8% من سكان الضفة الغربية. بينما تعتبر محافظة غزة من أكبر محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عددهم في نهاية العام 2003 بـ 462,179 فرداً، أي 35.2% من إجمالي سكان قطاع غزة، في حين تعدّ محافظة رفح أقل محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 156,324 فرداً، وذلك في نهاية العام 2003، أي 11.9% من سكان قطاع غزة.

2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني

تؤكد الإسقاطات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني، إذ إن 46.5% من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة في العام 2003، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 46.4%، وبين الإناث 46.2%. وقدرت نسبة الأطفال دون خمس سنوات من العمر في منتصف العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 18.0% من مجمل السكان، حيث بلغت نسبتهم 17.2% في الضفة الغربية، و19.5% في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن مجتمع قطاع غزة فتي بشكل أكبر مما هو عليه مجتمع الضفة الغربية. ونتيجة لارتفاع نسبة صغار السن، يلاحظ انخفاض نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر، حيث بلغت حوالي 3.2% في الأراضي الفلسطينية من مجمل السكان، منهم 2.7% من الذكور، و3.6% من الإناث، في حين بلغت نسبتهم 3.4% في الضفة الغربية، و2.7% في قطاع غزة.

كذلك يلاحظ أن هناك فروقا واضحة في اتجاهات العمر الوسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ العمر الوسيط المتوقع في الأراضي الفلسطينية 16.6 سنة، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ العمر الوسيط المتوقع 17.5 سنة، و15.1 سنة على التوالي، وذلك في منتصف العام 2003.

[2] قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بتنقيح تقديرات السكان اواخر العام 2004، وتعتمد في هذا القسم على البيانات المنقحة.

وتشير الاتجاهات المتوقعة للعمر الوسيط إلى أن سكان قطاع غزة، سيبقون أصغر سناً من سكان الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من العام 2002 إلى العام 2010، حيث إن العمر الوسيط لسكان قطاع غزة، سيبقى دون 16.3 سنة خلال هذه الفترة.

شكل 2-1: الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منتصف العام 2003

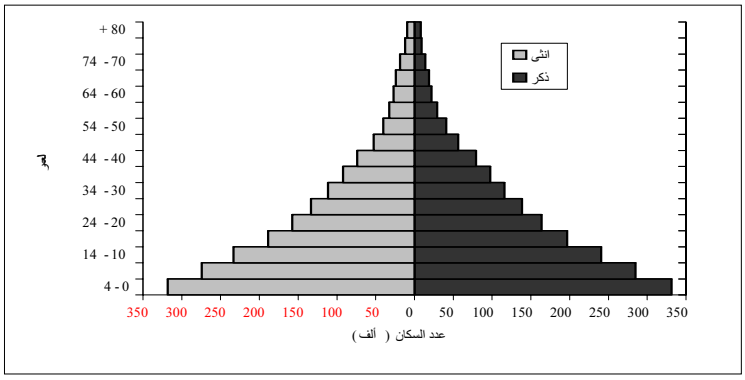

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

2-3 معدلات خصوبة مرتفعة

يتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية، وسن الزواج، والسلوك الإنجابي للنساء، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وبرامج الدولة وسياساتها التي تتبناها لتنظيم الأسرة. ومع الانخفاض التدريجي البسيط الذي تشهده معدلات الخصوبة، فإنها ما زالت مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دول أخرى، وقد يكون لانخفاض العمر عند الزواج الأول، والرغبة في إنجاب الذكور، والأوضاع السياسية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، أثر في ذلك، حيث تشير نتائج المسح الصحي للعام 2004 إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية بلغ 5.6 مواليد، يصل هذا المعدل في قطاع غزة إلى5.65 مواليد، مقارنة مع 5.13 مواليد في الضفة الغربية.

وتتأثر معدلات المواليد بالعديد من العوامل، مثل مستويات الخصوبة والإنجاب، والارتقاء بالخدمات الصحية، ودور الدولة في رعاية الأمومة والطفولة، وخفض معدلات الوفيات. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك انخفاضاً في معدل المواليد الخام خلال النصف الثاني من العقد الماضي في الأراضي الفلسطينية، إذ قدر عدد المواليد الخام 42.7 لكل ألف من السكان في عام 1997 لينخفض إلى 38.8 في العام 2003. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض، ليصل إلى 33.8 في العام 2010، وقد يعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسب التعليم، وخاصة تعليم الإناث، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، كما أن تحسن الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الأراضي الفلسطينية لها أثر واضح في انخفاض مستويات الخصوبة، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي سبق أن استخدمن وسيلة منع حمل 73.3%، من بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية في العام 2004، وبلغت نسبة الاستخدام الحالية لوسائل منع الحمل 49.3%، في الأراضي الفلسطينية للعام نفسه.

وعلى الرغم من الانحدار المتوقع في معدلات الخصوبة فإن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية، سيبقى يافعا خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل.[3]

2-4 انخفاض معدلات الوفيات

يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض في الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى تنمية الوعي الصحي لدى المواطنين، وتوفير سبل العلاج، والتأمين الصحي، بالإضافة إلى تبني الخطط التي تهتم بالرعاية الصحية وتدعيمها. حيث انخفضت معدلات الوفيات بشكل عام، ومعدلات وفيات الرضع بشكل خاص منذ بداية العقد الأخير من القرن السابق في الأراضي الفلسطينية. فقد انخفض معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، من 5.1 و4.7 لكل ألف من السكان على التوالي في منتصف العام 1997، إلى 4.3 و4.0 في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي العام 2003. وبلغ معدل وفيات الرضع، للفترة من 2000-2003 في الضفة الغربية وقطاع غزة 24.2 لكل ألف مولود حي (26.6 للذكور و21.6 للإناث)، وبلغ معدل وفيات الرضع للفترة، من 1995-1999 في الأراضي الفلسطينية 25.5 لكل ألف مولود حي، وكان 27.3 لكل ألف مولود حي للفترة من 1990-1994.

ونتج عن ذلك ارتفاع، توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الأراضي الفلسطينية إلى 71.2 سنة عند الذكور، و72.7 سنة عند الإناث للعام 2003. في حين بلغ توقع البقاء على قيد الحياة للعام 2003 في الضفة الغربية 71.2 و73.1 سنة للذكور والإناث على التوالي، مقارنة بـ 70.9 و72.0 سنة للذكور والإناث في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تستمر مستويات الوفيات بالانخفاض التدريجي خلال السنوات القادمة، وخاصة معدل وفيات الأطفال الرضع، وبالتالي مزيدا من الارتفاع في توقع البقاء على قيد الحياة لكلا الجنسين؛ وذلك بشرط أن تستقر الأوضاع السائدة حالياً، وخاصة التي قد تؤثر سلباً في رفع معدلات الوفيات ومستوياتها، إن استمرت الأوضاع على حالها.

وتحتل الأراضي الفلسطينية موقعا جيدا فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع، مقارنة مع الدول العربية المجاورة. فقد بلغ معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية 24.6 لكل ألف مولود حي للسنوات 1995-1999، بينما بلغ هذا المعدل 29 و51 لكل ألف مولود حي في الأردن ومصر على التوالي العام 1999.[4]

2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية

تبين نتائج مسح الشباب 2003، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن متوسط حجم الأسرة بلغ في الأراضي الفلسطينية 6.1 أفراد، (5.8 و6.8 أفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي).

بلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى للعام 2003 في الضفة الغربية 3.2% من مجمل الأسر الفلسطينية، و3.8% في قطاع غزة، وغالبا ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها امرأة صغيرا نسبيا، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة، التي ترأسها امرأة للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 3.2 أفرد، مقارنة بمتوسط مقداره 6.4 أفرد للأسر التي يرأسها رجل.

[3] بناء على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997 بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية في الضفة الغربية في محافظة الخليل 7.1 مواليد مقارنة بالمحافظات الأخرى في الضفة الغربية، بينما بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية في محافظات الضفة الغربية في محافظة نابلس، حيث بلغ 4.8 مواليد. بالمقابل، بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة جباليا 7.5 مواليد، في حين بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة دير البلح، حيث بلغ 6.6 مواليد.

[4] تجدر الملاحظة أن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات في الأراضي الفلسطينية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي 3.7% سنويا للسنوات من 1995-2000، ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم، علما أن معدل نمو سكان العالم يقل عن 1.4% سنويا.

2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية

أظهرت نتائج أحد المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[5] أن حوالي 56 ألف فلسطيني، غيروا مكان إقامتهم نتيجة الإجراءات الإسرائيلية الحالية، أي ما يعادل 1.7% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية. منهم 10,300 شخص غيروا مكان الإقامة بشكل دائم (ما نسبته 18%)، و38,700 شخص غيروا مكان إقامتهم بشكل مؤقت (ما نسبته 69%)، وأفاد 7,000 شخص بأنهم غيروا مكان الإقامة لفترة غير محددة (12%).

وكان قرب موقع السكن من مناطق التماس مع جيش الاحتلال الإسرائيلي/المستوطنات، السبب الرئيسي لتغيير مكان الإقامة، حيث أظهرت النتائج أن حوالي 60% من مجموع من غيروا مكان الإقامة، يعود لقرب المسكن من مناطق التماس (33,500 شخص). وشكل الأطفال ما نسبته 53% من مجمل عدد السكان، الذين اضطروا لتغيير مكان الإقامة (29,600 طفل وطفلة).

2-7 الزواج والطلاق

2-7-1 ارتفاع أعداد عقود الزواج خلال العام 2003

تظهر البيانات المتوفرة، أن أعداد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية ارتفعت في العام 2003، حيث بلغت 26,267 عقدا، مقارنة بـ 22,611 عقدا العام 2002. وقد بلغت عقود الزواج المسجلة للعام 2003 في الضفة الغربية 14,782 عقداً، بارتفاع مقداره 2,463 عقداً عن عام 2002. في حين بلغت عقود الزواج المسجلة في قطاع غزة للعام 2003 ما مقداره 11,485 عقداً، بزيادة مقدارها 1,193عقداً عن العام 2002.

2-7-1-1 شهر تموز وآب أكثر شهور السنة تسجيلا لعقود الزواج

تشير البيانات إلى أن شهري تموز وآب، من أكثر شهور السنة تسجيلاً لعقود الزواج في المحاكم الشرعية للعام 2003، حيث بلغت أعداد العقود المسجلة في الأراضي الفلسطينية 3,422 و3,632 في شهري تموز وآب على التوالي. في حين كان شهر تشرين الثاني أقلها تسجيلاً لعقود الزواج، حيث بلغت 991 عقداً فقط.

بلغ معدل الزواج الخام للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 7.5، لكل 1000 من السكان في منتصف العام. وبلغ هذا المعدل 6.6 و8.9 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وهي معدلات متقاربة مع معدلات السنوات السابقة.

وكما هو متوقع في كل عام، سجلت محافظة الخليل أعلى عدد من العقود في الضفة الغربية للعام 2003، حيث بلغت 3,458 عقداً، بينما سجلت محافظة أريحا أقل عدد من عقود الزواج للعام 2003، حيث بلغت 268 عقداً. أما في قطاع غزة، فقد كانت أكثر عقود الزواج المسجلة لعام 2003 في محافظة غزة، حيث بلغت 4,324 عقداً، في حين سجلت محافظة رفح عدداً أقل من عقود الزواج، حيث بلغت 1,311 عقداً، علماً أن محافظتي الخليل وغزة هما أكبر المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وأن محافظتي أريحا ورفح هما أقل المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

2-7-1-2 استمرار انتشار ظاهرة الزواج المبكر

تشير بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية من العام 1996-2002، إلى شيوع ظاهرة

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المؤتمر الصحافي للإعلان عن نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية.

الزواج المبكر، وخاصة بين الإناث، حيث بلغ معدل العمر الوسيط عند الزواج الأول في تلك الأعوام حوالي 18.4 سنة للإناث، و23.5 سنة للذكور. وقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 19.4 سنة للإناث، و24.6 سنة للذكور. وقد بلغ هذا العمر للإناث في الضفة الغربية 19.4 سنة، وللذكور 25.1 سنة. في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في قطاع غزة 19.1 سنة للإناث، و24.0 سنة للذكور.

ويلاحظ ارتفاع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذين يحملون مؤهلاً علمياً جامعياً "بكالوريوس فأعلى"، حيث بلغ 24.2 سنة للإناث، و 26.8 سنة للذكور. في حين بلغ 17.1 سنة للإناث، و23.3 سنة للذكور، الذين يحملون الإعدادية كأعلى مؤهل علمي.

2-7-1-3 استمرار انتشار ظاهرة تعدد الزوجات

ما زالت ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم زوجة على الأقل في العصمة وعقدوا قرانهم خلال العام 2003 في الضفة الغربية 7.3%، وفي قطاع غزة 7.5%. ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الذكور تزوجوا عزباوات 65.4% في الضفة الغربية، و51.8% في قطاع غزة.

وبلغت نسبة الذين عقدوا قرانهم العام 2003، ولديهم زوجة على الأقل في العصمة، وأعمارهم دون 30 سنة 21.8%. في حين بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً وعقدوا قرانهم ولديهم زوجة على الأقل في العصمة حوالي 59.7%. وغالبا ما يلجأ غير المتعلم إلى تعدد الزوجات، حيث بلغت نسبة الذين لديهم مؤهل جامعي، فأكثر ولديهم زوجة على الأقل في العصمة، وعقدوا قرانهم في العام 2003 حوالي 14.6%، مقارنة بنسبة 53.3% للذين لديهم مؤهل دون الثانوية.

2-7-2 ارتفاع في عدد وقوعات الطلاق

طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية للعام 2003، مقارنة بالعام 2002، حيث بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 3,909 واقعة، بارتفاع مقداره 864 حالة طلاق عن العام 2002، وبلغت وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2003 في الضفة الغربية 2,360 واقعة، بارتفاع مقداره 585 حالة عن العام 2002، بينما بلغت في قطاع غزة 1,549 بارتفاع مقداره 279 حالة طلاق عن العام 2002. وقد كانت أكثر وقوعات الطلاق المسجلة العام 2003 في محافظة رام الله والبيرة وغزة، حيث بلغت 429 و626 واقعة طلاق على التوالي. بينما سجلت منطقة طوباس، ومحافظة أريحا في الضفة الغربية، ورفح في قطاع غزة أقل عدد من وقوعات الطلاق المسجلة، حيث بلغت 39 واقعة في منطقة طوباس ومحافظة أريحا، و131 واقعة في محافظة رفح.

2-7-2-1 استمرار ارتفاع معدلات الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة مقارنة بالمحافظات الأخرى

بلغ معدل الطلاق الخام للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية، 1.1 لكل 1000 من السكان في منتصف العام، كما بلغ هذا المعدل 1.1 و1.2 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتقارب هذا المعدل في الأراضي الفلسطينية للسنتين السابقتين، في حين كان معدل الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة، أعلى من باقي المحافظات، حيث بلغ 1.6 لكل 1000 من سكان المحافظة في منتصف السنة العام 2003.

تشير نتائج العام 2003، أن شهر تموز أكثر شهور السنة تسجيلاً لوقوعات الطلاق، حيث بلغت 444 واقعة، بينما كانت أقل وقوعات الطلاق في شهر تشرين الثاني، حيث بلغت 140 واقعة.

كما يلاحظ أن أكثر من ثلث وقوعات الطلاق قد تمت بين الأزواج الذين لم يمض على حياتهم الزوجية سنة واحدة، حيث بلغت في الأراضي الفلسطينية 1,537 واقعة، منها 904 في الضفة الغربية، و633 واقعة في قطاع غزة.

2-7-2-2 ما زال أكثر من ربع المطلقات تقل أعمارهن عن 20 عاما

تراوحت نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 عاماً بين (30.4%)، من مجموع حالات الطلاق لدى الإناث بين العامين 1997-2003. في المقابل، تراوحت نسبة المطلقين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً بين (3%-5%)، من مجموع حالات الطلاق لدى الذكور في السنوات السبع المذكورة. وهذا يعزز أن الزواج المبكر، خاصة للإناث، هو أحد العوامل المهمة المسببة للطلاق.

وقد يكون لعدم توافق العمرين بين الزوج والزوجة أثر في حدوث الطلاق، فقد بلغ عدد حالات الطلاق للأزواج، التي كان فيها الزوج أكبر من زوجته بعشر سنوات فأكثر 787 حالة من مجمل حالات الطلاق، أي ما نسبته حوالي 20.1% للعام 2003.

بلغت نسبة المطلقين من حملة الشهادة الثانوية فما دون نحو 81.1%، من عدد المطلقين في العام 2003، بينما بلغت هذه النسبة لدى المطلقات 87.3%. وهذه المعطيات لا تعني بالضرورة أن تدني درجة التعليم يدفع نحو الطلاق، إذا أخذنا بالاعتبار أن نسبة عالية من المطلقين هم دون 25 سنة من العمر. لذا، فقد يكون تأثير عامل السن (صغر سن الزوج أو الزوجة) أكبر من تأثير مستوى التعليم. ولا شك أن التعليم قد يؤثر تأثيرا إيجابيا على نجاح الحياة الزواجية، وقد يكون التباين بين مستوى التعليم للزوج والزوجة عاملا مساعداً في وقوع الطلاق، حيث بلغت نسبة المطلقين الحائزين على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم زوجاتهم سابقا (ثانوي) فما دون، نحو 34.6% من هذه الفئة. وفي المقابل بلغت نسبة الحائزات على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم أزواجهن (ثانوي) فما دون، نحو 35.6% من هذه الفئة.

وبالإجمال فإن المؤشرات السكانية تبين أن معدلات الزيادة السكانية ما زالت مرتفعة، خاصة معدلات الزيادة الطبيعية، حيث ما زالت معدلات الخصوبة الكلية مرتفعة. وتؤكد هذه المؤشرات استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني في المدى المنظور. وتطرح بيانات المؤشرات السكانية تحديات على صانعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية في هذا المجال على مستويين: الأول، أخذ هذه السمات بالاعتبار في إعداد السياسات والخطط في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والثاني، بلورة سياسات سكانية واضحة للتعاطي مع هذه الزيادة.

وأظهرت بيانات الزواج والطلاق ميل عمر الزواج الأول إلى الارتفاع، ولكن ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة، وتشير بيانات الطلاق إلى ارتباط الطلاق جزئيا بظاهرة الزواج المبكر. أما ظاهرة تعدد الزوجات فتظهر البيانات زيادة في معدلاتها، وأنها ما زالت محدودة نسبيا (حوالي 7% من زيجات العام 2003). ومن الضروري دراسة هذه الظواهر بصورة مفصلة، بهدف الخروج بسياسات وأنظمة تشريعية ملائمة.

3. المؤشرات الصحية

يتناول هذا القسم أهم المؤشرات الصحية والتغيرات التي حصلت عليها خلال الأعوام السابقة، ويعقد مقارنات بينها، وبخاصة بين العامين 2002 و2003. ولتوفر بيانات حول الشباب والصحة من

خلال تنفيذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح الشباب-2003، وتوفر بيانات حول الخدمات الصحية المتوفرة للأسر والأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال مسح الوصول للخدمات الصحية-2003، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضا، فإن هذا العدد من المراقب، يتضمن قسما خاصا عن الشباب والصحة، وقسما أخر عن الأسرة الفلسطينية والخدمات الصحية، للأهمية التي توفرها بيانات المسوح السابقة الذكر.

3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة

واصلت مخصصات وزارة الصحة في الارتفاع بحجم النفقات العامة الجارية، ووصلت إلى 140.157 مليون دولار أمريكي العام 2004، بعد أن كانت حوالي 100 مليون العام 2003. وتأتي هذه الزيادة بعد أن شهدت حصة هذا القطاع تراجعا العام 2001 عن الأعوام التي سبقته(انظر شكل 3-1).

شكل 3-1: تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلا ل الفترة 1995-2004 (مليون دولار)

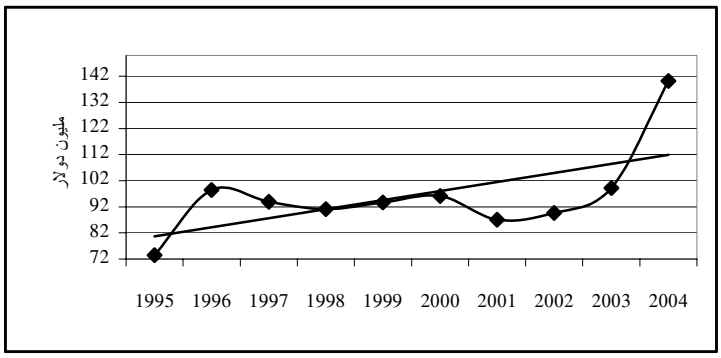

مصدر البيانات: الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الفلسطينية.

وأظهرت بيانات وزارة المالية ارتفاعا في حصة وزارة الصحة من النفقات العامة الجارية، لتصل إلى 10.6% العام 2004، بعد أن كانت 9.5% العام 2003، وهذا يعني استمرار ارتفاع حصة وزارة الصحة من إجمالي النفقات الجارية، ولكن هذه الزيادة لم تكن بالقدر الكافي لرفع نسبة حصة وزارة الصحة لتعاود معدلها، الذي بدأت به العام 1995 عند حدود 14% (انظر شكل 3-2).

شكل 3-2: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية خلال الفترة 1995-2004 (%)

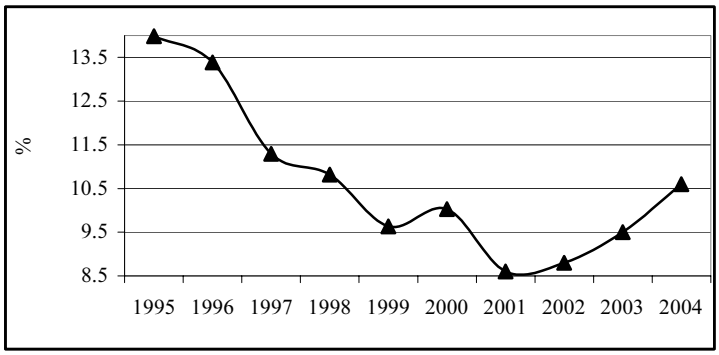

مصدر البيانات: الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الفلسطينية.

3-2 زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلَّغ عنهم في الضفة الغربية

تحققت زيادة كبيرة في عدد المواليد الأحياء المبلَّغ عنهم العام 2003 بنسبة 7.7% عن العام 2002، وقد بلغ عدد المواليد الأحياء المبلَّغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة 101,647 العام 2003. وقد شمل ارتفاع عدد المواليد الأحياء المبلَّغ عنهم كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفع عددهم في الضفة الغربية مما بين العامين 2002 و2003 بنسبة 12.8%، وارتفع عددهم في قطاع غزة بنسبة 1.8%، ما يعني ارتفاعا كبيرا في الضفة الغربية، وارتفاعا بسيطا في قطاع غزة، ذلك على الرغم من أن الضفة الغربية، قد حققت انخفاضا في عدد المواليد الأحياء المبلّغ عنهم ما بين العامين 2001 و2002، مقابل ارتفاع كبير في قطاع غزة بين العامين نفسيهما، وقد يعود هذا الارتفاع الكبير في الضفة الغربية، إلى أن نسبة غير قليلة لم تسجل في العام 2002 بسبب الحصار والحواجز، وقد سجلت بعد ذلك وخلال العام 2003، الذي شهد تحسنا في القدرة على الحركة لسكان الضفة الغربية (انظر جدول 3-1)

وفيما يخص توقع البقاء على قيد الحياة، تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى تحسن في هذا المعدل العام 2003، مقارنة بالأعوام السابقة. فقد ارتفع معدل البقاء على قيد الحياة لدى الإناث ليصل إلى 72.7 سنة، وتحسن لدى الذكور ليصل إلى 71.2 سنة. وتظهر البيانات أن توقع البقاء على قيد الحياة في الضفة الغربية لا زال أفضل من مثيله في قطاع غزة ولكلا الجنسين، مما يشير إلى أفضلية الأوضاع الصحية، وأفضلية مستويات المعيشة في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة (انظر جدول 3-2 في الملحق).

3-3 تحسن في معدلات وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية وارتفاعها في قطاع غزة

أظهرت البيانات تحسنا ملحوظا في معدلات وفيات الرضع والأطفال العام 2003 بالمقارنة مع العام 2002، الذي حققت فيه هذه المعدلات ارتفاعا ملحوظا. فقد انخفض معدل وفيات الرضع ليصل إلى 16.5 طفلاً لكل ألف ولادة حية مبلّغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك انخفض معدل وفيات الأطفال ليصل إلى 20 طفلاً لكل ألف ولادة حية مبلّغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هذا التحسن كان مقتصرا على الضفة الغربية ولكلا المعدلين (وفيات الرضع ووفيات الأطفال)، حيث شهد قطاع غزة ارتفاعا في هذه المعدلات بنسب بسيطة، مما يعني معاودة الفجوة بين المنطقتين للتوسع في مجالات وفيات الرضع والأطفال. وقد يشير ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال في قطاع غزة، إلى استمرار تأثيرات الأوضاع الصعبة على قطاع غزة بشكل أكبر من الضفة الغربية، وخاصة في مجال الخدمات الصحية والتغذية (انظر جدولي 3-3، و3-4 في الملحق).

وعن أسباب الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة، تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة، أن الوفيات الناجمة عن الظروف المتعلقة بما قبل الولادة، شكلت السبب الرئيسي في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية (48.4%) العام 2003، في حين كانت هذه النسبة 56.6% العام 2002، تلتها الأسباب المتعلقة بالتشوهات الخلقية، حيث بلغت 14.4% العام 2003، بعد أن كانت 16.1% العام 2002، وتأتي في المرتبة الثالثة الوفيات الناجمة عن تسمم الدم، ثم بسبب أمراض الجهاز التنفسي والموت المفاجئ ...إلخ (انظر جدول 3-5 في الملحق). تشير هذه الأرقام إلى أن الوفيات الناجمة عن الأسباب المتعلقة بما قبل الولادة، والتشوهات الخلقية

مازالت تحتل المراتب الأولى لأسباب وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وقد يكون مرد هذا إلى صعوبة تلقي النساء الحوامل للرعاية الطبية اللازمة أثناء فترة الحمل، ومن المؤكد أن الإجراءات الإسرائيلية كان لها أثرها الكبير على ذلك، حيث حرمت سكان التجمعات السكانية المختلفة، وخاصة الريفية من الوصول إلى المراكز الصحية، وخاصة الرئيسية منها الموجودة في المدن الرئيسية، وبالتالي الحد من إمكانية تلقي الرعاية الصحية اللازمة، سواء للأمهات أثناء الحمل، أو للأطفال بعد ولادتهم.

3-4 تحسن معدل الأطباء للسكان

أظهرت البيانات تحسنا في معدل عدد الأطباء للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003، حيث وصل هذا المعدل إلى 150 طبيبا لكل مئة ألف من السكان، بعد أن كان 141.5 العام 2002. وأظهرت البيانات أن هذا التحسن تحقق بشكل رئيسي في قطاع غزة، حيث ارتفع من 216.4 إلى 240 طبيبا لكل مئة ألف من السكان، في حين كان التحسن كان محدودا للغاية في الضفة الغربية، ليصل إلى 100 طبيبا بدلا من 98.5 طبيبا لكل مئة ألف من السكان، ولكن تبقى معدلات عدد الأطباء للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، أو في كل منهما على حدة، أقل من مثيلاتها في الدول المجاورة وبشكل كبير، ما يظهر النقص الجدي في الأطباء في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي الحاجة إلى زيادة عدد الأطباء، وبخاصة في مجالات طبية محددة (انظر جدول 3-6 في الملحق).

3-5 ثبات في معدل الأَسِرَّة الطبية لعدد السكان

أظهرت البيانات ثباتا في معدل الأَسِرَّة الطبية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الأعوام 2001-2003 عند 1.4 سرير لكل ألف من السكان، وقد كان الثبات في هذا المعدل في قطاع غزة بشكل رئيسي عند 1.6 سرير لكل ألف من السكان، في حين بقي هذا المعدل ثابتا في الضفة الغربية، حيث بلغ 1.3 سريراً لكل ألف من السكان العام 2003 (انظر جدول 3-7 في الملحق). وبشكل عام، تشير الأرقام السابقة إلى أن زيادة عدد الأسرّة الطبية المتوفرة في المستشفيات والمراكز الطبية، لم يكن بالقدر المطلوب لتحسين معدل عدد الأسرّة الطبية للسكان، بل إنه كان متوافقا فقط مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وهو ما يعني استمرار وجود الحاجة لزيادة عدد الأسرّة لتحسين معدلات توفرها للسكان، وبالتالي رفع مستوى توفر الخدمات الطبية ونوعيتها، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات استخدام الأسرّة الطبية خلال الانتفاضة، بسبب ارتفاع عدد الجرحى والمصابين.

3-6 زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية وتراجع غير الحكومية والوكالة

ارتفع عدد العيادات ومراكز الرعاية الأولية الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003، ليصل إلى391 عيادة ومركزا، أي بزيادة 16 عيادة ومركزاً عن العام 2002، وقد شملت الزيادة كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ازداد عددها في الضفة الغربية 9 عيادات ومراكز ليصبح 337، وازداد عددها في قطاع غزة 7 عيادات ومراكز ليصبح 54 عيادة ومركزاً. أما عدد العيادات والمراكز التابعة لمؤسسات صحية غير حكومية، فتراجع عددها 8 عيادات ومراكز ليصبح 177 عيادة ومركزاً العام 2003، وقد كان نقص هذا العدد مقتصرا على قطاع غزة، ليصبح عدد العيادات والمراكز فيه 32 بعد أن كان 40، أما في الضفة الغربية، فحافظ عدد العيادات والمراكز الطبية غير الحكومية على العدد نفسه، وهو 145 عيادة ومركزاً. وعلى صعيد العيادات والمراكز

التابعة لوكالة الغوث، فقد تراجعت إلى 51 عيادة ومركزاً بدلا من 53، وكان التراجع مقتصرا على الضفة الغربية، ليصبح العدد فيها 34 بدل 36 عيادة ومركزاً، في حين ثبت العدد في قطاع غزة عند 17 عيادة ومركزاً (انظر جدول 3-8 في الملحق).

3-7 التأمين الصحي للسكان

لم تتوفر بيانات جديدة حول نسبة السكان المؤَمَّنين صحيا في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 2002، حيث لم يجر الجهاز المركزي للإحصاء مسوحا توفر مثل هذه البيانات خلال العام 2003. وعليه فإن هذا العدد من المراقب الاجتماعي، سيعمد إلى تقديم جزء مما ورد في العدد السابق حول التأمينات الصحية.

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن زيادة ملحوظة طرأت على نسبة المؤَمَّنين صحياً في الأراضي الفلسطينية، ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة 61.4% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2000، ارتفعت لتصل إلى 74.3% العام 2002، أي أن نسبة السكان غير المؤَمَّنين صحياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقتصر على 25.7% العام 2002، بعد أن كانت 39.6% العام 2000 (انظر جدول 3-9 في الملحق). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التغطية في التأمينات الصحية للسكان وبدرجات غير مسبوقة، فإن الحاجة للبحث حول جودة التأمينات المتوفرة، ونسبة تغطيتها ضرورية، حيث إن هذا النوع من البحث مرتبط بنوعية الخدمات الصحية، التي تقدم للسكان المغطّين بالتأمينات الصحية.

أما على صعيد توزيع المؤَمَّنين صحيا بين القطاعات المختلفة،[6] فتظهر البيانات أن التأمين الصحي الحكومي، يحظى بالنسبة الأكبر وبفارق كبير جداً عن القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزيادة التي تحققت في نسبة السكان المؤَمَّنين صحياً، تركزت بشكل رئيسي في التأمين الصحي الحكومي، حيث ارتفعت نسبة المؤَمَّنين لدى التأمين الصحي الحكومي بنسبة 73.4% بين العامين 2000-2002، فقد ارتفعت نسبة المؤَمَّنين لدى التأمين الصحي الحكومي من 27.9% من إجمالي السكان العام 2000، إلى 48.4% العام 2002، وهي الفترة التي تخللت انتفاضة الأقصى، في حين أن تراجعاً في نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الخاص تحقق، بحيث تراجعت نسبة المؤَمَّنين لدى هذا النوع من التأمين من 11.0%، إلى 9.6% في العامين المذكورين على التوالي، وتراجعت نسبة المؤَمَّنين لدى وكالة الغوث من 14.8%، إلى 11.6% في الفترة نفسها (انظر جدول 3-9 في الملحق).

3-8 الشباب والصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح الشباب-2003، وقد أظهر هذا المسح أن حوالي 12% من الشباب (10-24 سنة) قيَّموا حالتهم الصحية الجسدية بين متوسطة وسيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت النسبة متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع زيادة بسيطة في الأولى، بينما تزيد نسبة الإناث (13.5%) عن نسبة الذكور (11%)، اللواتي قيمن حالتهن الصحية الجسدية بأنها متوسطة إلى سيئة. أما في حالة الصحة النفسية، فأظهرت البيانات أن نسبة من قيَّموا وضعهم الصحي النفسي بين متوسط إلى

[6] تظهر البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توزع التأمينات الصحية بين القطاعات المختلفة، التأمين الصحي الأكثر استخداماً من قبل الأسرة، حيث إنه يتوفر لدى بعض الأسر أكثر من تأمين صحي ومن جهتين مختلفتين، في حين أن البيانات تشمل فقط التأمين الأكثر استخداماً من قبل الأسرة. وفي العادة تستخدم الأسر التي يتوفر لها أكثر من نوع من التأمين الصحي ذلك النوع الذي يوفر لها خدمات صحية أفضل. ولهذا، فإن البيانات حول توزع التأمين الصحي بين الجهات المختلفة تظهر نسبة أقل من التي تصرح بها وزارة الصحة حول نسبة المؤمنين لديها في التأمين الصحي الحكومي.

سيئ، تصل إلى 28.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أمر متوقع في ظل ظروف القمع الإسرائيلي، وقد أظهرت البيانات ارتفاع هذه النسبة في الضفة الغربية عن قطاع غزة، كما أظهرت فرقا كبيرا في هذه النسبة بين الإناث (31.8%)، والذكور (24.7%)، مما يعني تردي الأوضاع الصحية النفسية لدى الإناث، أكثر من الذكور في المجتمع الفلسطيني (انظر جدول 3–10 في الملحق).

وأظهرت بيانات مسح الشباب–2003، أن تقييم الشباب (10–24 سنة) لمعلوماتهم حول الصحة النفسية بأنها كافية، اقتصر على 25.9%، في حين كان تقييم النسبة الباقية منهم لمعلوماتهم حول الصحة النفسية بأنها غير كافية أو منعدمة، وأظهرت البيانات أن الوضع في الضفة الغربية أحسن قليلا من قطاع غزة في هذا المجال. كما أظهرت البيانات أن تقييم الإناث لمعلوماتهن حول الصحة النفسية أفضل من الذكور، حيث اعتبرت حوالي 30% من الإناث أن ما يتوفر لهن من معلومات حول الصحة النفسية كافية، في حين اقتصرت النسبة لدى الذكور على حوالي 22%. أما عن الأمراض المنقولة جنسيا، فأظهرت البيانات أن المعلومات المتوفرة عنها لدى الشباب أقل كفاية من المعلومات المتوفرة عن الصحة النفسية، حيث اقتصرت نسبة من اعتبروا أن معلوماتهم حول الأمراض المنقولة جنسيا كافية على 20.9%، وقد كانت النسبة في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، كما كانت أعلى بين الإناث من الذكور. وعن التغذية المتوازنة، أظهرت البيانات أن 39.2% من الشباب قيَّموا معلوماتهم حولها بأنها كافية، وكانت النسبة متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين كانت متباينة كثيرا بين الإناث (49.8%) والذكور (29%). وفيما يخص الوقاية من الأمراض المعدية، أفاد 36.4% من الشباب أن معلوماتهم حولها كافية، وكانت النسبة في الضفة الغربية أعلى قليلا من قطاع غزة، بينما كانت أعلى بكثير لدى الإناث، والتي بلغت 42.3%، أما الذكور فقد اقتصرت النسبة لديهم على 30.7% (انظر جدول 3–11 في الملحق).

وأظهرت بيانات مسح الشباب–2003، أن سماع الشباب عن مفهوم الصحة الإنجابية محدود، واقتصر على 25.7% منهم فقط، وكانت النسبة في الضفة الغربية أعلى قليلا من قطاع غزة، بينما كان الفارق بين الإناث والذكور كبيرا، حيث أفادت 31.8% من الإناث بأنهن سمعن عن الصحة الإنجابية، في حين اقتصرت النسبة لدى الذكور على 19.8% فقط (انظر جدول 3–12 في الملحق).

بشكل عام، أظهرت البيانات التي وفرها مسح الشباب–2003 نقصا شديدا في الثقافة الصحية في المجتمع الفلسطيني، كما أظهرت تدنيا في تقييم الشباب لأوضاعهم الصحية، وهو ما يعكس الحالة الصحية المتردية في المجتمع الفلسطيني من جانب، ويعكس الحاجة إلى تطوير برامج التوعية والتثقيف الصحي من جانب أخر. وعلى صعيد أخر، أظهرت بيانات هذا المسح أن الثقافة الصحية المتوفرة لدى الإناث أفضل من الذكور، وهذا لا يعكس بالضرورة تميزا إيجابيا للنساء في المجتمع الفلسطيني، وإنما يعكس أكثر، اضطلاع المرأة الفلسطينية بالدور الأكبر في رعاية الأسرة وحمايتها من الناحية الصحية، وبالتالي زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها نحو الأسرة.

3–9 الأسرة والخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح الوصول للخدمات الصحية–2003، وقد أظهرت بيانات هذا المسح، أن نسبة الأسر التي يتوفر لها خدمات صحية في المستشفيات في التجمع الذي تعيش فيه، تقتصر على 38.9% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت النسبة في الضفة الغربية متدنية،

واقتصرت على 25.2%، في حين بلغت في قطاع غزة 66.2%، وهذا يعود إلى ارتفاع عدد التجمعات السكانية في الضفة الغربية بشكل كبير عن عددها في قطاع غزة. وأظهرت البيانات أن 85.5% من الأسر يتوفر لها خدمات صحية في عيادات أطباء في التجمع السكاني الذي تقيم فيه، و94.3% يتوفر لها خدمات مراكز صحية في التجمع الذي تقيم فيه، و83.2% يتوفر في التجمع الذي تقيم فيه صيدلية. وقد أظهرت البيانات أن جميع هذه النسب أعلى في قطاع غزة من الضفة الغربية (انظر جدول 3-13 في الملحق).

ويبقى السؤال المطروح حول القدرة الاستيعابية لهذه الخدمات الصحية من جهة، ونوعية الخدمات الصحية التي تقدمها من جهة ثانية. فقد أظهرت البيانات أن 11.1% من الأفراد الذين احتاجوا لخدمات صحية لم يتلقوها (جدول 3-14 في الملحق). كما أظهرت البيانات أن 19.7% من الأفراد الذين احتاجوا لتلقي الخدمات الصحية، لم يتلقوها بسبب عدم توفر الخدمة في المنطقة، وأفاد 19.9% بأنهم لم يتلقوا هذه الخدمات بسبب عدم توفر الخدمة وقت الحاجة، وأفاد 21.7% بأنهم لم يتلقوا الخدمة بسبب الانتظار الطويل في المراكز الصحية، وأفاد 11.3% إلى أن صعوبة الوصول إلى الخدمة كانت السبب الرئيسي في عدم تلقي الخدمة وكانوا في الغالب من الأفراد في الضفة الغربية. تشير هذه الأرقام إلى أن توفر المراكز والخدمات الصحية في التجمع السكاني الذي يقيم فيه الأفراد، لا يعني بالضرورة الحصول على الخدمات الصحية المطلوبة وعند الحاجة أليها. وإضافة للأسباب السابقة، أشار الأفراد الذين احتاجوا لتلقي الخدمات الصحية إلى أسباب أخرى لعدم تلقي الخدمة، ومن هذه الأسباب الإغلاق وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 6.5%، وهي غالبا ما تركزت في الضفة الغربية، وأفاد 33.3% أن ارتفاع التكاليف كان وراء عدم تلقي الخدمة الطبية، وتركز هؤلاء في الضفة الغربية بشكل رئيسي، مما يعكس أثر الأوضاع الاقتصادية الصعبة على الأوضاع الصحية للأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أفاد 53.2% من الأفراد أنهم لم يتلقوا الخدمة الصحية؛ لأنهم لم يرغبوا بذلك، وقد كانت النسبة الأعلى في قطاع غزة، ويعكس هذا طبيعة الأوضاع النفسية الصعبة التي يعيشها السكان من جهة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعانون منها من جهة ثانية (انظر جدول 3-15 في الملحق).

لم يقتصر تأثير الصعوبات على عدم تلقي الخدمة فقط، وإنما واجه الأفراد الذين تلقوا الخدمات الصحية صعوبات أثناء تلقيهم الخدمة أيضا، حيث أفاد 29.5% من الأفراد الذين تلقوا الخدمات الصحية، أنهم واجهوا صعوبة الانتظار الطويل في المركز لتلقي الخدمة، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية، سواء من حيث التجهيزات الطبية أو من حيث توفر الكادر الطبي اللازم. كما أفاد 28.9% من الأفراد الذين تلقوا الخدمة الصحة، أنهم واجهوا صعوبة نقص الأدوية، وهو ما يعكس أيضا عدم كفاية الخدمات الصحية من الناحية النوعية، حيث إن تشخيص الأمراض دون توفر العلاجات والأدوية اللازمة لها، لا يلبي الحاجات الطبية للسكان، وأفاد 14% من الأفراد الذين تلقوا الخدمة الصحية، أنهم واجهوا صعوبة في عدم وجود الطبيب المختص، وهو ما يعكس نقصاً في التخصصات الطبية اللازمة، وأفاد 6% بصعوبة عدم وجود كادر طبي، و7% بنقص المعدات الطبية. كما أفاد 11% إلى أن الإغلاق الإسرائيلي شكّل صعوبة حقيقية في تلقي الخدمات الصحية، وأفاد 11.4% إلى أن المواصلات شكّلت صعوبة جدية في ذلك، كما أبرز الأفراد صعوبات أخرى عند التوجه لتلقي الخدمات الصحية (انظر جدول 3-16 في الملحق).

بشكل عام، تشير بيانات مسح الوصول للخدمات الصحية-2003، إلى معقولية توفر المراكز

والخدمات الصحية، على الرغم من وجود الحاجة لتوفير المزيد منها، إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في مدى توفر القدرة الاستيعابية من حيث التجهيزات الطبية، والكادر الطبي اللازم لتقديم هذه الخدمات.

وبالإجمال، فإن بيانات الوضع الصحي، تشير إلى تحسن نسبي في المؤشرات الكمية، مثل عدد الأطباء إلى السكان، وتظهر تحسنا نسبيا في معدلات وفيات الأطفال والرضع، والولادات. لكن هذا التحسن يخفي تدني في نوعية الخدمات الصحية المتوفرة في المؤسسات الصحية الفلسطينية. وأظهرت البيانات زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية، وتراجعا في غير الحكومية والوكالة.

وأظهرت البيانات التي وفرها مسح الشباب- 2003 نقصا شديدا في الثقافة الصحية في المجتمع الفلسطيني، كما أظهرت تدنيا في تقييم الشباب لأوضاعهم الصحية، وهو ما يعكس الحالة الصحية المتردية في المجتمع الفلسطيني من جانب، ويعكس الحاجة إلى تطوير برامج التوعية والتثقيف الصحي من جانب أخر. وأظهرت بيانات مسح الوصول للخدمات الصحية العام 2003، أن نسبة الأسر التي يتوفر لها خدمات صحية من مستشفيات، ومراكز صحية، وصيدليات، كانت جيدة، لكن يبقى السؤال المطروح حول القدرة الاستيعابية لهذه الخدمات الصحية من جهة، ونوعية الخدمات الصحية التي تقدمها من جهة ثانية. فتوفر مراكز الخدمات الصحية، لا يعني بالضرورة القدرة على الاستفادة من خدماتها، إما بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية، أو ضعف تجهيزاتها الطبية، أو بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تحد من قدرة الناس إلى الوصول للخدمات الصحية والاستفادة منها.

4. مؤشرات التعليم

يعالج قسم مؤشرات التعليم، أهم المؤشرات التعليمية للمجتمع الفلسطيني، وللمؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة، وهو بهذا يقدم صورة إجمالية عن التطورات والتغيرات، التي حدثت على قطاع التعليم، والسمات التعليمية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، خلال العام 2003 بالمقارنة مع السنوات التي سبقته.

4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة

ازداد حجم النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني بشقيه المدرسي والعالي، ليصل إلى 287.1 مليون دولار العام 2004، بعد أن كان 235.7 مليوناً العام 2003، و184.4 مليون دولار العام 2002، أي أن الزيادة المتحققة بين العامين الأخيرين بلغت 21.8%. وفي الوقت نفسه، ازدادت حصة التعليم بشقيه المدرسي والعالي من إجمالي النفقات العامة الجارية، لتصل إلى 21.6% العام 2004، بعد أن كانت 20.7% العام 2003، و19.2% العام 2002.

4-2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني

4-2-1 نسبة الأمية: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص

تظهر بيانات مسوح القوى العاملة، أن نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني، بلغت 8.1% من السكان 15 سنة فأعلى العام 2003، بانخفاض عن العام 2002 الذي كانت النسبة فيه 9%. وقد شمل انخفاض نسبة الأمية كلا الجنسين، حيث انخفضت هذه النسبة لدى الذكور من 4.3% العام 2002 إلى 3.7% العام 2003، وانخفضت لدى الإناث من 13.6% إلى

12.6% في الفترة نفسها. وبشكل عام تظهر البيانات استمرار وجود الفجوة بين الجنسين في نسبة الأمية، وهي ترجع بشكل رئيسي إلى الفئات العمرية الكبيرة، في حين أنها محدودة، أو غير موجودة لدى الفئات العمرية الصغيرة (جدول 4-1 في الملحق).

وأظهرت بيانات مسوح القوى العاملة، أن انخفاض نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني، قد شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية من 8.8% العام 2002 إلى 8.2% العام 2003، وانخفضت في قطاع غزة من 9.3% إلى 8.1% في الفترة نفسها، وتشير هذه البيانات أن انخفاض نسبة الأمية في قطاع غزة، كان أكبر من الضفة الغربية في الفترة المذكورة، وتظهر البيانات أن الانخفاض في نسبة الأمية بين الجنسين في قطاع غزة، كان أكبر من الضفة الغربية، حيث انخفضت نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة من 5.2% إلى 4.2%، وانخفضت بين الإناث من 13.5% إلى 11.9%. أما في الضفة الغربية فقد انخفضت النسبة بين الذكور من 3.9% إلى 3.5%، وانخفضت بين الإناث من 13.7% إلى 12.9%. وبشكل عام تظهر البيانات أن نسبة الأمية في قطاع غزة أفضل من الضفة الغربية ما عدا بين الذكور، حيث إن نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية (جدول 4-1 في الملحق).

وبشكل عام، تظهر البيانات، أن الفجوة في معرفة القراءة والكتابة في المجتمع الفلسطيني بين الجنسين، تنحصر في الفئات العمرية الكبيرة، في حين أنها تتقلص كلما صغرت الفئة العمرية، لتتلاشى في الفئات العمرية الصغيرة (نظر شكل 4-1 أدناه، وجدول 4-2 في المحلق).

شكل 4-1: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 2003

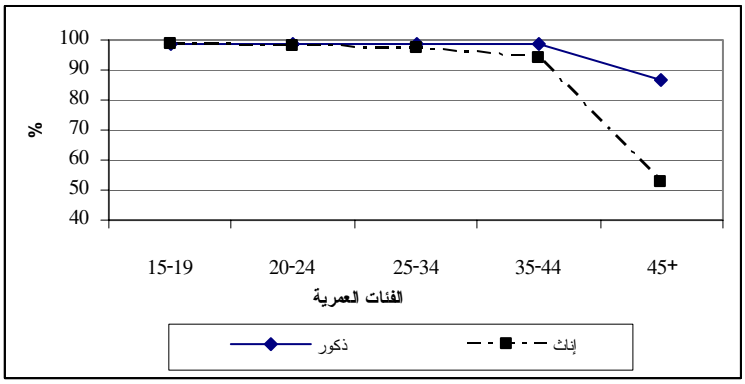

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2003. رام الله، فلسطين.

4-2-2 التحصيل العلمي: تحسن ملحوظ

ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر، الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر (بكالوريوس فأكثر)، لتصل إلى 7.1% العام 2003، بعد أن كانت 6.4% العام 2002. وقد شمل هذا الارتفاع كلا الجنسين، حيث ارتفعت النسبة لدى الذكور لتصل إلى 9.4% بعد أن كانت 8.8%، وارتفعت لدى الإناث لتصل إلى 4.7% بعد أن كانت 4.1%. وأظهرت البيانات أن نسبة من أنهوا التعليم الجامعي في قطاع غزة أعلى قليلا من نسبتهم في الضفة الغربية، ويعود هذا الارتفاع في قطاع غزة إلى ارتفاع

نسبة الذكور بشكل أساسي، في حين أن نسبة الإناث اللواتي أنهين مرحلة التعليم الجامعي في قطاع غزة أقل من الضفة الغربية، حيث بلغت 4.3% و5% على التوالي. يظهر هذا أن الفجوة بين الجنسين في قطاع غزة أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية، ولكن البيانات تشير إلى أن هذه الفجوة آخذة في التآكل، سواء في قطاع غزة، أو في الضفة الغربية (جدول 4-1 في الملحق).

4-3 المؤسسات التعليمية

4-3-1 عدد المدارس في ازدياد، وعدد رياض الأطفال يعاود الارتفاع في الضفة، ويستمر في الانخفاض في القطاع

ارتفع عدد المدارس الأساسية والثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملحوظ، فقد وصل عدد المدارس الأساسية إلى 1462 مدرسة العام الدراسي 2004/2003، بعد أن كان 1404 مدرسة العام الدراسي 2003/2002، وقد شمل هذا الارتفاع في عدد المدارس الأساسية كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك ارتفع عدد المدارس الثانوية ليصل إلى 647، مدرسة بعد أن كان 602 مدرسة في الفترة نفسها، وشمل هذا الارتفاع كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. تظهر هذه الأرقام استمرار التوجه بزيادة عدد المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، للحد من الكثافة الصفية، ومن نقص المرافق التعليمية. أما على صعيد رياض الأطفال، فقد أظهرت البيانات ارتفاعا في عددها على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، في حين أن هذا الارتفاع قد نتج عن ارتفاع عدد رياض الأطفال في الضفة الغربية فقط، حيث زاد عددها 113 روضة بين العامين الدراسيين 2003/2002، و2004/2003، في حين حقق عدد رياض الأطفال في قطاع غزة انخفاضا جديا في الفترة ذاتها، حيث انخفض عددها 24 روضة. تظهر هذه البيانات استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية على قطاع غزة، حيث إن رياض الأطفال تتبع إما للقطاع الخاص أو القطاع الأهلي، عدا عن أن تغطية نفقاتها تتم من خلال دفع الطلبة الدارسين فيها لأقساط، وقد حدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة للسكان من استمرار إلحاق أبنائهم في رياض الأطفال (انظر جدول 4-3 في الملحق).

وتظهر البيانات ارتفاعا ملحوظا في عدد المدارس لدى مختلف جهات الإشراف، ولكن الارتفاع في عدد المدارس لدى الوكالة اقتصر على ثلاثة مدارس فقط بين العامين الدراسيين 2003/2002، و2004/2003، واقتصر لدى المدارس الخاصة على 13 مدرسة بين العامين، في حين كان الارتفاع الأكبر في عدد المدارس لدى الحكومة، حيث ارتفع عددها ليصل إلى 1580 مدرسة العام 2004/2003 بعد أن كان 1493 مدرسة العام 2003/2002، أي أن عددها ازداد 87 مدرسة بين العامين. تظهر الأرقام السابقة، أن معدل الزيادة في المدارس الحكومية أكبر بكثير من معدلات الزيادة لدى مدارس الوكالة، والمدارس الخاصة، وهو أمر متوقع في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها وكالة الغوث، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تحد من التحاق الطلبة بالمدارس الخاصة، والتي تتطلب تكاليف عالية، مقارنة بالتعليم الحكومي الذي يقدم بالمجان (انظر جدول 4-4 في الملحق).

4-3-2 معاودة ازدياد عدد طلبة رياض الأطفال في الضفة الغربية، واستمرار الزيادة الطبيعية لطلبة المدارس

بلغ عدد طلبة المدارس ورياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة 1087668 طالبا وطالبة العام 2004/2003، وهو ما يعني ارتفاعا بنسبة 3.98% عن العام الدراسي الذي سبقه، وهي نسبة أعلى من مثيلتها بين السنتين الدراسيتين السابقتين، والتي كانت 3.17%، وقد يعود السبب في ارتفاع النسبة إلى معاودة ارتفاع طلبة رياض الأطفال في العام

الدراسي الأخير، بعد أن كان قد حقق انخفاضا في السنوات السابقة. فقد ارتفع عدد طلبة رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام الدراسي 3004/2003، عن العام الدراسي الذي سبقه بشكل ملحوظ، لكن هذه الزيادة اقتصرت على الضفة الغربية التي عاود عدد طلبة رياض الأطفال فيها الارتفاع، بعد أن تراجع في السنوات الدراسية السابقة، وقد بلغت الزيادة 9397 طالبا. أما في قطاع غزة، فقد استمر التراجع في عدد طلبة رياض الأطفال؛ نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكانه. أما على صعيد المدارس، فقد استمر عدد الطلبة في الزيادة وفقا لمعدلات طبيعية، وشملت الزيادة كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 4-5 في الملحق).

وتظهر البيانات، أن القطاع الحكومي ما زال يستأثر بالنسبة الأكبر من الطلبة في العام الدراسية 2004/2003، حيث بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بهذا القطاع في المرحلة الأساسية 66.5%، في حين بلغت حصة الوكالة في هذه المرحلة الدراسية 27.4%، أما القطاع الخاص فبلغت حصته 6.1%، وهو ما يشير إلى استمرار في تراجع نسبة الطلبة الملتحقين بالقطاع الخاص منذ اندلاع الانتفاضة. أما في المرحلة الثانوية، فبلغت نسبة الملتحقين بالقطاع الحكومي من الطلبة 96%، والنسبة الباقية كانت من حصة القطاع الخاص، في حين لا يتوفر لدى الوكالة أية مدارس ثانوية. أما فيما يتعلق برياض الأطفال، فهي تكاد تكون محصورة في القطاع الخاص، والقطاع الأهلي بنسبة 99.85%، والنسبة الباقية وهي محدودة للغاية، كانت من نصيب الحكومة (انظر جدول 4-6 في الملحق).

4-3-3 استمرار ثبات نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية، وتغير بسيط في المرحلة الثانوية

شهدت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المرحلة الأساسية ثباتا في العام الدراسي 2004/2003، مقارنة بالعام الذي سبقه، وبلغت 98 طالبة لكل مئة طالب. أما في المرحلة الثانوية، فقد بلغت نسبة الالتحاق إلى الذكور 109 طالبات لكل مئة طالب، وهي أدنى بقليل من العام الدراسي 2003/2002، الذي كانت النسبة فيه 112 طالبة لكل مئة طالب. ولم تظهر البيانات أي تباين في التغيرات التي حصلت على هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 4-7 في الملحق).

4-3-4 تراجع نسبة الطلاب والطالبات الملتحقين بالتعليم المهني

تراجعت نسبة الطلاب والطالبات الملتحقين بالتعليم المهني، لتبلغ 4.52% من إجمالي الملتحقين بالمرحلة الثانوية في العام الدراسي 2004/2003، بعد أن كانت 4.64% في العام الدراسي الذي سبقه. وقد شمل التراجع في نسبة الملتحقين بالتعليم المهني كلا الجنسين. تظهر هذه النتائج أن توجهات وزارة التربية والتعليم بزيادة نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، لم تحقق نجاحا، فعلى الرغم من أن هذا التوجه لدى الوزارة، حقق نجاحات نسبية في السنوات التي تلت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ولغاية العام الدراسي 2002/2001، إلا أن تراجعا ملحوظا بدأ بالظهور في نسبة الملتحقين بالتعليم المهني، أخذت بالظهور في السنوات التي تلت ذلك (انظر جدول 4-8 في الملحق).

4-3-5 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلبة

أظهرت البيانات ارتفاعا ملحوظا في عدد المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس، ورياض الأطفال بشكل عام، وأظهرت البيانات أن الارتفاع كان بشكل رئيسي ضمن المعلمين والمعلمات الذين يحملون درجة البكالوريوس فأعلى، في حين أن من يحملون درجة الثانوية العامة انخفض عددهم بشكل ملحوظ، كما انخفض عدد المعلمين الذكور الذين يحملون درجة

الدبلوم المتوسط، في حين ارتفع عدد المعلمات الإناث اللواتي يحملن هذه الدرجة الجامعية (انظر جدول 4-9 في الملحق)، وقد يعود هذا الارتفاع إلى الحاجة للمعلمات أكثر من المعلمين، وبخاصة في الصفوف الأساسية الأولى، التي أصبحت تركز أكثر على تولي المعلمات الإناث التدريس في هذه المرحلة حتى للطلبة الذكور. لكن بشكل عام يمكن القول، إن التأهيل العلمي للمعلمين والمعلمات العاملين في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، آخذ في التحسن، مما قد ينعكس على نوعية التعليم مستقبلا.

4-3-6 معاودة ارتفاع نسب التسرب في المرحلة الثانوية، واستمرار انخفاضها في المرحلة الأساسية

عاودت نسب التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية إلى الارتفاع، بعد أن كانت تحقق انخفاضا، فقد ارتفعت نسبة التسرب في هذه المرحلة، لتصل إلى 3.74% العام الدراسي 2003/2002، وأظهرت البيانات أن هذا الارتفاع اقتصر على الضفة الغربية وشمل كلا الجنسين، في حين حققت نسبة التسرب في المرحلة الثانوية في قطاع غزة انخفاضا اقتصر أساسا على الذكور، بينما حققت نسبة التسرب بين الإناث ارتفاعا، وقد يكون مرد ذلك إلى استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، مما حد من إلحاق الإناث بالتعليم، في حين أن عدم توفر فرص عمل حد من نسب التوفر بين الذكور، وبالتالي فإن تردي الأوضاع الاقتصادية، قد أثر على الإناث أكثر من الذكور فيما يتعلق بنسب التسرب من المدارس، وبالتالي نسب الالتحاق بين الجنسين (انظر جدول 4-10 في الملحق، وشكل 4-4)

أما على صعيد المرحلة الأساسية، فقد استمرت نسب التسرب في التراجع، لتصل إلى 0.75% العام الدراسي 2003/2002، وقد شمل هذا الانخفاض كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأظهرت البيانات أن انخفاض نسب التسرب في المرحلة الأساسية اقتصر على الذكور، في حين أن نسبة التسرب بين الإناث شهدت ارتفاعا بسيطا، وقد شمل انخفاض نسبة الذكور كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك شمل الارتفاع في نسبة التسرب بين الإناث كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا. تظهر هذه النتائج مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على نسبة الملتحقين بالتعليم، وبخاصة بين الإناث، حيث يبدو أن صعوبة الأوضاع الاقتصادية، أدت إلى حرمان نسبة من الإناث أكثر من الذكور من الالتحاق بالتعليم (انظر جدول 4-10 في الملحق).

4-3-7 استمرار انخفاض نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية، واستمرار ارتفاعها في المرحلة الثانوية

بلغت نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية 1.37% العام الدراسي 2003/2002، وهي بهذا تشكل انخفاضا عن السنة التي سبقتها، وبالتالي فإنها تشكل استمراراً للاتجاه الذي برز منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد شمل انخفاض نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية كلا الجنسين، وشمل أيضا كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. أما على صعيد نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية، فأظهرت البيانات ارتفاعها العام 2003/2002، لتصل إلى 1.26%، وقد شمل هذا الارتفاع كلا الجنسين، كما شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 4-11 في الملحق).

4-3-8 استمرار تحسن معدل عدد الطلبة لكل معلم

استمر معدل عدد الطلبة لكل معلم في الانخفاض، ليصل إلى 27.3 العام الدراسي 2004/2003، بعد أن كان 27.8 العام الدراسي الذي سبقه. وقد اقتصر الانخفاض في معدلات عدد الطلبة

لكل معلم على المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث، مما يعني توظيف كل منهما لعدد من المعلمين والمعلمات بنسبة تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلبة. أما مدارس القطاع الخاص فقد ارتفع فيها معدل عدد الطلبة لكل معلم، لكن هذا المعدل لدى المدارس الخاصة، يبقى منخفضا بشكل كبير، مقارنة مع مدارس الحكومة والوكالة، حيث إنه بلغ 16.9 طالبا لكل معلم في المدارس الخاصة، وبلغ 26.8 و34.4 طالبا لكل معلم في مدارس الحكومة والوكالة على التوالي العام 2004/2003. وعلى صعيد رياض الأطفال، أظهرت البيانات، أنها حافظت على المعدل نفسه دون أي تغيير (انظر جدول 4-12 في الملحق).

4-3-9 تحسن في الكثافة الصفية في جميع المراحل في الضفة الغربية وبعضها في قطاع غزة

تحسنت معدلات الكثافة الصفية في المرحلتين الأساسية والثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتصبح 36.1 و30.4 طالبا و/أو طالبة لكل شعبة العام الدراسي 2004/2003، وقد شمل هذا التحسن كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا المرحلة الثانوية في قطاع غزة، التي شهدت تراجعا بارتفاع معدل عدد الطلبة لكل شعبة. أما رياض الأطفال فقد شهدت تراجعا في ارتفاعها ليصل إلى 25.4 طالبا و/أو طالبة لكل شعبة العام 2004/2003، بعد أن كانت 25.1 طالبا و/أو طالبة العام الدراسي الذي سبقه، وقد اقتصر هذا الارتفاع على قطاع غزة، في حين تحقق انخفاض بسيط في الضفة الغربية. وبشكل عام، أظهرت البيانات استمرار وجود فجوة كبيرة في معدلات عدد الطلبة لكل شعبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المراحل الدراسية كافة، مما يعني الحاجة لبناء المدارس والغرف الصفية الإضافية في القطاع بشكل أكبر من الضفة الغربية، مع أن المعدلات في كلا المنطقتين مرتفعة (انظر جدول 4-13 في الملحق).

وفيما يتعلق بمعدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، أظهرت البيانات ارتفاعاً في هذا المعدل في مرحلة رياض الأطفال، فقد ارتفع هذا المعدل من 25.1 العام الدراسي 2002/2001، إلى 25.4 طالباً و/أو طالبة لكل شعبة العام الدراسي 2003/2002، وكان الانخفاض على هذا المعدل هو السائد في مرحلة رياض الأطفال منذ العام الدراسي 1995/1994، وحتى العام الدراسي 2002/2001، ولكنه عاود الارتفاع في العام الدراسي 2003/2002 (جدول 4-14 في الملحق).

وتظهر البيانات أن معدلات الكثافة الصفية في المرحلة الأساسية حسب جهة الإشراف، قد انخفضت في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة، في حين أنها حققت ارتفاعا في المدارس الخاصة، لكن الفجوة ما زالت كبيرة بين جهات الإشراف المختلفة، فيما يتعلق بالكثافة الصفية، وبفارق كبير لصالح المدارس الخاصة. وفيما يخص مرحلة التعليم الثانوي، أظهرت البيانات تغيرا مشابها لما حصل في المرحلة الأساسية، حيث انخفضت الكثافة الصفية في المدارس الحكومية، وحققت ارتفاعا في المدارس الخاصة، كما أنها تظهر استمرار الفجوة بينهما لصالح المدارس الخاصة، أما الوكالة فلا يوجد لديها مدارس ثانوية (جدول 4-14 في الملحق).

4-3-10 استمرار ازدياد عدد طلبة الجامعات بنسب عالية، واستمرار تقلص الفجوة بين الجنسين

استمر عدد طلبة الجامعات الفلسطينية في تحقيق زيادة سنوية كبيرة، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد ارتفع عدد الطلبة في العام 2004/2003 بنسبة 15.2% عن العام الدراسي الذي سبقه، ليصل عدد طلبة الجامعات إلى 113,417 طالبا وطالبة. وقد شملت الزيادة في عدد الطلبة كلا الجنسين، حيث ارتفع عدد الطالبات بنسبة 16% في

الفترة نفسها، وارتفع عدد الطلاب الذكور بنسبة 14.5%، وهو ما يعني أن نسبة الزيادة بين الإناث كانت أعلى من نسبة الزيادة بين الذكور، وبالتالي فإن هذه النسب تظهر تقلص الفجوة بين الجنسين. يدلل على تدني الفجوة بين الجنسين نسبة الإناث/الذكور للملتحقين بالجامعات الفلسطينية، حيث وصلت هذه النسبة إلى 98.4 طالبة لكل مئة طالب العام الدراسي 2004/2003، بعد أن كانت 97.1 طالبة لكل مئة طالب، العام 2003/2002 (انظر جدول 4-15 في الملحق، وشكل 4-2 أدناه).

وعلى صعيد طلبة كليات المجتمع، أظهرت البيانات ارتفاعا كبيرا في أعدادهم، أيضا، حيث ارتفع عددهم ليصل إلى 8511 طالبا وطالبة العام 2004/2003، أي بزيادة بنسبة 44.5% بين العامين الدراسيين 2003/2002، و2004/2003. وقد شملت الزيادة كلا الجنسين، ولكنها كانت أكبر لدى الذكور، إذ بلغت 50.5%، في حين بلغت لدى الإناث 38.4%، وقد أدت هذه الزيادة في أعداد الطلبة الذكور مقارنة بالزيادة في إعداد الطالبات، إلى ارتفاع عدد الذكور عن الإناث في كليات المجتمع، وهي المرة الأولى التي يتحقق فيها ذلك، حيث إن أعداد الطالبات في كليات المجتمع كان أكبر من أعداد الذكور دائما (انظر جدول 4-15 في الملحق).

أما على صعيد العاملين في التدريس في الجامعات الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات ارتفاعا في عددهم ليصل إلى 3688 مدرسا ومدرسة العام 2004/2003، أي بزيادة مقدارها 9% عن العام الدراسي 2003/2002. وبالمقارنة مع نسبة الزيادة في أعداد الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فإن نسبة الزيادة في عدد المدرسين والمدرسات، أقل بكثير من نسبة الزيادة في عدد الطلاب والطالبات، وهو ما يعني ارتفاع معدلات الطلبة إلى المعلمين في الجامعات الفلسطينية، وهو ما يحمل معه تأثيرا على نوعية التعليم في هذه الجامعات. وأظهرت البيانات تراجعا في عدد المدرسين والمدرسات في كليات المجتمع، حيث تراجع عددهم إلى 370 مدرسا ومدرسة العام 2004/2003، بعد أن كان 563 مدرسا ومدرسة العام 2003/2002، هذا بالرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد طلبة الكليات المجتمعية، وهو ما يعني أيضا تأثيرا كبيرا على نوعية التعليم في هذه الكليات (انظر جدول 4-16 في الملحق).

ويبقى السؤال حول مدى ملاءمة متطلبات التعليم العالي، من بنية تحتية، ومدرسين، وعاملين، مع الزيادة الكبيرة التي تتحقق سنويا في أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، فهل يتم تطوير هذه المستلزمات بما يتوافق مع الزيادة في عدد الطلبة؟ أم أن هذه الزيادة لا يتبعها تطوير مناسب؟ وبالتالي يؤدي هذا إلى التأثير على مستويات التعليم العالي من الناحية النوعية. وكما أشارت البيانات، فإن الزيادة التي تتحقق على عدد المدرسين والمدرسات في مؤسسات التعليم العالي، لا تتوافق مع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب والطالبات في هذه المؤسسات، وهو ما قد يؤشر إلى مشكلة جدية تواجه قطاع التعليم العالي في فلسطين، مما يتطلب تدخلا جديا من قبل الجهات كافة للحد من الآثار السلبية لها.

وبالإجمال، فإن البيانات تظهر تحسنا في الخصائص التعليمية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأظهرت أيضا زيادة في عدد المدارس، وزيادة في عدد رياض الأطفال في الضفة الغربية، بينما تراجع عددها في قطاع غزة، مما يشير إلى استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية على قطاع غزة بشكل أكبر من الضفة الغربية. وقد أظهرت البيانات أن ارتفاع عدد المدارس شمل جهات الإشراف كافة، ولكنه كان أعلى لدى الحكومة من الوكالة والقطاع الخاص.

شكل 4-2: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 2004/2003-1995/1994

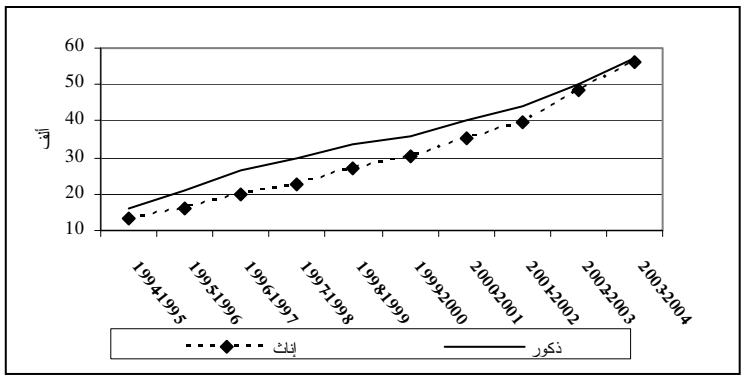

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

5. مؤشرات ثقافية

وانعكس ذلك في تحسن معدلات الكثافة الصفية في الضفة الغربية، لكن شهد قطاع غزة تراجعا في هذا المجال، خاصة في المرحلة الثانوية. لكن يجب أخذ زيادة الالتحاق بالمدارس في الاعتبار عند الحديث عن قطاع التعليم، حيث سجل العام الدراسي 2004/2003 زيادة في عدد الطلاب عن العام الذي سبقه بـــ 4%، وهي زيادة كبيرة، علما أن نحو 30% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاعد الدراسة. وعلى صعيد التعليم العالي، أظهرت البيانات استمرار ازدياد أعداد طلبة مؤسسات التعليم العالي بنسب كبيرة، حيث ازداد عدد طلبة الجامعات الفلسطينية بنسبة 15.2% العام 2004/2003 عن العام الذي سبقه، لكن لم تترافق الزيادة الكبيرة في أعداد طلبة الجامعات الفلسطينية مع زيادة مناسبة لها في أعداد المدرسين والمدرسات في هذه الجامعات. ويثير ذلك تساؤلا حول مدى ملاءمة متطلبات التعليم العالي من بنية تحتية، ومدرسين، وعاملين، مع الزيادة الكبيرة التي تتحقق سنويا في أعداد الطلبة؟ وما أثر ذلك على نوعية التعليم ومستواه؟

يغطي هذا العدد من المراقب الاجتماعي عدداً من المؤشرات الثقافية، التي يتوفر عنها بيانات خاصة بالعام 2003. وتعطي هذه البيانات صورة عامة عن أهم خصائص هذا الحقل، واتجاهات تطوره. ويتناول هذا القسم أيضاً، بعض البيانات التي تغطي العام 2004، ما يسهم في زيادة توضيح معالم الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتمد هذا القسم على البيانات الإحصائية التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره عن إحصاءات الثقافة في الأراضي الفلسطينية للعام 2003، إلا إذا ذكر خلاف ذلك. وتقتصر بيانات تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أنشطة المراكز المرخصة من وزارة الثقافة، والمصنفة مراكز ثقافية، أي أن المؤسسات الثقافية التابعة للسلطة، أو الأنشطة الثقافية التي تقوم بها مؤسسات، ليست مرخصة باسم مركز ثقافي غير مشمولة في هذه الإحصاءات. ويحد ذلك من قدرة هذه المؤشرات على رسم صورة صادقة عن واقع الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5-1 زيادة عدد المراكز الثقافية العاملة

ارتفع عدد المراكز الثقافية العاملة[7] في الضفة الغربية وقطاع غزة من 50 مركزاً في العام 2002، إلى 62 مركزاً في العام 2003، وتركز هذا الارتفاع في الضفة الغربية (10 مراكز)، ومركزان في قطاع غزة. فيما بلغ عدد المراكز المغلقة، أو التي لم تقم بأي نشاط 24 مركزاً العام 2003.

وتظهر البيانات المتوفرة تركزاً للمراكز الثقافية العاملة في محافظتي الخليل ونابلس، حيث يوجد فيهما 31 مركزاً من أصل 45 مركزاً عاملاً في الضفة الغربية، أي ما يعادل ثلثي المراكز العاملة. وتتركز المراكز العاملة في قطاع غـزة في محافظتي غزة ودير البلح، اللتين يوجد فيهما 13 مركزاً عاملاً مـن أصل 17 مركزاً، أي 41.2%، و35.3% على التوالي من المراكز العاملة في قطاع غزة (جدول 5-1).

لكن لا يوجد تطابق بين توزيع المراكز الثقافية على المحافظات، وفاعلية النشاطات الثقافية فيها. فهذه المراكز تختلف من حيث حجمها، وحجم نشاطاتها وفاعليتها. ويظهر الانطباع العام تركز الأنشطة الثقافية في وسط الضفة الغربية وفي مدينة غزة.

5-1-1 زيادة في عدد الأنشطة الثقافية

شملت نشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام 2003، عقد الندوات، والمحاضرات، والدورات العامة، والعروض الفنية، والمعارض. وتتوزع الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية كما يلي: 310 ندوة، 113 محاضرة، 1,065 دورة عامة، 418 عرضاً فنياً، و31 معرضاً فنياً.

ومقارنة بنشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام 2002، فيلاحظ زيادة في عدد الندوات (ازدادت بـــ 81 ندوة)، وعدد الدورات العامة (ازدادت بـــ 460 دورة)، وثبات في عدد المحاضرات (ازدادت بمحاضرتين فقط)، بينما شهدت العروض الفنية تراجعا كبيرا (تراجعت بـــ 179 عرضا)، والمعارض الفنية (تراجعت بـــ 16 معرضاً).

5-1-2 تزايد كبير في عدد المشاركين في النشاطات الثقافية

وحظيت العروض الفنية بالعدد الأكبر من رواد النشاطات الثقافية في المراكز الثقافية، حيث بلغ عدد المشاهدين لهذه العروض 50,284 مشاهداً، تلاها عدد المشاركين في الدورات العامة، وبلغ عددهم 31,413 مشاركا، تلاها عدد الزائرين للندوات وبلغ 18,109 زوار، ثم للمعارض الفنية وبلغ عدد الحاضرين لها 11,009 أشخاص، وأخيراً المحاضرات وبلغ عدد الحاضرين 6,152 شخصاً.

تظهر هذه البيانات تزايد في عدد المشاركين في نشاطات المراكز الثقافية العام 2003، مقارنة مع العام 2002، حيث بلغ عدد المشاهدين للعروض الفنية 35,366 مشاهداً، تلاها عدد المشاركين في الدورات العامة، وبلغ عدد المشاركين فيها 33,031 مشاركا، تلاها عدد الزائرين للمعارض الفنية، وبلغ 26,199 زائراً، ثم الندوات وبلغ عدد الحاضرين لها 13,414 شخصاً، وأخيراً المحاضرات وبلغ عدد الحاضرين 3,838 شخصاً.

ويتبين من خلال المعطيات السابقة، تأثير إجراءات القمع الاحتلالية، وأثر الاجتياح الكبير للأراضي الفلسطينية على الأنشطة الثقافية. حيث توقفت المهرجانات العامة، والتي كانت تستقطب حضوراً واسعاً. كما توقف معرض الكتاب الدولي الذي أصبح تقليداً سنويا في السنوات الأخيرة، نتيجة

[7] أي المراكز التي مارست نشاطات خلال العام.

لإجراءات القمع الاحتلالية، بالإضافة إلى إعاقة وصول الأفراد إلى أماكن الأنشطة التي تتطلب مشاركة جماهيرية، أو مشاركة من مناطق متعددة من جهة، وإعاقة وصول الأفراد والمؤسسات إلى جمهورها المستهدف من جهة ثانية. وشكل القمع الاحتلالي، وسبل مواجهته، والتداعيات الناتجة عن حالة الاشتباك المتواصلة مع الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى، قضايا رئيسية للأنشطة الثقافية في الضفة والقطاع.

ويلاحظ تزايد دور الجامعات في هذا المجال، من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تعقدها، رغم أنه ما زال طابعها العام مؤسسات تعليمية أكثر مما هي مراكز لصناعة الثقافة والمعرفة. وقد أصبحت بعض الجامعات الفلسطينية منابر مهمة في هذا المجال، خاصة من خلال نشاطات بعض البرامج والمعاهد فيها، مثل جامعة بيرزيت. ولا تتوفر بيانات عن أنشطة الجامعات الفلسطينية بمجموعها، تسمح بتقدير حجم نشاطاتها في هذا المجال، أو تسمح برصد التفاوت فيما بينها في الأنشطة الثقافية الموجهة للمجتمع.

وشهد العام 2004 تطورا مهما في هذا المجال، تمثل في افتتاح قصر الثقافة في رام الله، والذي يوفر فرصا جيدة لتطوير الأنشطة الثقافية والفنية الإبداعية. وقد أقيمت عليه أنشطة مميزة مثل عرض فوانيس، والذي شارك فيه عدد كبير من العازفين والأطفال من فلسطين وأوروبا. بالإضافة إلى إطلاق مشروع كتاب في جريدة، والذي أسهم في تعميم الثقافة بتكاليف زهيدة. حيث يجري نشر كتاب شهري في الصحف المحلية.

5-2 زيادة عدد الصحف العاملة

بلغ عدد الصحف المرخصة للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 13 صحيفة، ويمثل ذلك زيادة خمس صحف. وتصدر ثلاث من الصحف يوميا، و6 صحف تصدر أسبوعيا و3 صحف تصدر كل أسبوعين، بالإضافة إلى صحيفة واحدة شهرية.

ومن حيث توزيع الصحف العاملة حسب النوع، فقد أظهرت النتائج، أن هناك 10 صحف سياسية، و3 صحف غير سياسية في العام 2003، أما في عام 2002 فقد كانت الصحف الثمانية سياسية.

5-3 82.4% من المجلات العاملة تصدر في الضفة الغربية

بلغ عدد المجلات العاملة للعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 33 مجلة، منها 28 مجلة في الضفة الغربية، و5 مجلات في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: 17 عاملة، و16 غير عاملة، أو متوقفة عن الصدور. وتتركز المجلات العاملة في الضفة الغربية، حيث إن 82.4% من المجلات العاملة تصدر في الضفة الغربية، وتتركز في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة القدس، أما في قطاع غزة، فيصدر 17.6% من المجلات العاملة، وحول توزيع المجلات العاملة حسب دورية الصدور، فقد أظهرت النتائج أن معظم المجلات تصدر شهرياً (11 مجلة)، أو فصليا (5 مجلات)، ومجلة واحدة نصف شهرية.

ومن حيث توزيع المجلات العاملة حسب النوع (التخصص)، فتتوزع في العام 2003 كما يلي: 2 مجلة للأطفال، ومجلتان دينيتان، وواحدة اقتصادية، وواحدة ثقافية، و7 مجلات شاملة، بالإضافة إلى 4 مجلات تختص بأمور أخرى.

لا تقدم البيانات السابقة معلومات حول مضمون هذه المجلات، وكذلك لا تتضمن الأرقام السابقة حركة النشر في المؤسسات الأكاديمية، مثل

المجلات المحكمة في الجامعات. ويضعف ذلك من قدرة الأرقام الموجودة، على تقديم صورة حقيقية، حول الدوريات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5-4 زيادة قليلة في عدد المتاحف العاملة

بينت النتائج تراجعاً في عدد المتاحف المرخصة في الأراضي الفلسطينية، من 15 متحفا في العام 2002، إلى 10 متاحف في العام 2003، منها 9 متاحف في الضفة الغربية، ومتحف واحد في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: 7 متاحف عاملة، و3 متاحف مغلقة أو قيد الترميم. وزاد عدد العامل من هذه المتاحف من 5 متاحف في العام 2002، إلى 7 متاحف في العام 2003، وتشير النتائج إلى أن غالبية المتاحف، تختص بالآثار والتراث والأزياء، وتتركز هذه المتاحف في وسط الضفة الغربية وجنوبها.

وقد بينت المعطيات زيادة ملحوظة في عدد زوار المتاحف خلال العام 2003، مقارنة بالعام 2002، حيث بلغ عدد زوار المتاحف 9,512 زائراً خلال العام 2002، في حين بلغ عدد زوار المتاحف 19,830 زائراً خلال العام 2003، كذلك بينت النتائج أنه يوجد تفاوت في عدد الزائرين الفلسطينيين، والزائرين من جنسيات أخرى، حيث بلغت نسبة الزوار الفلسطينيين للمتاحف خلال العام 2003، مقارنة بمجموع الزوار 93.8%.

5-5 عدد قليل من المسارح

بلغ عدد المسارح المرخصة في العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 6 مسارح، منها 4 مسارح في الضفة الغربية، و مسرحان في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية بواقع 5 مسارح عاملة، و مسرح واحد مغلق، في حين بلغ عدد المسارح المرخصة في العام 2002 في الأراضي الفلسطينية 9 مسارح، منها 8 مسارح في الضفة الغربية ومسرح واحد في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية بواقع 4 مسارح عاملة، و5 مسارح مغلقة.

وحول المسرحيات المعروضة خلال العام 2003، فقد أشارت النتائج إلى أن عدد المسرحيات المعروضة بلغ 146 مسرحية، منها 137 مسرحية في الضفة الغربية، و9 مسرحيات في قطاع غزة.

وتتوزع المسرحيات المعروضة حسب جنسية الممثلين خلال العام 2003 كما يلي: 134 مسرحية فلسطينية، و4 مسرحيات عربية، و8 مسرحيات أجنبية. كما تتوزع المسرحيات المعروضة بالنسبة للجمهور المستهدف منها كما يلي: 57 مسرحية للأطفال، و39 مسرحية للكبار، و50 مسرحية للأطفال والكبار على حد سواء. ومن حيث عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة خلال العام 2003 فقد بلغ 40,494 مشاهداً،

أما في عام 2002، فتتوزع المسرحيات المعروضة حسب جنسية الممثلين كما يلي: 156 مسرحية فلسطينية، و4 مسرحيات عربية، و 8 مسرحيات أجنبية، و 14 مسرحية لأكثر من جنسية. كما تتوزع المسرحيات المعروضة بالنسبة للجمهور المستهدف منها كما يلي: 121 مسرحية للأطفال، و39 مسرحية للكبار، و22 مسرحية للأطفال والكبار على حد سواء. ومن حيث عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة خلال العام 2002، فقد بلغ 24,119 مشاهداً.

5-6 عدد قليل من دور السينما المرخصة

بلغ عدد دور السينما المرخصة 4 دور سينما العام 2004، وهو العدد نفسه للعام 2002، وجميعها في الضفة الغربية، وهي موجودة في مدن البيرة ونابلس وطولكرم.

عرضت دور السينما المرخصة 201 فيلماً العام 2003، منها 89 فيلماً عربياً، و112 فيلماً أجنبياً. وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 52,458 مشاهداً، في حين عرضت دور السينما المرخصة 187 فيلماً العام 2002، منها 31 فيلماً عربياً، و156 فيلماً أجنبياً. وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 23,932 مشاهداً، وتنظم بعض المراكز والمؤسسات الثقافية عروضاً سينمائية منتظمة، مثل مركز الفن والقصبة.

ويلاحظ تدني عدد المشاهدين للمسرحيات، وللعروض السينمائية، بالرغم من الأنشطة الموجهة لتشجيع الحركة المسرحية، وتشجيع مشاهدة أفلام السينما. وشهد العام الماضي أنشطة مميزة في هذا المجال، من قبل مؤسسات ثقافية لا تشملها إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مثل مهرجان السينما الذي نفذه قصر الثقافة العام 2004، أو العروض الدورية في بعض المؤسسات الثقافية مثل سينما مركز الفن الشعبي، أو مركز خليل السكاكيني.

5-7 زيادة عدد محطات الإذاعة، وثبات عدد محطات التلفزيون

بلغ عدد محطات الإذاعة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 29 محطة إذاعية العام 2003، في حين بلغ عدد محطات الإذاعة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 15 محطة إذاعية العام 2002،. ويمثل ذلك زيادة بـــ 14 محطة إذاعية. وتوزعت هذه المحطات إلى 28 محطة إذاعية محلية، وجميعها تجارية، وإذاعة واحدة وطنية (صوت فلسطين)، وهي المحطة الحكومية الوحيدة، ومركزها الرئيسي في رام الله.

وحافظت المحطات التلفزيونية العاملة على عددها في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003 مقارنة بالعامين السابقين، وبلغ عددها 32 محطة تلفزيونية، بزيادة محطتين تلفزيونيتين عن العام 1998، ويذكر أنه لم تعمل أية محطة جديدة العام 1999. وتوزعت هذه المحطات إلى 31 محطة تلفزيونية محلية وجميعها تجارية، وهي موجودة في الضفة الغربية. ومحطة تلفزيونية واحدة وطنية (تلفزيون فلسطين)، وهي المحطة التلفزيونية الحكومية الوحيدة، واستوديوهاتها الرئيسية في غزة، ولها استوديوهات فرعية في رم الله.

ولا يوجد تقييم، أو تحليل لمضامين أنشطة محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، أو نسبة إنتاجها المحلي من ساعات بثها، ونوعيته.

5-8 تحسن في نسبة الأسر التي تقتني أجهزة الحاسوب

أفاد أكثر من ربع الأسر الفلسطينية (26.4%) في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنها تمتلك جهاز حاسوب، (28.4% في الضفة الغربية، و22.5% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004هـ). ويمثل ذلك زيادة كبيرة عما كانت عليه هذه النسبة العام 2002، حيث كانت 12.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمتلك جهاز حاسوب (13.6% في الضفة الغربية و10.6% في قطاع غزة).

وقد أفادت الأسر أن التعليم والدراسة، هما السببان الرئيسيان لاقتناء جهاز الحاسوب (56.7%). فيما أفادت الأسر التي لا تقتني جهاز حاسوب، أن ذلك عائد إلى ارتفاع سعر الأجهزة، أو عدم وجود أحد في الأسرة يستطيع استخدامه.

وأظهرت البيانات المتوفرة، أن أكثر من ثلث الفلسطينيين في عمر 10 سنوات فأكثر، يستخدمون الحاسوب. والنسبة الأكبر منهم تستخدم الحاسوب بهدف التسلية (40.5%)، وأفاد ثلث المستخدمين فقط أنه يستخدم الحاسوب بهدف التعليم (32.1%).

وازدادت كذلك نسبة الأسر المربوطة بخدمة الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2004، فقد ارتفعت من 1.8% العام 2002، إلى 9.2% العام 2004. وارتفعت في الضفة الغربية من 2% إلى 9.8%، وفي قطاع غزة من 1.6% إلى 7.8% للفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004هـ).

واستخدم ثلث الفلسطينيين من الذين استخدموا الحاسوب في عمر 10 سنوات فأكثر، الإنترنت العام 2004، وهذه النسبة متفاوتة بين الإناث والذكور (40.7% بين الذكور، و27.5% بين الإناث). وأفاد أكثر من ربع الذين يستخدمون الإنترنت أنهم يستخدمونه لأغراض الإطلاع والمعرفة (27.5%). ويملك ثلثا الفلسطينيين من الذين يستخدمون الإنترنت في عمر 10 سنوات فأكثر، بريداً إلكترونياً، يستخدمونه بصورة رئيسية في المراسلات الشخصية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004هـ).

وقد تعود الزيادة الكبيرة في اقتناء أجهزة الحاسوب، واستخدام الإنترنت إلى إتباع سياسات تشجيعية من قبل الشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال، حيث شاعت في الضفة الغربية وقطاع غزة ظاهرة بيع أجهزة الكمبيوتر بالتقسيط عن طريق البنوك، وتخفيض أسعار الاشتراك في الإنترنت. وقد أعلن وزير الاتصالات الفلسطيني أواخر العام 2004، إطلاق مشروع الاستخدام المباشر للإنترنت، مما يعني تخفيضاً إضافياً على تكلفة استخدامه، وتدعيم التوجه نحو إشاعة استخدام الإنترنت من خلال تشجيع المواطنين على اقتناء أجهزة الحاسوب، وذلك بإنشاء شركة غير ربحية، تقوم ببيع أجهزة الحاسوب بالتقسيط طويل الأجل، وإضافة أقساطها على فاتورة الهاتف.

وتشير الزيادة في اقتناء الحاسوب إلى تزايد أهميته في مجالي التعليم والعمل، وتحوله إلى سلعة ذات أولوية لدى الأسر، التي لديها أبناء على مقاعد الدراسة، ولرجال الأعمال. لكن ما زالت المسافة بعيدة عن هدف الوصول إلى تعميم استخدام الحاسوب، وشبكة المعلومات العالمية- الإنترنت في المجتمع الفلسطيني، سعيا وراء بناء مجتمع المعرفة، الذي يشكل مصاحبا ضروريا لأية تنمية ذات معنى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5-9 أكثر من ربع الأسر الفلسطينية لديها مكتبة بيتية

أفادت نتائج مسح الكمبيوتر والإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2004، أن 27.5% من الأسر الفلسطينية لديها مكتبة بيتية، وتشكل هذه النسبة زيادة كبيرة، مقارنة بالعام 2002، حيث كانت النسبة 18.4%.

كما أظهرت نتائج المسح أن ربع الأفراد الفلسطينيين في عمر 10 سنوات فأكثر، يحضرون محاضرات وندوات عامة، و22% يشاركون في ألعاب رياضية، و6.8% أعضاء في نوادٍ رياضية.

وبالإجمال، فإن التحسن في بعض المؤشرات الثقافية لا يعكس تحسنا عاما في الأوضاع الحياتية للفلسطينيين، بقدر ما يشير إلى فعالية الفلسطينيين في الاستجابة لتحديات الصراع مع الاحتلال، ومواجهة القمع الاحتلالي. وبدون شك فإن استمرار إجراءات القمع الاحتلالي أعاقت فرص تطوير الحياة الثقافية في الضفة الغربية، من خلال تراجع مستويات المعيشة، وبالتالي تراجع فرص الصرف على الجوانب الثقافية، وكذلك إعاقة وصول المواطنين إلى أماكن الأنشطة الثقافية، وإعاقة وصول المبدعين إلى الجمهور؛ بسبب سياسة العزل والحواجز التي ما زال يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، وسياسة الاجتياح والتدمير المتواصل لمعظم مناطق قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية.

ومن أبرز الأنشطة الثقافية المتضررة في هذا المجال المهرجانات الفنية، التي راجت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ومعرض فلسطين للكتاب الذي ترسخ بوصفه تقليداً سنوياً بعد العام 1994، والذي توقف منذ بدء الانتفاضة.

وبالإجمال فإن المؤشرات التي يجري رصدها في هذا المجال تعطي صورة عامة، لكن غير دقيقة حول واقع النشاط الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي تستثني مؤسسات ثقافية مهمة، مثل المؤسسات الحكومية، والجامعات، وتفتقر إلى إحصاءات مهمة حول بعض الأنشطة المهمة، مثل عدد الكتب المنشورة، أو عدد رواد المكتبات العامة، أو بعض الأنشطة الإبداعية (مسرحيات وأفلام محلية وغيرها)، مما يوجب الاهتمام بتطوير الإحصاءات الثقافية، والذي يعكس اهتماما أكبر بهذا الجانب المهم، وقدرة أكبر على رسم سياسات واستراتيجيات تطويريه له.

6. الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

تواصلت الحملة الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية، وشملت تعزيز إجراءات عزل المناطق عن بعضها بعضاً، وتكرار اجتياح العديد من المدن الفلسطينية، مثل نابلس وجنين، وتسارعت وتيرة بناء جدار الضم والإلحاق، وتصاعدت وتيرة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بصورة خاصة. وقد أدت إجراءات القمع الإسرائيلي إلى استمرار حالة التدهور الاقتصادي، واستمرار حالة تردي نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن جهة أخرى، شهدت بعض الجوانب المتعلقة بنوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحسنا طفيفا، خاصة فيما يتعلق بالبيئة التشريعية، وتحسن نسبي في أداء بعض المؤسسات فيما يتعلق بالتخفيف من البطالة، والتخفيف من الفقر.

سنركز في هذا القسم على المؤشرات، التي يتوفر عنها بيانات تخص العام 2003. وسنعرض لبعض البيانات التي تخص سنوات سابقة؛ لأهميتها في توضيح صورة الحياة في الضفة والقطاع ونوعيتها، أو سنعرض لبيانات تخص العام 2004، عند الضرورة، لأهميتها.

6-1 تحسن في البيئة التشريعية

أعدت وزارة العمل الفلسطينية جزءا مهما من اللوائح التنظيمية اللازمة لتطبيق قانون العمل الفلسطيني، الأمر الذي يسمح بوضع قانون العمل الفلسطيني موضع التطبيق، مما يعني توحيد تشريعات العمل، وإرساء أساس قانوني لعلاقات عمل جديدة في المجتمع الفلسطيني، ولتنظيم سوق العمل الفلسطيني.

وفي السياق نفسه تم تسمية الهيئات القيادية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، على طريق وضع القانون موضع التطبيق الفعلي، وكذلك أعدت اللوائح التنظيمية لتنفيذ القانون. ويسد هذا القانون فجوه قانونية مهمة في التشريعات الفلسطينية، ويسهم في توفير درجة من الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من العاملين الفلسطينيين، حيث يغطي القانون تأمينات إصابات العمل، وتأمين الشيخوخة، والوفاة والعجز الطبيعيين للفئات التي يغطيها قانون العمل الفلسطيني، أي العاملين في القطاع الخاص المحلي.

وواصلت وزارة الشؤون الاجتماعية عملها في مجال نقاش اللوائح التنظيمية الناظمة لعمل الوزارة وإقرارها، والتي من المتوقع لها أن تسهم في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها.

وأعدت وزارة العمل الفلسطينية مشروع قانون، للصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية

الاجتماعية، ورفعته للمجلس التشريعي لنقاشه وإقراره. وقد جرى تأسيس هذا الصندوق العام 2004 كأحد الآليات المهمة، لمواجهة مشكلة البطالة المستعصية في الأراضي الفلسطينية.

من جهة أخرى، ما زالت بعض القوانين ذات الأهمية الحيوية للمواطن الفلسطيني على جدول أعمال المجلس التشريعي منذ فترة طويلة، مثل مشروع قانون الصحة العامة. وتحتاج بعض مجالات الحياة العامة وبعض الأنشطة إلى تشريعات ملائمة، مثل المجلس الطبي الفلسطيني، والتأمين الصحي.

2-6 تطورات مهمة في إدارة مشكلة البطالة

شهد العام 2003 والعام 2004 تطورين مهمين فيما يتعلق بإجراءات مواجهة مشكلة البطالة وآلياتها، والتخفيف منها. تمثل التطور الأول في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمركزة معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية العام 2003، من خلال المديرية العامة للتشغيل في وزارة العمل. وأنشأت الوزارة مجالس التشغيل في المحافظات، والتي شارك فيها ممثلو الأطراف ذات العلاقة بالتشغيل، وهم ممثلو الوزارات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وممثلو العمال، وأرباب العمل. وهذه المجالس دائمة، أي ليست مرتبطة بالتشغيل الطارئ، وإن كان التشغيل الطارئ أحد مسؤولياتها. وأوكلت إلى مكاتب العمل تسجيل العاطلين عن العمل، وبناء نظام معلومات وطني محوسب لسوق العمل، يسمح بالمواءمة بين العرض والطلب. وتقرر مجالس التشغيل في المحافظات توزيع العاطلين عن العمل على المشاريع، والجهات المشغّلة التي تتوفر لديها فرص تشغيلية. وقد بدأت مكاتب العمل بتسجيل العاطلين عن العمل منذ الربع الأخير العام 2003 في إطار برنامج البطالة المؤقتة، وجرى توزيع ثلاث دفعات على المراكز التشغيلية، حيث تبلغ مدة الدورة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد. وطورت إدارة البرنامج معايير ومحددات اختيار المستفيدين، وفق سلم يراعي الأولويات النابعة من السمات العامة للعاطلين عن العمل. ويلاحظ تمييز في هذه المعايير لصالح النساء المعيلات، أو ربات الأسر. وتظهر البيانات توجها كبيرا من قبل العاطلين عن العمل للتسجيل في مكاتب العمل، وقد بلغ مجموع العاطلين عن العمل المسجلين في برنامج التشغيل الفلسطيني حتى نهاية شهر آذار 2004، 114,998 شخصاً، منهم 17,963 امرأة (وزارة العمل الفلسطينية، إحصاءات بالمسجلين في برنامج التشغيل المؤقت).

وتمثل التطور الثاني في تأسيس الصندوق الفلسطيني للتشغيل العام 2004، الذي يشكل تطورا مهما في مجال سياسات مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية وإجراءاتها. فهو يشكل نقلة نوعية نحو مركزة الجهود المبذولة للتغلب على مشكلة البطالة، أو الحد من آثارها قدر الإمكان. ورغم الإجراءات العديدة التي اتخذت في هذا المجال، ومنها تشكيل مجلس إدارة الصندوق، إلا أن مباشرته تنفيذ المهام المناطة به، ما زال يحتاج إلى استكمال بناء الهيكل الإداري له، وتوفير الحد الأدنى من التمويل.

وما زالت المؤسسات الفلسطينية الرسمية، والأهلية، والجهات الداعمة، تركز على معالجة موضوع البطالة من خلال برامج التشغيل الطارئ، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإغاثية، وكلا الطريقتين فاعليتهما محدودة في معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، رغم أهميتهما ودورهما الإيجابي في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، فقد أشار البنك الدولي إلى محدودية فاعلية برامج التشغيل الطارئ في تقريره حول الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، مؤكدا أنه لو سددت الجهات المانحة كل التزاماتها المالية لتمويل برامج التشغيل الطارئ في الأراضي الفلسطينية -والعادة أنها لا تفعل- فإن ذلك يعني عملا كاملا لـ 3-4% فقط من العاطلين عن العمل في

الأراضي الفلسطينية (ماس، المراقب الاجتماعي، 2004: 40). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى الحاجة لـ 1.8 مليار دولار سنويا لحل مشكلة البطالة، الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية (السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الطوارئ والاستثمار، نقلا عن الصفحة الإلكترونية للسلطة الوطنية الفلسطينية).

وقد أعدت الحكومة الفلسطينية في هذا المجال برنامجاً، لخلق فرص العمل، في إطار خطة الطوارئ والاستثمار. وتستهدف برامج خلق فرص العمل توفير وظائف، وفي الغالب وظائف مؤقتة (لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد)، لأكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل. وتأخذ هذه المشاريع بالاعتبار إمكانية استدامة المشروع، وزيادة الأثر الاقتصادي له. وتستخدم هذه المشاريع تكنولوجيا تكثيف العمالة. ويراعى في تصميم مشاريع التشغيل الطارئة اعتمادها على الخامات المحلية ولو جزئيا، وسرعة التنفيذ، أي لا تحتاج إلى جهد تخطيطي كبير، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية. وشاركت الجهات المهتمة بقضايا المرأة في بلورة الخطة، وفي اقتراح المشاريع ذات الأولوية فيها، وقد بلغت تكاليف البرنامج 274.3 مليون دولار.

6-3 تراجع نسبة الأسر التي تلقت مساعدات

أفادت البيانات المتوفرة، أن حوالي 92 ألف أسرة أو أحد أفرادها، تلقت مساعدات خلال الربع الثالث العام 2004، أي ما نسبته 15.1% من إجمالي الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نسبة الأسر، التي تلقت مساعدات في قطاع غزة، أكبر من مثيلتها في الضفة الغربية (17.2% و14% على التوالي) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ). وتظهر البيانات السابقة تراجعا كبيرا في نسبة الأسر التي تلقت مساعدات، فقد تلقت 41.5% من الأسر الفلسطينية مساعدات في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الأول من العام 2003. ويعود تراجع نسبة الأسر التي تتلقى المساعدة إلى تراجع المساعدات الدولية والعربية بشكل عام، وتراجع الدعم المقدم للمساعدات الإغاثية المباشرة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، أعربت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عن الأسف، "إن قدرة الأنروا على الاستجابة للأزمة، في وقت تزداد الحاجة إليها، يعوقها الانخفاض الكبير في تبرعات المانحين" وأفادت بيانات الأنروا، أن مساعداتها الغذائية تغطي فقط 40% من الاحتياجات التغذوية للسكان (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2003).

تراجع مساعدات وخدمات الأنروا الطارئة

مما يؤسف له، أن تبرعات المانحين المقدمة للاستجابة للأزمة خلال عام 2003، لم تتواكب مع الاحتياجات المتزايدة، مما أسفر عن تخفيض معظم أنشطة الطوارئ، بل والتوقف التام لبعض الأنشطة. وتضمنت عملية وضع أولوية للحاجات، قيام الأونروا بتغييرات كما في السابق، معتمدة في ذلك على تدفق أموال المانحين، رغما عن المحاولات القصوى من البعض للحفاظ على المستويات السابقة لالتزاماتها، بل وزيادة تبرعاتها لهذا الوضع الطارئ في حالة أو حالتين. وأدى النقص في التمويل إلى تخفيض حصص التغذية إلى النصف تقريبا في قطاع غزة، حيث لا يتوفر سوى خمس جولات من ثماني جولات غذائية مطلوبة. واضطر المكتب الإقليمي في الضفة الغربية، إلى تخفيض حجم الأغذية المتاحة إلى المستفيدين، من أجل تمديد الاحتياطيات الحالية حتى نهاية العام. وتغطي السلع التي توزع الآن 40% فقط من الاحتياجات التغذوية للسكان، أي بنقص قدره 50% عن المناشدة السابقة.

كما اضطرت الوكالة -في إجراء فاقم من أعبائها- إلى تخفيض برنامج إعادة التسكين الطارئ تخفيضا كبيرا. فمثلا في قطاع غزة، لم يتوفر خلال الشهور الستة الأولى لعام 2003 سوى 966000 دولار أمريكي من إجمالي 7,7 مليون دولار مطلوبة لإعادة التسكين. ولم تتمكن الوكالة بهذه الأموال سوى أن تشتري الخيم والبطانيات والمفارش لمن صاروا بلا مأوى. وتحسن الوضع بشكل هامشي خلال النصف الثاني من العام، حيث توفرت 4.2 ملايين دولار لبناء 167 وحدة إيواء من إجمالي 1109 وحدة (بدءا من 1 يوليو/تموز 2003). وفي الضفة الغربية، اضطرت الوكالة إلى وقف برنامج إصلاح المأوى بسبب نقص الأموال.

وخلال عام 2003، ألغيت المساعدات العينية في شكل الأحذية، والإمدادات المدرسية الرئيسية إلى 70000 طالب مدرسي. وفي النصف الثاني من العام، انخفضت المساعدات النقدية من 3.4 ملايين دولار إلى 950000 دولار في قطاع غزة، ولم يتوفر سوى 2600 دولار من 3.3ملايين دولار مطلوبة في الضفة الغربية. وهكذا لم يحصل عدد كبير من الأسر الفقيرة على المساعدات النقدية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الرئيسية، مثل وقود الطعام، أو الأثاث المنزلي الذي فقدوه عندما تحطمت منازلهم.

لم يتوفر من مبلغ 9.2 ملايين دولار مطلوبة لبرنامج الصحة الطارئ خلال عام 2003 سوى 1.3 مليون دولار، غطت بشكل كبير الإمدادات الطبية الطارئة. ولم يكف التمويل اللازم للمستشفيات في الضفة الغربية إلا لمساعدة أولئك الذين يعانون من حالات تهدد الحياة، خلال الشهور الستة الأولى من العام، بينما اضطرت الوكالة خلال الفصل الثاني من العام إلى إلغاء عقود المستشفيات في ثلاث محافظات. وتم وقف إصلاحات خطوط المياه والصرف، التي تضررت تضررا بالغا من أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي عمل على تحطيم خطوط الصرف، وإعاقة خدمات نقل المخلفات.

وفي غزة، لم يتوفر التمويل خلال النصف الأول من العام، من أجل دعم أنشطة التوظيف المباشر المزمعة لبناء البنية التحتية الحيوية باستخدام أساليب العمل المكثفة. وتحسن الوضع بعض الشيء خلال النصف الثاني لعام 2003. وفي الضفة الغربية، تم تخفيض 1600 عقد شهري، كان مزمعا للتوظيف المباشر، إلى 1300 عقد بشكل أولي، ثم إلى 900 عقد. وأخيرا، انخفض المكون التعليمي للاستجابة انخفاضا كبيرا في كلتا المنطقتين. وتوقف تطوير مواد التعليم الذاتي، والملفات التعليمية والأنشطة التي تجري بعد الدوام المدرسي.

مناشدة الأنروا الطارئة للعام 2004
نقلا عن الصفحة الإلكترونية للأنروا

وفي الوقت نفسه، أشارت البيانات إلى بقاء معدلات الأسر، التي تحتاج إلى مساعدة وفقا لما صرحت به هذه الأسر مرتفعا، فقد بلغت نسبة الأسر التي تحتاج إلى مساعدة في الربع الثالث من العام 2004 حوالي ثلاثة أرباع (73.7%) الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (73% في الضفة الغربية، و75 في قطاع غزة)، وتراوحت نسبة هذه الأسر ما بين 79% و70% خلال العام 2003، (68-77% في الضفة الغربية، و73-84% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004). وتوضح الأرقام السابقة ارتفاع نسبة الأسر، التي ترى أنها تحتاج المساعدة ولم تحصل عليها. وقد أفاد نحو 15% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن وضعها الاقتصادي خطير، ولا تعرف كيف ستوفر حاجاتها الأساسية خلال النصف الأول من العام 2004، وانخفضت إلى 12% في الربع الثالث من العام نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ).

وأظهرت البيانات المتوفرة تدني قيمة المساعدات التي تلقتها الأسر الفلسطينية، فقد تلقت نصف الأسر مساعدات بقيمة تراوحت بين 17 دولاراً أمريكياً، و22 دولاراً أمريكياً للمساعدات الغذائية (21-33 دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية، و17-22 دولار أمريكي في قطاع غزة)، وما بين 44-66 دولاراً أمريكياً للمساعدات النقدية (70-84 دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية، و31-66 دولاراً أمريكياً في قطاع غزة خلال العام 2003. وتلقى 56.8% من هذه الأسر مساعدات بقيمة تقل عن 50 دولاراً أمريكياً، وتلقت فقط أسرة من كل خمس تقريبا مساعدات بقيمة 100 دولار أمريكي أو أكثر، وقد تراجعت قيمة المساعدات خلال العام 2004، فقد بلغت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات بقيمة تقل عن 50 دولار أمريكي 73%، وتلقت 15.6% فقط من الأسر مساعدات بقيمة 100 دولار، أو أكثر في الربع الثالث العام 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ).

وكان نصف المساعدات، التي تلقتها الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الربع الرابع من العام 2004، مساعدات غذائية (52% في الضفة الغربية، و47% في قطاع غزة)، وثلثها مساعدات نقدية (34.4% في الضفة الغربية، و33.5% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

6-4 الدعم غير الممأسس

شكل الأهل والأقارب والأصدقاء المصادر الرئيسية الأهم، للمساعدات المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية العام 2003. فقد بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الأصدقاء والجيران والأهل والأقارب 24.4% من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع (22.9% في الضفة الغربية، و25.9% في قطاع غزة). وكانت هذه النسبة محدودة حتى الربع الأول من العام 2002، ثم أخذت بالتزايد خلال العامين 2004/2003، وازدادت من 14.4% في الربع الأول من العام 2003، إلى 24.4% في نهاية العام 2003، لكنها تراجعت في الربع الثالث من العام 2004 إلى 17.7%. وقد لا يعني ذلك زيادة مطلقة في قيمة المساعدة المقدمة من الأهل والأقارب ومراتها بالنسبة نفسها التي طرأت على أهميتها النسبية، وذلك بسبب تراجع المساعدات المقدمة بشكل عام، وتراجع المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية، والأنروا بشكل خاص. وبلغت القيم الوسيطة للمساعدات المقدمة من الأهل والأقارب في الضفة الغربية وقطاع غزة 66 دولاراً أمريكياً (88 دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية، و66 دولاراً أمريكياً في قطاع غزة)، ومن الجيران والأصدقاء 43 دولاراً أمريكياً (44 دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية، و34 دولاراً أمريكياً في قطاع غزة) خلال الربع الرابع من العام 2003 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 أ).

6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية

ازداد عدد الأسر والأفراد، الذين يتلقون مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة مضطردة منذ استلامها لمسؤولياتها. وبلغ المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات (جميع أشكال المساعدات) من الوزارة 38,388 أسرة العام 2003، يعيش منها 20,493 أسرة في قطاع غزة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 6.8% مقارنة بالعام 2002، وكانت الزيادة في الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة (7.2%، و6.4% على التوالي). وقد كانت الزيادة في عدد أفراد هذه الأسر 5.6%، مما يعني أن الزيادة كانت في صفوف الأسر صغيرة الحجم. وقدمت الوزارة مساعداتها لـ 3.4% من مجموع سكان الضفة والقطاع، وهي النسبة نفسها في العام 2002 تقريبا، وهي تمثل تراجعا بالنسبة للعام 2001، الذي كانت تقدم الوزارة مساعداتها فيه لـ 3.7% من سكان الضفة والقطاع، وقد كانت هذه النسبة 3.5% العام 1999.

وازداد المعدل الشهري لعدد الأسر، التي تلقت مساعدات نقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003 بنسبة 5.8%، مقارنة بالعام 2002 (7.8% في الضفة الغربية، و4.1% في قطاع غزة). وتلقت بالمعدل 31,182 أسرة شهريا مساعدات نقدية العام 2002 من وزارة الشؤون الاجتماعية، أكثر من نصفها (51.4%) في قطاع غزة (جدول 6-1).

وبلغت قيمة المساعدات النقدية الشهرية التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في نهاية العام 2003 حوالي 5.7 ملايين شيقل، قدمتها لـ 31,182 أسرة أو حالة، أي أن معدل ما تلقته الأسرة الواحدة من المساعدات النقدية في شهر كانون أول 2003 في الأراضي الفلسطينية من وزارة الشؤون الاجتماعية يساوي 184 شيقلاً، وهو يمثل تحسنا نسبيا مقارنة

بالعام 2002، حيث كان معدل ما تلقته الأسرة الواحدة في نهاية العام 170 شيقلاً. وكان هذا المعدل في قطاع غزة للشهر نفسه 175 شيقلاً نهاية العام 2003 مقابل 163 في نهاية العام 2002، وفي الضفة الغربية 195 شيقلاً في نهاية العام 2003 مقابل 175 شيقلاً في نهاية العام 2002. يضاف إلى ذلك تكاليف التأمين الصحي المفترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، ومساعدات خدماتية، خاصة الإيوائية. ورغم هذه الزيادة النسبية إلا أن قيمة المساعدة ما زالت قليلة، فهي أقل من شيقلين للفرد يوميا، أي أقل من نصف دولار (56 شيقلاً شهريا للفرد الواحد بالمعدل).

وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج مساعدات مشروط، يموله البنك الدولي. وبموجب هذا البرنامج، تقدم المساعدات للأسر الأكثر فقرا من الأسر التي تتلقى مساعدات من الوزارة (أفقر 5% من الأسر المستفيدة)، وتتلقى هذه الأسر مساعدة نقدية، وتأميناً صحياً مشروطاً بإرسال أطفالها للكشف الصحي الدوري، ومراجعة الحوامل للعيادات الطبية، وإرسال الأبناء للتعليم، وتتلقى هذه الأسر خدمات تثقيف وتوعية. وشرعت الوزارة في بناء مركزين للمعوقين في قطاع غزة، بتمويل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية.

وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن وزارة الشؤون الاجتماعية، قدمت خلال الربع الرابع من العام 2003 ما نسبته 12.9% من مرات توزيع المساعدات في الضفة والقطاع، ويشكل ذلك تحسنا نسبيا في دور الوزارة في هذا المجال، فقد بلغت نسبة مرات مساعدة الوزارة فقط 2.6% حتى بداية العام 2002، وكانت القيمة الوسيطة لمساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية 26 دولاراً أمريكياً في نهاية العام 2003، وهي تمثل تحسنا، مقارنة بالفترات السابقة، حيث لم تزد في بداية العام 2002 عن 16 دولاراً أمريكياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 أ).

6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية

تظهر بيانات الموازنة الفلسطينية، تراجع نسبة النفقات العامة على الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من إجمالي النفقات العامة الجارية، وقد انخفضت إلى 4.8 العام 2004، بعد أن كانت أكثر من 6% العام 1996، رغم استمرار معدلات الفقر الكبيرة، وازدياد الطلب على المساعدات الاجتماعية (شكل 6-1).

شكل 6-1: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2004 (%)

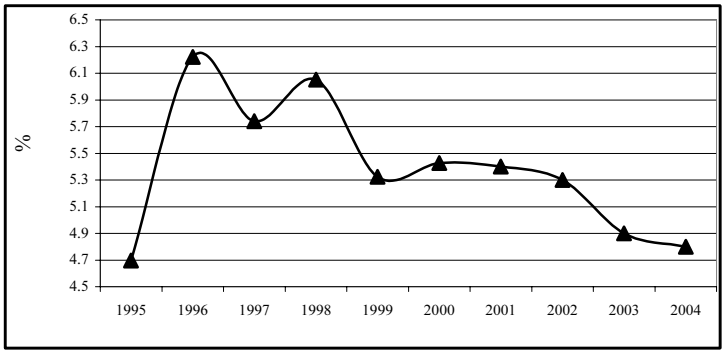

المصدر: الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الفلسطينية.

ويتبيّن من (شكل 6-2) تزايد الإنفاق الجاري على الشؤون الاجتماعية بصورة كبيرة العام 2004، مقارنة بالعام الذي سبقه، لكن هذه الزيادة لا تعني تحسنا جديا في نظام المساعدات الاجتماعية، أو تحسنا جذريا في أنشطة الوزارة، فما زال سلم المساعدات المعمول به في وزارة الشؤون الاجتماعية متدنياً، وهو المعمول به منذ العام 1995، وما زالت نسبة الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات من الوزارة ثابتة رغم تسجيل معدلات فقر كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل 6-2: تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2004 (مليون دولار)

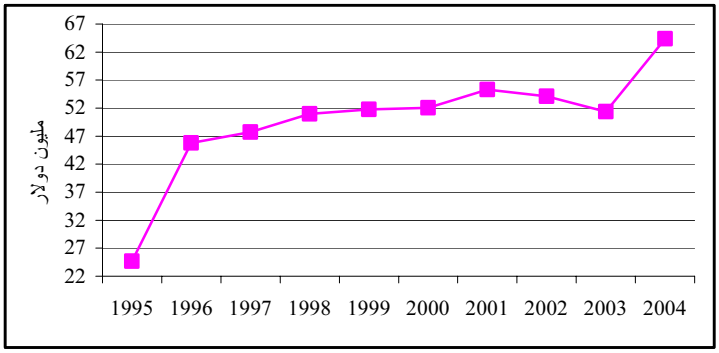

المصدر: الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الفلسطينية.

6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى

قدمت مؤسسة أسر الشهداء في نهاية العام 2003 مساعدات شهرية لـ 2233 من قضايا هبة الأقصى، يقيم ثلثاهم في قطاع غزة. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالعام السابق، حيث قدمت المؤسسة مساعدات شهرية لـ 1532 قضية في الضفة والقطاع العام 2002. وبلغ عدد أفراد القضايا المستفيدة 10,361 فردا، ثلثهم في قطاع غزة. وبلغ قيمة مخصصاتهم 1,462,400 شيقل شهريا. وتلقت الحالة الواحدة بالمعدل 655 شيقلاً شهريا لكل أسرة جريح، فكل الحالات المستفيدة من قضايا هبة الأقصى هم جرحى، وبلغ معدل مساعدة الفرد الواحد 141 شيقلاً شهريا.

وقدمت مخصصات شهرية لـ 6259 قضية من قضايا القدامى (قبل انتفاضة الأقصى)، منها 3,134 قضية في قطاع غزة. وبلغ عدد أفرادها 21,725 فرداً في الضفة والقطاع، منهم 12,358 فرداً في قطاع غزة نهاية العام 2003. وبلغت قيمة مخصصاتهم الشهرية 2,221,543 شيقلاً شهريا في الضفة والقطاع. وهي أرقام السنة السابقة نفسها تقريبا، فالتغير قليل. ويتوزع المستفيدون من مساعدات مؤسسة أسر الشهداء والجرحى من قضايا، قبل انتفاضة الأقصى كما يلي: 4033 أسرة شهيد، ويتلقى هؤلاء مساعدات شهرية بقيمة 540 شيقلاً شهريا بالمعدل للأسرة، ويمثل ذلك تحسنا على قيمة المساعدة المقدمة، حيث كان معدل ما تلقته الأسرة الواحدة 410 شواقل نهاية العام 2002. وتلقى 1,279 جريحاً مساعدات شهرية نقدية نهاية العام 2003، بمعدل 341 شيقلاً لكل منهم. وتلقى 454 من الأسر المصنفة حالات اجتماعية، مساعدات شهرية من المؤسسة نهاية العام 2003، بمعدل 325 شيقلاً لكل منهم. بالاضافة الى 493 حالة تتلقى مساعدات غير نقدية.

وتقدم وزارة تأهيل الأسرى مساعدات للأسرى في السجون الإسرائيلية، وتقدم مساعدات لذويهم وفق سلم أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية، يراعي عدد أفراد أسرة المعتقل الذين يعيلهم. وتقدم الوزارة مساعدات للأسرى المحررين على شكل قروض صغيرة، وتدريب مهني، وتدريب على السياقة، وتعليم جامعي، وتأمين صحي.

وفي هذا السياق، فقد قدمت مؤسسات السلطة بمجموعها، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية 17.7% من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع نهاية العام 2003، وقد ازدادت نسبة ما قدمته مؤسسات السلطة مجتمعة من مرات المساعدة في العام 2004، حيث بلغت نسبتها 26.2% من مرات المساعدة في الربع الثالث من العام 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

6-7 تراجع حجم المساعدات الطارئة المقدمة من "الأنروا"

مثلت الأنروا قناة الدعم الرئيسية، التي اعتمدتها الجهات المانحة خلال انتفاضة الأقصى، مما جعلها أكبر مقدم للمساعدات الاجتماعية، من حيث عدد مرات توزيع المساعدات حتى العام 2002، وفقا لما أشارت إليه بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد قدمت الأنروا ما نسبته 55.2% من عدد مرات توزيع المساعدات في الضفة والقطاع، حتى شهر شباط 2002. لكن تراجعت نسبة مرات المساعدة التي قدمتها الأنروا خلال العام 2003، فقد بلغت نسبة مرات مساعداتها 22.5% من مرات المساعدة خلال الربع الرابع من العام 2003، ثم عادت وارتفعت قليلا العام 2004، حيث بلغت 28.9% في الربع الثالث من العام 2004. وكانت القيم الوسيطة لمساعدات الأنروا 26 دولاراً أمريكياً في نهاية العام 2003، وارتفعت إلى 33 دولاراً في الربع الثالث من العام 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 أ).

ويعود تراجع مساعدات الأنروا إلى ضعف استجابة المانحين لنداءاتها، مما أضطرها إلى تقليص حجم مساعداتها بنسبة كبيرة، فقد أدى نقص التمويل إلى تقليص المساعدات الغذائية إلى النصف تقريبا، وقدرت الأنروا أن مساعداتها الغذائية توفر فقط 40% من احتياجات السكان الغذائية. واضطرت الأنروا إلى تخفيض كبير على بعض برامج مساعداتها، مثل برنامج إعادة التسكين الطارئ، والاكتفاء بشراء بعض الخيم والأدوات لمن أصبحوا دون مأوى. وقامت بإلغاء بعض السلع من برامج الدعم الطارئ مثل الأحذية، والإمدادات المدرسية، ونقلت بعض البرامج الطارئة إلى الموازنة الاعتيادية مثل برنامج الدعم الاجتماعي والنفسي، لعدم توفر التمويل المناسب في البرامج الطارئة، ولأن ظاهرة الاضطرابات النفسية، والمعاناة الاجتماعية، أصبحت ظاهرة مستديمة. لقد قامت الأنروا بتخفيض حجم مساعداتها، رغم استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقدمت الأنروا مساعداتها للفلسطينيين غير اللاجئين خلال انتفاضة الأقصى، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن رعاية اللاجئين الفلسطينيين. وتفيد البيانات الخاصة بالأنروا أنها تقدم مساعداتها الدورية لحوالي 115 ألف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم أفراد الأسر المصنفة حالات صعبة. ويعيش معظم هؤلاء في قطاع غزة (حوالي 80 ألفاً). ويتلقى هؤلاء مساعدات دورية وفق سلم المساعدات في الأنروا.

وتشمل برامج الطوارئ تقديم مساعدات إغاثية نقدية وغذائية، وتزويد الأسر المحتاجة ببطانيات وأدوات مطبخ، وتعديل سكن لأسر المعاقين، وإصلاح المساكن، أو الإسهام في إعادة بناء المباني التي هدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو إصلاح المساكن التي تضررت من جراء العدوان الإسرائيلي المستمر، لكن

تباطأ البرنامج الأخير بسبب نقص التمويل، رغم زيادة الحاجة إليه بسبب تكثيف الاحتلال الإسرائيلي لعمليات الهدم، وتخريب منازل الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة. وكذلك تقوم الأنروا بالإسهام في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعةن من خلال دعم مشاريع التشغيل الطارئ.

إن القيود التي تحول دون مستقبل أفضل للاجئين، هي قيود سياسية، بيد أن مسؤولية الوفاء بالاحتياجات الماسة للاجئين تقع على عاتقنا. فالأنروا ظلت تحاول التعايش مع ميزانية طارئة، تعاني من العجز الكبير في التمويل لنحو أربعة أعوام. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث إن الميزانية الطارئة لعام 2004، لم يتم تمويل حتى نصفها، وبات العجز في الاحتياجات أكبر من الاستطاعة. فالتوغلات العسكرية، وحظر التجول، والجدار/ الحاجز الفاصل، تعوق الخدمات بصورة متزايدة، وتحول دون النشاط الاقتصادي، حيث تدمر التوغلات العسكرية الحياة، والممتلكات، ومصادر الرزق. وعلى الرغم من الرغبة العارمة لدى اللاجئين نحو الإنتاج، والاكتفاء الاقتصادي، إلا أنهم لا يستطيعون في ظل الظروف الراهنة، مساندة أنفسهم، أو إعادة بناء مجتمعتهم.

بيتر هانسن
المفوض العام للأنروا
النداء العاجل للعام 2005

وقدرت الأنروا احتياجاتها في مجال المساعدات الغذائية للعام 2004 بحوالي 55.6 مليون دولار، يفترض أن يستفيد منها حوالي 222 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها 128 ألف أسرة في قطاع غزة. وقدرت احتياجاتها لمختلف مشاريع الدعم الطارئ بحوالي 193.6 مليون دولار خلال العام 2004 (الأنروا، مناشدة الأنروا الطارئة للعام 2004، نقلا عن الصفحة الإلكترونية للأنروا).

6-8 لجان الزكاة تواصل تقديم مساعداتها

تعمل في الأراضي الفلسطينية 81 لجنة زكاة، وفقا لقوائم صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، منها 67 لجنة في الضفة الغربية، وتقدم هذه اللجان خدماتها المختلفة لأعداد كبيرة من الأيتام والأسر المحتاجة. وتنوعت نشاطاتها ومساعداتها، فشملت تقديم مساعدات نقدية شهرية للأيتام والأسر المحتاجة، ومساعدات للطلبة في المدارس وفي الجامعات، وتقديم خدمات طبية لآلاف المرضى من خلال مراكزها الصحية أو مستشفياتها، بالإضافة إلى مشاريع إفطار الصائم، ومراكز تحفيظ القرآن. وقد كثفت هذه اللجان من نشاطاتها خلال الانتفاضة، وتزيد من نشاطها ومساعداتها خلال شهر رمضان.

وأظهرت بيانات صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف الإسلامية، أن هذه اللجان ترعى ما يزيد على 18 ألف يتيم في إطار برنامج كفالة الأيتام، ويقدم لليتيم، بالمعدل، كفالة شهرية بمبلغ تراوح بين 20-25 ديناراً أردنياً. ويوجد معظم الأيتام الذين ترعاهم لجان الزكاة في الضفة الغربية، فقد بلغ عدد الأيتام الذين يشملهم مشروع كفالة اليتيم في لجان زكاة الضفة الغربية، حوالي 13,500 يتيم العام 2003 (صندوق الزكاة، إحصائية بالمساعدات المقدمة من لجان الزكاة). ومن الجدير بالذكر وجود عدد من الجمعيات الإسلامية، التي تقوم بنشاطات شبيهة بلجان الزكاة، وتقوم بكفالة الحجم الرئيسي من أيتام القطاع، وتقدم مساعداتها لآلاف الأسر الفقيرة هناك، مثل جمعية الصلاح الإسلامية، والمجمع الإسلامي، والجمعية الخيرية الإسلامية.

لقد قدمت هذه الجمعيات مساعداتها لما يقارب 17 ألف أسرة، في إطار برامج كفالة الأسر الفقيرة، منها حوالي 13,400 أسرة في الضفة الغربية. وتتلقى الأسرة مساعدة شهرية تتراوح بين 20 ديناراً، و50 ديناراً حسب اللجنة، والجهة الداعمة (وزارة الأوقاف الفلسطينية، إحصائية بمساعدات اللجان، والصفحة الإلكترونية للوزارة).

وتقدم لجان الزكاة مساعدات وخدمات أخرى مختلفة، منها مساعدات لأصحاب البيوت التي هدمها الاحتلال، ومساعدات للأسر المتضررة في التجمعات السكانية، التي تعرضت لاجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي قامت بإحداث دمار وتخريب كبيرين في هذه المناطق، وتشمل المساعدات الأغذية، والملابس، والمساعدات النقدية. وتشمل خدمات لجان الزكاة كذلك، تدريب النساء الفقيرات على مهن تساعدهن على إعالة أنفسهن وأسرهن، خاصة لجان الزكاة في قطاع غزة.

وبلغت نسبة مرات المساعدة، التي قدمتها لجان الزكاة في الضفة الغربية وقطاع غزة 3.8%، من مجموع مرات تقديم المساعدة في نهاية العام 2003، وبلغت القيمة الوسيطة لمساعدة هذه اللجان 22 دولاراً أمريكياً في الفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ).

وتقدم بعض المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية مساعدات إغاثية، لأعداد كبيرة من المواطنين، في إطار برامج كفالة الأسر المحتاجة، الذي تموله جمعيات إسلامية خيرية في الخليج وأوروبا وأمريكا، أو من خلال ائتلاف الخير، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية، والمجمع الإسلامي، وجمعية الصلاح الإسلامية. وعلى سبيل المثال، ترعى جمعية الصلاح الإسلامية في غزة 5113 يتيماً في قطاع غزة، ووزعت مساعدات على نحو 1000 أسرة، ووزعت حوالي 76,750 طرداً غذائياً خلال العام 2003. وأشرفت الجمعية على بناء مساكن متضررة وترميمها من هجمات جيش الاحتلال الاسرائيلي (الصفحة الإلكترونية لجمعية الصلاح الإسلامية).

وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية، قدمت 7.7% من إجمالي مرات المساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2003، وبلغت القيمة الوسيطة لمساعداتها 22 دولاراً أمريكياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ).

6-9 استراتيجيات صمود الأسر الفلسطينية

تظهر بيانات الربع الثالث من العام 2004، أن معظم الأسر الفلسطينية اعتمدت على دخلها الشهري، وتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها، وتخفيض نفقاتها للصمود خلال الشهور 12 الماضية. فقد أفادت 78.7% من الأسر أنها اعتمدت على دخلها للصمود، وكانت هذه النسبة 72.8% نهاية العام 2003. وأفادت 61.2% من الأسر أنها اعتمدت استراتيجية تأجيل دفع الفواتير، وكانت هذه النسبة 68% نهاية العام 2003، وأفادت 55.2% من الأسر، أنها لجأت إلى تخفيض نفقاتها الشهرية حتى تتمكن من الصمود، وكانت هذه النسبة 72% نهاية العام 2003. وقالت 28.3% من الأسر أنها باعت مجوهرات (26.8% العام 2003)، وأفادت 22.4% من الأسر أنها استخدمت المدخرات (25.6% العام 2003)، ولجأت 24.2% من الأسر إلى الاستدانة من الأهل والأصدقاء (49% نهاية العام 2003) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

أما بالنسبة لإمكانيات الصمود اقتصادياً خلال الفترة المقبلة، فقد أفادت 27% من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنها تستطيع الصمود اقتصاديا خلال الفترة المقبلة لأكثر من سنة. وأفادت 11% من الأسر أن وضعها خطير، ولا تعرف كيف تتدبر حاجاتها الأساسية (12.5% في الضفة الغربية، و8.4% في قطاع غزة).

وتشير البيانات السابقة، إلى تآكل قدرة الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الاستمرار في استراتيجيات الصمود السابقة، خاصة الأسر الأشد فقرا.

6-10 المسكن وظروف السكن

يشمل هذا القسم مؤشرات مهمة لظروف سكن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستعرض واقع السكان ومستوى معيشتهم، من حيث المسكن، والظروف المحيطة بسكن المواطنين، وتغطي الخصائص الأساسية للمسكن، والمتمثلة في نوع المسكن وملكيته وكثافته ....الخ.

6-10-1 تحسن نسبي في معدل عدد الغرف وكثافة المسكن

تشير نتائج مسح ظروف المسكن 2003، إلى أن الأسر التي تتكون مساكنها من 3 غرف تشكل 32.7 % من الأسر في المجتمع الفلسطيني، علما أن هذه النسبة كانت 30.8%، و29.6%، و31.4%، و28.8% في الأعوام 2001، و2000، و1999، و1997، وأما الأسر التي يتكون مسكنها من غرفة واحدة، فقد كانت نسبتها 4.7 في مسح ظروف المسكن 2003، و5.7% من الأسر في عام في مسح القوى العاملة 2002، وهذه النسبة شهدت تراجعاً فقد كانت في التعداد العام للسكان والمساكن 1997 تشكل 9.6 من الأسر، وفي عام 1999 تشكل 7.2% من الأسر، وهذا يشير إلى تحسن في أوضاع السكن، وينعكس أيضاً في مجال كثافة السكن. فقد بينت نتائج مسح ظروف المسكن 2003، أن الأسر التي معدل عدد الأفراد في الغرفة لديها 3، شكلت ما نسبته 19.2% من الأسر، في حين كانت هذه النسبة20.2% في عام 2002 من الأسر، وكانت النسبة 25.3%، و23.5%، و20.6% للأعوام 1997، و1999، و2000، وبالمقابل زادت نسبة الأسر التي معدل عدد الأفراد في الغرفة لديها 2 – 2.99، حيث شكلت ما نسبته 32.9 من الأسر في مسح ظروف المسكن 2003، بينما كانت النسبة للأعوام 1997، و1999، و2000 هي 29.1%، و30.8، و30.8%، ومن المهم الإشارة إلى أن النسب المذكورة عن العام 1997، هي من التعداد وليس من المسوح مثل بقية السنوات المذكورة، لكن النتائج بمجملها تشير إلى اتجاه عام، يبرز التحسن في معدل الكثافة السكنية.

6-10-2 النمط السائد هو البيت الملك

تبين نتائج مسح ظروف المسكن 2003، أن نمط حيازة المسكن السائد هو البيت الملك، حيث شكلت هذه النسبة 82.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية (80.4% في الضفة الغربية، و87.8% في قطاع غزة) ،في حين كانت نتائج مسح القوى العاملة 2002، تشير إلى أن86.3% من الأسر تعيش في مساكن ملك، وكانت هذه النسبة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 78.1%. وأظهرت البيانات أن نسبة الأسر التي تعيش في بيوت مستأجرة، قد ازدادت في عام 2003، حيث بلغت النسبة 9.4% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 مسح ظروف المسكن، 2003)، مقابل 8.3% العام 2002، وكانت هذه النسبة 6.8% من الأسر في عام 2001.

6-10-3 المياه والصرف الصحي

تشير النتائج المتوفرة من مسح ظروف المسكن 2003، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن 89.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لديها مصدر مياه من شبكة عامة (85.5%% في الضفة الغربية، و97.4% في قطاع غزة). وترتفع نسبة المساكن المربوطة بشبكة المياه في المدن والمخيمات (95.7% في الحضر، و98.5% في المخيمات) مقارنة بالريف، الذي بلغت نسبة الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مياه عامة 73% فقط العام 2003.

وفيما يتعلق بوسائل الصرف الصحي، تشير النتائج إلى أن 50.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية، تعيش في مساكن مربوطة بوسائل صرف صحي عامة، وهذه النسبة مرتفعة في قطاع غزة (70.9%) مقارنة مع الضفة الغربية (40.8%)، وهي أيضاً مرتفعة في المخيمات حيث إن 83.9% من الأسر في المخيمات لديها وسيلة صرف صحي شبكة عامة، في حين أن هذه النسبة هي 62.3% في المناطق الحضرية، 11.5% في الريف.

6-10-4 ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها هاتف خلوي وخط هاتف ثابت

تظهر بيانات 2003 تحسنا في امتلاك الأسر الفلسطينية لخطوط الهاتف الثابتة والمتنقلة. فقد أفادت 60.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية، أن لديها هاتفاً خلوياً (65.0% في الضفة الغربية، 51.0% في قطاع غزة)، ويمثل ذلك تحسنا كبيرا، مقارنة بالعام 2000، فقد كانت هذه النسبة 43.7% (51.0% في الضفة الغربية، و29.8% في قطاع غزة).

وأظهرت البيانات المتوفرة، أن 44.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها خط هاتف (47.7 في الضفة الغربية، 38.9 في قطاع غزة)، ويمثل ذلك تحسنا في هذا المجال مقارنة بالعام 2002، حيث كانت النسبة 36.1% (40.1% في الضفة الغربية، و27.7% في قطاع غزة) (مسح التغذية). وقد كانت النسبة 42.1% العام 2000 (45.0% في الضفة الغربية، و36.5% في قطاع غزة). وقد يعود التراجع في عدد المشتركين في خطوط الهاتف عام 2002، إلى الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية أثناء الانتفاضة، وتحديدا في عام 2002 الذي شهد اجتياح القوات الإسرائيلية تقريبا لمناطق الضفة الغربية كافة، وما رافقه من تدهور للأوضاع المعيشية، وبالتالي عدم مقدرة قسم منها على تحمل أعباء الاشتراك الشهري للتلفون، مما أدى إلى قطع العديد من الاشتراكات التلفونية. وفي المقابل كان هناك توجه لامتلاك الهواتف الخلوية، التي يمكن للمواطن التحكم في نفقاتها بشكل أكبر. وبصورة عامة فإن التحسن في امتلاك أجهزة الهاتف الخلوي، وخطوط الهاتف الثابتة من قبل الأسر الفلسطينية لا يشير إلى تحسن في مستوى حياتها، بمقدار ما يمثل استجابة لظروف عدم الاستقرار، وغياب الأمان، وفقدان أو صعوبة التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة والأقارب والمعارف في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لإجراءات الاحتلال القمعية.

6-11 انخفاض حاد في رخص الأبنية للأغراض السكنية

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى حصول انخفاض حاد في رخص الأبنية الصادرة عن السلطات المحلية بشكل عام، ورخص البناء لأغراض السكن بشكل خاص، ففي خلال عامي: 2003 و2002، صدرت: 792، و785 رخصة بناء لأغراض السكن في الأراضي الفلسطينية بينما كان هذا العدد في الأعوام 1999، و2000، و2001 هو 8982، و7445، و4010 على التوالي، ويعود هذا الانخفاض الذي حصل عامي 2003، و2002 في جزء كبير منه، إلى الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، والى الوضع الاقتصادي المتدهور، وأيضاً غياب السلطة، وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة البناء غير المرخص بشكل واسع.

6-12 تدمير واسع للمباني السكنية

ألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً بـ 66894 منزلا في الأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000 وحتى 2004/8/31. وهذا يعني إلحاق أضرار

بـ 1423 منزلاً شهريا. وألحق الاحتلال أضراراً مختلفة بـ 42919 منزلا في الضفة الغربية، و23975 منزلا في قطاع غزة خلال الفترة نفسها.

وقد قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدم 6757 منزلا خاصا في الأراضي الفلسطينية، أو ألحق بها أضراراً كبيرة، بحيث لم تعد قابلة للسكن منذ بدء الانتفاضة وحتى 2004/8/31. منها 2735 منزلا في الضفة الغربية، و4022 منزلا في قطاع غزة خلال الفترة نفسها. وألحق جيش الاحتلال الإسرائيلي أضراراً جسيمة بأكثر من 673 مقرا حكوميا ومنشأة عامة، وخاصة حتى 2004/8/31.

وتركزت خسائر المباني في الضفة الغربية في محافظات نابلس خلال العام 2003، خاصة البلدة القديمة في مدينة نابلس، ودمر الاحتلال بشكل كامل 1041 منزلا في محافظة جنين، معظمها في مخيم جنين، و898 في نابلس، خاصة في البلدة القديمة. وتركزت المباني المتضررة في قطاع غزة في رفح حيث بلغت نسبة المباني المتضررة فيها 41.2% من إجمالي المباني المتضررة في قطاع غزة، ويوجد فيها حوالي ثلثي المباني التي هدمت كليا في القطاع (2626 منزلا من إجمالي 4022 منزلا مدمرا بشكل كامل في قطاع غزة) (انظر جدول 6-5).

وإجمالا، فإن البيانات تظهر مسألتين في حاجة إلى اهتمام خاص: الأولى تراجع الدعم المقدم إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، ما يوجب التفكير جديا في إيجاد آليات تقلل من الاعتماد على الدعم الخارجي قدر الإمكان، واستخدام أفضل للموارد المتاحة. والمسألة الثانية، تتمثل في تآكل قدرة الأسر الفلسطينية على الاستمرار في آليات التكيف المعتادة، في مواجهة الحرب الشاملة التي يشنها الاحتلال، وهذه مسالة يجب إيلاؤها الاهتمام اللازم، لعلاقتها المباشرة بالقدرة على الصمود على المدى الاستراتيجي.

7. مستويات المعيشة

شهد العام 2003 تصعيدا في إجراءات القمع الإسرائيلية، خاصة في قطاع غزة، ومدينة نابلس، واستمرت مؤشرات مستويات المعيشة تنبئ بتدهور الأوضاع الحياتية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بقيت معدلات الفقر مرتفعة، وبقيت معدلات إنفاق الأسرة ودخل الأسرة، أدنى من معدلاتها قبل الانتفاضة.

وسنعتمد في هذا القسم، بصورة رئيسية، على البيانات التي وفرتها مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خاصة مسح القوى العاملة، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، وتشمل هذه البيانات التغير في معدل دخل الأسرة، ونمط غذائها، ومعدلات الفقر، وفقا لما صرحت به الأسر. لذا فإن بعض هذه البيانات تفيد كمؤشرات عامة، توضح اتجاه التغير، وحدته وسرعته. وسيجري التركيز على بيانات العام 2003 بصورة عامة، بالإضافة إلى البيانات الحديثة المتوفرة حول العام 2004.

7-1 أكثر من ثلثي الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها

أدت الإجراءات الإسرائيلية القمعية المتواصلة منذ أيلول 2000، إلى تزايد درجة تآكل دخل الأسرة الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات المتوفرة من مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن نحو نصف الأسر الفلسطينية فقدت نصف دخلها أو أكثر، مقارنة

بما كان عليه دخلها قبل الانتفاضة. ورغم تدني نسبة هذه الأسر في نهاية العام 2003، حيث بلغت حوالي 40%، لكنها عاودت الزيادة في العام 2004، حيث بلغت 63% في الربع الثاني من هذا العام.

7-2 انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية

وأفادت الأسر المبحوثة، أن الدخل الوسيط لها تراجع في الربع الثالث من العام 2004، مقارنة بما كان عليه قبل الانتفاضة. فقد انخفض الدخل الشهري الوسيط للأسرة من 2,300 شيقل قبيل الانتفاضة، إلى 1,500 شيقل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثالث لعام 2004، وانخفض في الضفة الغربية من 3,000 شيقل إلى 1,929 شيقلاً، وانخفض في قطاع غزة من 1,500 شيقل إلى 1,000 شيقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 أ).

7-3 إنفاق الأسرة

تشير نتائج المسح، إلى أن 54.6% من الأسر (335,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية، خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور 12 الماضية على إجراء المسح (أجري المسح في الربع الثالث من العام 2004)، وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس (96.5%)، بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء (86.8%). وتشير النتائج في الضفة الغربية، إلى أن 60.7% من الأسر (248,000 أسرة) قد خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الفترة نفسها، وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس 96.2%، بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء 84.4%. وكذلك الأمر لقطاع غزة، حيث تشير النتائج إلى أن 42.7% من الأسر (87,000 من الأسر) قد خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الفترة نفسها، وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس 97.5%، ونسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء 93.4%.

وتشير البيانات إلى أن نسبة عالية من الأسر في الأراضي الفلسطينية، قد قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية، التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث قامت 97.1% من الأسر الفلسطينية التي خفضت نفقاتها على الغذاء بتخفيض كمية اللحوم التي اعتادت على استهلاكها، و95.2% من هذه الأسر خفضت نوعية الطعام الذي اعتادت على استهلاكه، بينما قامت 96.0% من هذه الأسر في الأراضي الفلسطينية بتخفيض كمية الفواكه التي اعتادت على استهلاكها، و87.1% قامت بتخفيض كمية الطعام الذي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة.

رغم ما تحمله بعض المعطيات من تحسن نسبي قليل في مستويات دخل الأسر الفلسطينية وإنفاقها، حسب بيانات الدورة العاشرة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية (دورة تموز- أيلول 2004)، مقارنة بنيسان-أيار 2003، إلا أنها ما زالت أدنى بكثير من معطيات ما قبل 29 أيلول العام 2000. ويعود ذلك إلى استمرار إجراءات القمع والعمليات العسكرية المتكررة، سواء على الضفة الغربية، أو قطاع غزة، مما يؤدي إلى شل الحياة الاقتصادية في الأماكن التي تتعرض للتوغلات الإسرائيلية. وقد يكون لمشاريع المساعدات المختلفة، ولبرامج التشغيل الطارئ، أثر واضح في تحسن نسبي في بعض المؤشرات، لكنه تحسن مؤقت، مرهون باستمرار مشاريع الدعم، أو مشاريع التشغيل الطارئ، أي مرهون باستمرار التمويل من جهة، وتحسن الظروف السياسية والأمنية

العامة من جهة أخرى، أي أنها مرهونة باستمرار الإجراءات الإسرائيلية.

7-4 انتشار واسع للفقر

أظهرت بيانات الدورة العاشرة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، التي نفذت خلال شهري تموز وأيلول 2004، أن 63.8% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع تقع تحت خط الفقر، وفقا لما صرحت به هذه الأسر[8]، أي 2.723 ألف شخص. وكانت53.5% من الأسر الفلسطينية، تقع تحت خط الفقر في الضفة الغربية، و82.7% في قطاع غزة ، وفقا لنتائج الدورة العاشرة من المسح ذاته. ومن المؤكد أن الأعداد والنسب كانت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة بين المسحين نيسان 2003، وتموز 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003 د).

استقرار مؤقت، ولكن...

ارتفع الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% العام 2003 في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونتيجة لذلك فقد كانت معدلات الدخول العام 2003، أقل من مستوياتها قبل الانتفاضة بنسبة 36%.

وتدل مؤشرات سوق العمل للنصف الأول من العام 2004، على أن الانتعاش الاقتصادي يقترب من نهايته. ففي العام 2003 جرى إيجاد 104 آلاف وظيفة للعمال الفلسطينيين، تعادل زيادة بنسبة 21% مقارنة بالعام 2002، وكانت الزيادة كبيرة بشكل خاص في قطاع غزة، حيث زادت بنسبة 32%، إلا أن هذه التوجهات سارت بشكل معاكس في الآونة الأخيرة، ففي النصف الأول فقد الاقتصاد الفلسطيني 22 ألف وظيفة، كان لقطاع غزة منها حصة الأسد (20 ألف وظيفة). ولم يستمر التشغيل في الضفة الغربية إلا بفعل الزيادة في الوظائف الجزئية.

الضائقة الاقتصادية هي أقسى ما تكون على 600 ألف إنسان فلسطيني، يعيشون تحت خط فقر الكفاف، وتبلغ نسبتهم 16%، وهم باقون على قيد الحياة بالحد الأدنى فحسب، على الرغم من الكميات الكبيرة من المساعدات الإنسانية.

يزداد تقلص استراتيجيات التغلب على الضائقة لدى الشريحة الأفقر من السكان الفلسطينيين. فحتى العام 2003، كانت قد أنهكت بشكل متزايد قدرة فقراء الكفاف على التغلب على الأزمة الاقتصادية الطويلة، من خلال تقليص الاستهلاك، والسحب من المدخرات، والسحب مما لديهم من أصول سائلة. لقد تقلص الاستهلاك بشدة حتى لم يعد هناك سوى إمكانية محدودة لمزيد من التقليص، واستنفدت المدخرات العائلية.

البنك الدولي، أربع سنوات
من الانتفاضة والإغلاق
والأزمة الاقتصادية الفلسطينية
نقلا عن الصفحة الإلكترونية للبنك الدولي.

7-5 مؤشرات سوق العمل الفلسطيني[9]

استمر تدهور أوضاع سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2003، فقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة، بالرغم من تنفيذ العديد من برامج التشغيل الطارئ الهادفة إلى التخفيف من أثر البطالة على العاملين والأسر الفلسطينية.

وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية القمعية، التي قامت بها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية من حصار شامل منذ نهاية أيلول، والتي مازالت مستمرة، كان لا بد من إعطاء صورة حول بعض المؤشرات

[8] لفت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظر المعنيين بأن هذه التقديرات مبنية على ما صرحت به الأسر عن مداخيلها، ونستخدمها هنا كمؤشرات عامة عن أحوال الأسر الفلسطينية، ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تتفق مع تقديرات المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل الأنسكو، والبنك الدولي.

[9] تم تقدير المؤشرات الخاصة بسوق العمل للعام 2003 على أساس أن عدد السكان المقدر في نهاية العام 3.7 مليون نسمة.

المتعلقة بالقوى العاملة، ولا سيما أثر البطالة على سوق العمل الفلسطيني، فكان لابد من وضع تعريف للبطالة حسب مقاييس منظمة العمل الدولية ومعاييرها، وحسب التعريف الموسع[10]. كما نتطرق للتعرف إلى أجور العاملين من الأراضي الفلسطينية، سواء كان العمل في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، أو في إسرائيل والمستوطنات.

7-5-1 القوى البشرية

بلغ عدد القوى البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) 1,965 ألف فرد، وشكل هؤلاء 53.9% من مجموع السكان، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5.9% عن العام 2002. وتوزعت القوى البشرية حسب المنطقة كما يلي: 1,288 ألف فرد في الضفة الغربية أي 55.7% من سكانها، في حين بلغت 677 ألف فرد في قطاع غزة، أي 50.7% من سكانه.

7-5-2 القوى العاملة ما بين العام 2000 إلى العام 2003

أشارت النتائج الأساسية، إلى أن عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد ارتفع من 682 ألف فرد في العام 2001، إلى 707 ألف فرد في العام 2002، ليصل إلى 794 ألفاً في العام 2003، وازداد عددها في الربع الثاني العام 2004 إلى 831 ألفاً، في حين كانوا 695 ألف فرد في العام 2000 أي ما قبل الانتفاضة. وهذا يعني ازدياد عدد القوى العاملة بنسبة 12.3% العام 2003، مقارنة بالعام الذي سبقه، ولكنها لا تزيد سوى بـــ 14.2% مقارنة بالعام 2000. ويعود الارتفاع الكبير في عدد القوى العاملة العام 2003، إلى إعادة تعريف عدد كبير من اليائسين من الحصول على عمل لعلاقتهم بسوق العمل.

شكل 7-1: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس 1995-2003

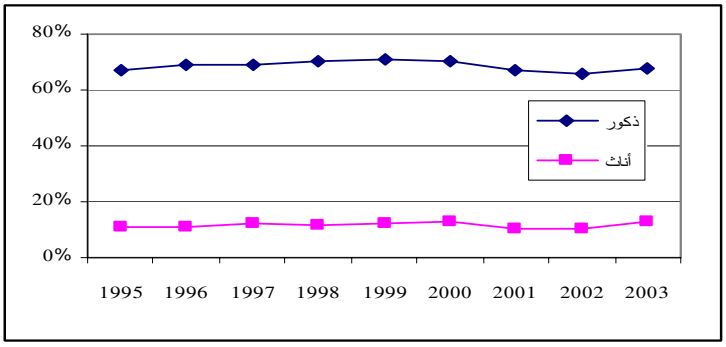

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوى العاملة 1995-2003.

وشهد عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية ارتفاعا ملحوظا العام 2003، حيث ارتفع إلى 540 ألفاً، في حين كانت 488 ألف فرد في العام 2002، أي زيادة بنسبة 10.6%. وفي قطاع غزة ارتفع عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية، من 219 ألف فرد في العام 2002، إلى 254 ألفاً العام 2003، أي زيادة بنسبة 16%.

[10] لقد تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع بإضافة ا لأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس منظمة العمل الدولية ومعاييرها.

وازدادت نسبة المشاركة في القوى العاملة في أوساط الإناث، حيث بلغت 12.8% العام 2003، مقارنة بـــ 10.4% العام 2002. وازدادت نسبة المشاركة في القوى العاملة في أوساط الذكور، من 65.5% العام 2002، إلى 67.6% العام 2003.

7-5-3 انخفاض في عدد العاطلين عن العمل

من جهة أخرى، شهد عدد العاطلين عن العمل انخفاضا حادا في العام 2003، حيث انخفض من 221 ألف عاطل عن العمل في العام 2002، إلى 203 آلاف عاطل عن العمل في العام 2003، أي تراجعت بنسبة 8.8%. لكنه ما زال أكبر بكثير من عددهم العام 2000، حيث بلغ 98 ألف عاطل عن العمل.

وتراجعت نسبة البطالة وفق تعريفات منظمة العمل الدولية، من 31.3% العام 2002، إلى 25.6% العام 2003. وتزيد نسبة البطالة في قطاع غزة عن نسبتها في الصفة العربية، فقد بلغت 23.8% في الضفة الغربية العام 2003، مقابل 29.2% في قطاع غزة.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فلقد شهد عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية في العام 2003 انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض من 138 ألفاً في العام 2002، إلى 129 ألف عاطل عن العمل في العام 2003، في حين كان 58 ألف عاطل عن العمل في العام 2000. أما في قطاع غزة فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من 83 ألف عاطل عن العمل في العام 2002، إلى 74 ألف عاطل عن العمل في العام 2003، في حين كان 40 ألف عاطل عن العمل في العام 2000.

شكل 7-2: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1995- 2003

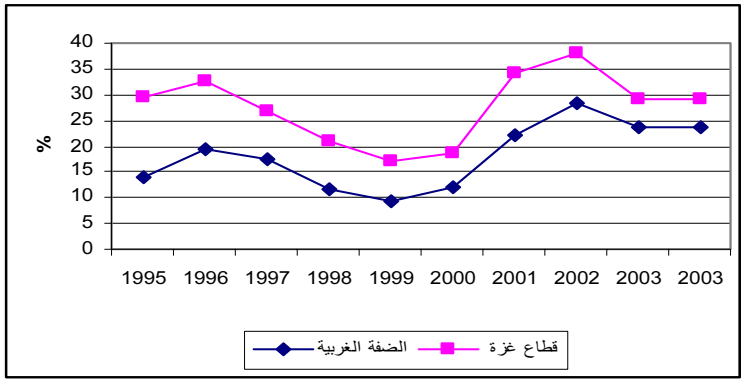

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوى العاملة 1995-2003.

من جهة أخرى، تفاوتت معدلات البطالة في المحافظات الفلسطينية في عام 2003، من محافظة إلى أخرى، فعلى صعيد محافظات الضفة الغربية، بلغ أدنى معدل للبطالة في محافظات بيت لحم وأريحا (16.5%)، يليها محافظة رام الله والبيره (20.4%)، ثم محافظات القدس والخليل (22.3%)، في حين سجلت محافظة جنين ومنطقة طوباس أعلى معدلات بطالة (33.7%). وعلى مستوى محافظات غزة، فقد كان أدنى معدل للبطالة في شمال غزة (27.7%)، يليها مدينة غزة (27.8%)، في حين كان أعلى معدل للبطالة في محافظة خانيونس (32.1%).

أما على مستوى الجنس فلقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من الذكور من 204 في العام 2002، إلى 180 في العام 2003 بمعدل انخفاض

11.8%، في حين ارتفع عدد العاطلات عن العمل من الإناث من 17 ألفاً إلى 23 ألفاً بمعدل ارتفاع 35.3%.

وبقيت معدلات البطالة بين الذكور أعلى منها بين الإناث (26.9% للذكورن و18.6% للإناث).

شكل 7-3: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، 2003

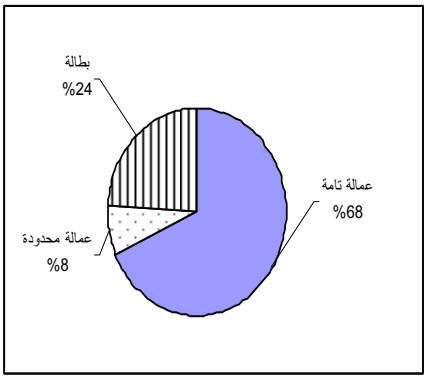

شكل 7-4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، 2003

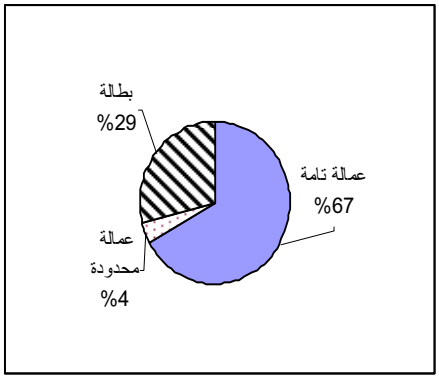

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2003.

7-5-4 البطالة حسب التعريف الموسع

في الوقت الذي بلغ فيه عدد العاطلين عن العمل 221 ألفاً، تم إضافة 120 ألفا لا يعملون ولا يبحثون عن عمل؛ بسبب اليأس من الحصول عليه في العام 2002، ليصبح عدد العاطلين الحقيقيين عن العمل 341 ألفا. في حين انخفض هذا العدد بشكل كبير في العام 2003 ليصل إلى 296 ألف عاطل عن العمل، وذلك بعد إضافة الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل؛ بسبب اليأس من الحصول عليه، والذي بلغ عددهم 93 ألفا. أي أن نسبة البطالة الموسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة 33.4% العام 2003، وهي أقل مما كانت عليه العام 2002 (41.2%).

وشهد عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية في العام 2003 انخفاضا حادا، حيث انخفض من 215 ألفاً في العام 2002، إلى 193 ألف عاطل عن العمل في العام 2003، في حين كان 115 في العام 2000، أي أن معدل البطالة الموسعة 32% العام 2003، وهي أقل من العام 2002 (38.1%). أما في قطاع غزة، فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من 126 ألف عاطل عن العمل في العام 2002، إلى 103 آلاف عاطل عن العمل في العام 2003 (أي 36.4%)، في حين كان 80 ألف عاطل عن العمل في العام 2000 (أي 48.1%).

أما على مستوى الجنس، فلقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من الذكور من 309 آلاف في العام 2002، إلى 258 ألفاً في العام 2003، بمعدل انخفاض 16.5%، في حين ارتفع عدد العاطلين عن العمل من الإناث 32 ألفاً، إلى 38 ألفاً، بمعدل ارتفاع 18.8%

7-5-5 الإعالة الاقتصادية[11]

تشير النتائج في العام 2002، إلى أن معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بلغت 7.1 (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 6.1 أشخاص من غير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف العام 2002)، حيث توزعت النسبة بمعدل 6.3 أشخاص لكل عامل في الضفة الغربية، و9.3 أشخاص لكل عامل في

[11] نسبة الإعالة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين

قطاع غزة، في حين انخفض المعدل في العام 2003، ليصل إلى 6.2 أشخاص، حيث توزعت بمعدل 5.3 أشخاص لكل عامل في الضفة الغربية، و7.4 أشخاص لكل عامل في قطاع غزة .

وبصورة عامة، فإن البيانات المتعلقة بمعدلات البطالة،تظهر تحسنا نسبيا في هذا المجال، لكنها ما زالت مرتفعة، مقارنة بفترة ما قبل الانتفاضة. وهي لا تشير إلى بدايات تعافي الاقتصاد الفلسطيني، بمقدار ما نشير إلى تحسن قد يكون عارضا، ويتركز في الأنشطة ذات الدخل المتدني، أو في إطار مشاريع التشغيل الطارئ.

7-5- 6 سمات العاملين في الاقتصاد المحلي

استمرت مظاهر تدهور أوضاع سوق العمل المحلي خلال العام 2003، فقد استمر تراجع نسبة المستخدمين بأجر من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي، فتراجعت نسبتهم من 59.2% في العام 2002، إلى 57.3% في العام 2003، ونلاحظ أن هذه النسبة انخفضت لصالح نسبة الأفراد، الذين بدأوا يتجهون للعمل لحسابهم الخاص، مما أدى إلى ارتفاع نسبتهم من 26.8% في العام 2002، إلى 27.8% في العام 2003.

وانخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطيني بشكل كبير، حيث انخفضت النسبة من 10.9% في العام 2002، إلى 9.6% في العام 2003. أما حسب المنطقة، فقد شهد العام 2003 انخفاضا كبيرا في نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية، مقارنة مع العام 2002، حيث انخفضت النسبة من12.7% في العام 2002، إلى9.7% في العام 2003، في حين ارتفعت في قطاع غزة من 6.3% في العام 2002، إلى9.3 % في العام 2003. ويشير ذلك إلى فقدان العاملين في إسرائيل لوظائفهم، وهم الذين تعمل نسبة كبيرة منهم في قطاع الإنشاءات والبناء، وكذلك تعكس تراجع حركة البناء في الأراضي الفلسطينية. ويوضح الشكل التالي توزع العاملين الفلسطينيين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث يلاحظ تركزهم في قطاعي الخدمات والتجارة. ويتبين تركز العمالة النسوية في قطاعي الخدمات والزراعة بصورة خاصة.

وبلغت نسبة العاملين في القطاع العام 22.2% (حوالي 130 ألف شخص)، من إجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت هذه النسبة 25.5% في العام 2002. ويعود هذا التراجع في نسبة العاملين في القطاع العام، إلى تراجع معدلات البطالة، وبالتالي زيادة عدد العاملين الإجمالي، وثبات عدد العاملين في القطاع العام.

وأظهرت البيانات المتوفرة وجود مشاكل مهمة فيما يتعلق بظروف عمل العاملين، فقد أفاد 3.0% من العاملين في القطاع العام، أنهم يواجهون تميزا بسبب الجنس، تتوزع بواقع 2.6% للذكور، مقابل 4.4% للإناث. كما بلغت نسبة الذين يواجهون تمييزاً بسبب العمر 5.4%، بواقع 5.3% للذكور، مقابل 5.5% للإناث. أشارت النتائج إلى أن 10.0% يتعرضون إلى إهانة/ عنف معنوي أثناء ممارسة العمل، بواقع 10.5% للذكور، مقابل 8.1% للإناث. وأفاد 3.2% من المستخدمين أن لديهم تأميناً صحياً خاصاً، و94.0% يتوفر لديهم تأمين صحي حكومي، و37.0% يتوفر لديهم تأمين ضد إصابات العمل. و93.3% من المستخدمين بأجر يتوفر في مكان عملهم تهوية طبيعية، و84.2% يتوفر لديهم طفايات حريق، و81.9% يتوفر في مكان عملهم صندوق إسعاف أولي، كما أشار 82.7% من المستخدمين، أنه يتوفر لديهم لوحات توعية، وأفاد 44.6% أنه يوجد لديهم مخارج طوارئ، و50.7% لديهم مسعف أولي. وعبر 46.6% من العاملين الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى عن رضاهم عن المهنة التي

يمارسونها، حيث أفادوا أنها تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو المهني، بواقع 58.4% في الضفة الغربية، و33.9% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

شكل 7-5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2003

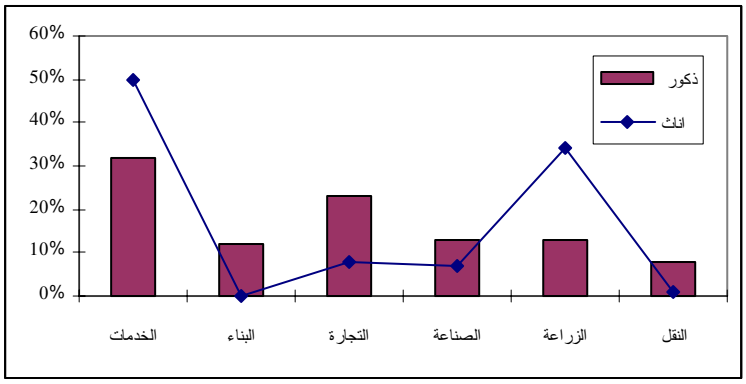

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2003. رام الله – فلسطين.

وفيما أظهرت البيانات أن 77.3% من العاملين في الاقتصاد المحلي، يعملون في القطاع الخاص، منهم 41.2% يعملون بأجر. وأفاد 81.7% من المستخدمين بأجر، أنهم يحصلون على أجورهم بانتظام، و43.7% يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، و47.7% يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر. وأفاد 49.4% من المستخدمين بأجر، أنهم يشعرون باستقرار في العمل (الأمن الوظيفي). وأشارت نتائج مسح ظروف العمل للعام 2004، إلى أن 38.1% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص المحلي، لديهم عقد عمل مكتوب مع صاحب العمل، بواقع 35.1% في الضفة الغربية و51.8% في قطاع غزة. كما بينت النتائج أن 89.3% من عقود العمل تتضمن بنودا تتعلق بضمان ظروف عمل آمنة وصحية، بواقع 86.6% في الضفة الغربية، و97.7% قي قطاع غزة. وأفاد 2.2% منهم أنهم يعانون من التمييز بسبب الجنس، وتتوزع هذ النسبة، بواقع 2.0% للذكور، مقابل 3.0% للإناث. كما بلغت نسبة الذين يواجهون تمييزاً بسبب العمر 4.9%، بواقع 5.4% للذكور، مقابل 2.7% للإناث. ويتعرض 10.7% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص المحلي لإهانة/عنف معنوي أثناء ممارسة العمل، بواقع 11.6% للذكور، مقابل 7.1% للإناث. ويتوفر لدى 33.7% تأمين صحي خاص، مقابل 4.0% يتوفر لديهم تأمين صحي حكومي، و35.0% يتوفر لديهم تأمين ضد إصابات العمل. وعبر 24.8% من العاملين الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى، عن رضاهم عن المهن التي يمارسونها، فهي تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو المهني، بواقع 23.0% في الضفة الغربية، و32.7% في قطاع غزة.

ويلاحظ بصورة عامة، أن ظروف عمل العاملين في القطاع العام أفضل نسبيا من العاملين في القطاع الخاص المحلي، وقد يعود ذلك إلى توزع العاملين في القطاع الخاص على منشآت، وورش صغيرة الحجم، وإلى ضعف آليات تطبيق القوانين والأنظمة.

7-5-7 العاملون في إسرائيل والمستوطنات

انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من 13.7 في العام 2001، إلى 10.3%

في العام 2002، لتنخفض إلى9.7% في العام 2003 (من 70 ألف عامل في العام 2001، إلى 57 ألف عامل في العام 2003)، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال سنوات 1995-2000، والتي سجلت 16.2%، و14.1%، و17.1%، و21.7%، و22.9%، و19.6% على التوالي. أما على صعيد توزيع العاملين في إسرائيل والمستوطنات حسب النشاط الاقتصادي، فقد طرأ ارتفاع كبير في قطاع البناء والتشييد، حيث ارتفع من 20 ألف عامل العام 2002، إلى 26 آلاف عامل في العام 2003، بمعدل ارتفاع 30.0%، في حين لم يكن هناك أي تغيير في قطاع الزراعة (5 آلاف عامل)، وفي قطاع النقل (4 آلاف عامل)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (10 آلاف عامل).

7-5-8 معدلات الأجور

سجل معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) انخفاضا بسيطا بنسبة 0.4% بين العام 2002 والعام 2003، بالرغم من أن نسبة الارتفاع للفترتين 1998 وعام 1999، كانت 10.2%، فالفرق بين النسبتين يعود إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شملت جميع العاملين. وبلغ هذا المعدل في المناطق كافة 74.0 شيقلاً يوميا في العام 2002، في حين انخفضت إلى 73.7 شيقلاً يوميا في العام 2003. وأظهرت البيانات أن معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر في الضفة الغربية، سجل زيادة العام 2003 مقارنة بالعام السابق بنسبة 1.1%، في حين كان هناك انخفاض في قطاع غزة بنسبة 3.3%.

وازداد معدل الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات، بنسبة 6.6% بين العام 2002 والعام 2003، حيث نلاحظ أن المعدل بدأ بالارتفاع التدريجي منذ العام1995 الذي بدأ بمعدل 81.5 شيقلاً، ليصل إلى ذروته في العام 2003 بمعدل 125.1 شيقلاً.

من جهة أخرى، حافظ الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للعام 2003، مقارنة مع العام 2002 على معدله الذي بلغ 60.0 شيقلاً، إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأجر الوسيط اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات، حيث ارتفع من 100.0 شيقل يوميا في العام 2002 إلى 134.6 في العام 2003، أي بمعدل ارتفاع قدره 16.6%، وهو أعلى معدل منذ العام 1995.

شكل 7-6: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل 1995-2003

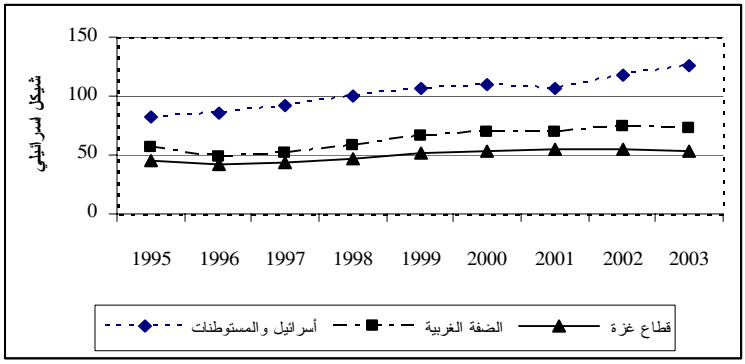

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوى العاملة 1995-2003.

وتعكس المعطيات السابقة الأجور الاسمية، وهي لا تراعي التآكل في القوة الشرائية للشيقل نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك. مما يعني تراجع القيمة الحقيقة للأجور بدرجة ملحوظة.

وبلغ معدل الأجرة اليومية في العام 2003 للعاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية 53.7 شيقلاً، وفي قطاع غزة 35.0 شيقلاً، وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 69.2 شيقلاً، وهو القطاع الذي تدفع فيه أدنى الأجور. بينما بلغت الأجرة اليومية في قطاع البناء والتشييد، وهو القطاع الذي تدفع فيه أعلى الأجور، 85 شيقلاً في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 43.0 شيقلاً، وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 127.5 شيقلاً.

أما بالنسبة لأجور النساء مقارنة بأجور الرجال، فقد استمر وجود فجوة واسعة بين أجور الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم تقلص الفجوة بينهما خلال الانتفاضة. فقد بلغ معدل أجر المرأة إلى أجر الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيهم العاملون منهم في إسرائيل والمستوطنات) 82.7% العام 2003، وكان 81.8% العام 2002، وكانت 69.3% العام 2000. ويعود سبب تقلص الفجوة إلى خسارة الرجال إلى وظائفهم في سوق العمل الإسرائيلي، والذي يتلقى فيه العاملون الفلسطينيون أفضل الأجور من جهة، وتركز عمل النساء بأجر في قطاع الخدمات في الحكومة والأنروا من جهة ثانية، مما يعني بقاء رواتب النساء كما هي، وتراجع معدلات رواتب الرجال. فالنتائج لا تشير إلى تقلص الفجوة بين النساء والرجال في مجال الأجور، بقدر ما تعكس تدهور أوضاع سوق العمل المحلي. وتتقاضى النساء أعلى رواتب في قطاع الخدمات (64.7 شيقلاً معدل الأجر اليومي)، وأدنى أجر في قطاع الصناعة (43.2 شيقلاً). وتتلقى نصف النساء أجوراً يومية تساوي أو تقل عن 53.8 شيقلاً، بينما يتلقى نصف الرجال أجورا تساوي أو تقل عن 61.5 شيقلاً.

7-5-9 القطاع الاقتصادي غير المنظم

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و(ماس) مسحا للقطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003، وقد استثني من المسح الأنشطة الزراعية. وتبين من نتائج المسح أن حوالي 30% من العاملين الفلسطينيين، يعملون في القطاع غير المنظم، وتزيد نسبة العاملين في القطاع غير المنظم عن 40% من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني. وشكلت النساء ما نسبته 8.4% من إجمالي العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم خارج المنشآت، و5.4 من العاملين في قطاع المنشآت غير المنظم. فيما بلغت نسبة المشغلات (صاحبات المشاريع) 8.9% من مجموع المشغلين في القطاع غير المنظم خارج المنشآت، و5% من إجمالي المشغلين في قطاع المنشآت غير المنظم.

وبينت نتائج المسح اعتماد مشاريع القطاع غير المنظم على الأسرة في توفير رأس المال، وفي التشغيل، وفي التوارث المهني. وبينت النتائج أن توفير فرص عمل (التشغيل الذاتي)، وما يتبعها من توفير مصادر دخل، من أهم دوافع إنشاء مشاريع القطاع غير المنظم.

وأظهرت النتائج أن مشاريع القطاع غير المنظم، خاصة المشاريع الأسرية (خارج المنشآت)، أقرب إلى آليات التكيف مع ظروف الأزمة الاقتصادية، وانقطاع أو تدني الدخل، منها مشاريع استثمارية، خاصة وأن معظم المشاريع غير المنظمة خارج المنشآت العاملة العام 2003، تأسست خلال انتفاضة الأقصى، وهي مشاريع تشغيل ذاتي على الأغلب، فقد بلغ معدل التشغيل فيها 1.5 عامل للمشروع في القطاع غير المنظم خارج المنشآت، و1.8 عامل للمنشأة غير المنظمة.

7-5-10 عمالة الأطفال

يقدر عدد الأطفال في الفئة العمرية (5-17) سنة، في الأراضي الفلسطينية في منتصف شباط 2004، بحوالي 1,313,700 طفل، أي ما نسبته 34.9% من مجموع السكان. وتشير النتائج إلى أن عدد الأطفال العاملين سواءً بأجر، أو بدون أجر (أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر) بلغ 40,300 طفل، أي ما نسبته 3.1% من إجمالي عدد الأطفال، منهم 30,900 طفل في الضفة الغربية، و 9,400 طفل في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

وأفاد 72.8% من الأطفال الملتحقين بسوق العمل حالياً، أنهم يعملون بسبب الحاجة الاقتصادية (49.5% للمساعدة في مشروع للأسرة، و20.7% للمشاركة في رفع دخل الأسرة، و2.6% لأسباب اقتصادية أخرى). في حين بلغت نسبة الذين يعملون لأسباب اجتماعية 27.2% (14.5% بسبب العطل المدرسية والتسرب، و6.5% للاستقلال والاعتماد على الذات، و6.2% لأسباب أخرى).

ويعمل ما يقارب من ثلثي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية (67.4%)، لدى أسرهم بدون أجر (87.7% من بين الإناث العاملاتن و64.7% من بين الذكور العاملين)، مقابل 28.2% يعملون كمستخدمين بأجر لدى الغير (8.7% من بين الإناث العاملات، و30.8% من بين الذكور العاملين). من جانب آخر، أشارت النتائج إلى أن 98.0% من بين الأطفال 5-9 سنوات العاملين، يعملون لدى أسرهم.

كما أشارت النتائج إلى أن 42.7% من الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية، يعملون كعمال مهرة في الزراعة، بواقع (49.3% في الضفة الغربية، و21.1% في قطاع غزة)، و19.5% يعملون في المهن الأولية، بواقع (18.9% في الضفة الغربية، و21.5% في قطاع غزة). أما العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق، فقد بلغت نسبتهم 18.5%، بواقع (16.1% في الضفة الغربية، و26.3% في قطاع غزة)، في حين بلغت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من مهن 16.6%، بواقع (13.5% في الضفة الغربية، و26.9% في قطاع غزة).

ويرغب 47.4% من هؤلاء الأطفال في متابعة الدراسة فقط، مقابل 24.9% يرغبون في العمل فقط، في حين بلغت نسبة الذين يرغبون في الدراسة والعمل في آن واحد 18.3%، بينما أفاد 7.9% بأنهم يرغبون في الانتظام بالدراسة والعمل فقط في العطل الصيفية.

وقد بينت النتائج أن نسبة الأطفال الذين تركوا المدارس في الضفة الغربية بلغت 3.0%، بينما بلغت 2.3% في قطاع غزة، ويعود ترك المدرسة إلى عدة أسباب من أهمها، عدم الرغبة في الدراسة بنسبة 32.9% من مجموع الأطفال الذين تركوا المدرسة، ويليه سوء الوضع الاقتصادي للأسرة بنسبة 10.5%.

وفيما يتعلق برأي أسر الأطفال العاملين حول تأثير ترك الطفل للعمل على وضع الأسرة الاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أن 25.8% من الأسر التي لديها أطفال عاملون، أن مستواها المعيشي سينخفض في حال ترك الطفل العمل، مقابل 50.9% من الأسر لن يتأثر وضعها الاقتصادي في حال توقف أطفالها عن العمل.

كما أظهرت النتائج أن 61.7% من أسر الأطفال العاملين، يفضلون أن يتفرغ أبناؤهم للدراسة فقط و18.0% يفضلون لأبنائهم التفرغ للعمل فقط، في حين بلغت نسبة الأسر التي ترغب في أن يجمع

أطفالها بين العمل والدراسة في آن واحد8.4%. من ناحية أخرى، أشارت النتائج إلى أن 71.4% من أسر الأطفال غير العاملين، يفضلون أن يستمر أطفالهم في التعليم فقط.

7-5-11 ظروف عمل سيئة

أفاد 23.8% من العاملين (جميع العاملين بما فيهم العاملين لحسابهم وأصحاب العمل) في الأراضي الفلسطينية، أن عملهم يتطلب استخدام ألبسة وأدوات واقية أثناء ممارسة العمل، من بينهم 70.5% أفادوا أن هذه الألبسة متوفرة، كما أفاد 59.5% من بين الذين تتوفر لديهم ألبسة وأدوات واقية، أنهم يستخدمونها بانتظام، بينما 38.0% يستخدمونها أحيانا في حين أن 2.5% منهم أنهم لا يستخدمونها. وأفاد 21.0% من العاملين الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى، أن المهنة التي يمارسونها تتناسب مع مؤهلهم العلمي أو المهني، بواقع 20.1% في الضفة الغربية، و23.4% في قطاع غزة. وأجاب 68.6% من العاملين أنهم لا ينتسبون إلى نقابات عمالية/ مهنية، حيث أفاد 13.3% منهم أن السبب يعود لعدم انطباق شروط الانتساب للنقابة، و79.3% كانوا غير مهتمين بالانتساب.

وتعرض 7.5% من العاملين في الأراضي الفلسطينية لإصابات عمل، بواقع 9.0% في الضفة الغربية و2.9% في قطاع غزة. كما بينت النتائج أن 57.5% من هذه الإصابات تركزت في الأطراف العلوية، و27.9% في الأطراف السفلية، كما أشارت النتائج إلى أن 38.6% من الإصابات كان سببها التعامل مع الآلات الحادة. وتسببت معظم هذه الإصابات في إحداث جروح (66.2%). وأفاد 62.1% من الذين تعرضوا لإصابات، أنهم تحملوا تكاليف علاجهم، و16.4% منهم عولج من قبل صاحب العمل، و10.3% تم تغطيتها من خلال تأمين خاص، و9.1% من قبل التأمين الحكومي.

وبصورة عامة، فإن المؤشرات التي أوحت بوجود استقرار اقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، سرعان ما أنهته بيانات النصف الأول من العام 2004، حيث عاد الاقتصاد الفلسطيني إلى الانكماش، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي عمل على تصعيد إجراءاته القمعية، وشدد من حصاره للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وزاد من حدة تدميره للمباني، والبنية التحتية، والأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة.

وإجمالا، فإن البيانات تظهر استمرار تدهور الأوضاع الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فما زالت معدلات الفقر مرتفعة، وما زال دخل الأسرة أدنى بكثير مما كان عليه عشية انتفاضة الأقصى. ورغم وجود بعض المؤشرات على بدايات تحسن اقتصادي ضئيل، وتحسن في مستويات المعيشة العام 2003، لكن بيانات العام 2004 جاءت لتؤكد حقيقة أن الإفقار العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو صناعة إسرائيلية يديرها الاحتلال، ولتكشف زيف دلالات المؤشرات الاقتصادية- الاجتماعية التي أوحت بوجود بدايات استقرار.

وأظهرت بيانات سوق العمل تحسنا طفيفا مقارنة بالعام السابق، لكنها ما زالت أسوأ بكثير مما كانت عليه عشية الانتفاضة. وقد يكون لإجراءات التخفيف من البطالة التي جرى تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أثر إيجابي في هذا المجال. وأظهرت البيانات ضرورة الاهتمام بأوضاع سوق العمل المحلي، من حيث ظروف العمل، والعلاقات بين العمال والمشغلين، ومن حيث قدرة الاقتصاد المحلي التشغيلية. وتحتل مسألة تطبيق القوانين المنظمة لسوق العمل المحلي أهمية خاصة في هذا المجال.

8. مؤشرات البيئة القانونية

يرصد هذا القسم الانتهاكات، التي تعرض لها المواطن الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال العام الثالث من انتفاضة الأقصى، حيث دفع الفلسطينيون ثمنا بشريا وماديا باهظا، نتيجة سياسة الاحتلال القمعية التي نفذتها إسرائيل بحقهم. كما يتابع هذا القسم رصد مؤشرات تتناول أداء السلطات الفلسطينية الرئيسية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ويقيم مدى التزامها بصيانة حقوق المواطن في فلسطين خلال عام 2003. كذلك يتناول هذا القسم أهم مؤشرات الجريمة والضحية في الأراضي الفلسطينية.

8-1 استمرار تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003

وسعت حكومة شارون من إجراءاتها العدوانية خلال عام 2003، ضد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مخالفة بذلك القانون الدولي، ومعايير حقوق الإنسان الدولية في معاملة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فقد شهدت هذه المناطق ظروفا قاسية لم تشهد مثلها منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، حيث كثفت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها التعسفية بحق الشعب الفلسطيني، في محاولة منها لسحق الانتفاضة.

فقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكها لحقوق المواطنين الفلسطينيين، باستخدام القوة غير المناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث استخدمت أنواع الوسائل القتالية كافة، كالطائرات المقاتلة (إف-16)، والمروحيات الحربية، والدبابات، والرشاشات الثقيلة، مما أدى إلى مقتل المئات وإصابة الآلاف بجروح. كما قامت قوات الاحتلال بهدم مئات المنازل، وتنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون. واستمر التوسع الاستيطاني، وما يقترن به من مصادرة أراضٍ فلسطينية. وأعتقل خلال العام آلاف الفلسطينيين، وفرض الحصار ومنع التجوال والإغلاق المشدد على عشرات المدن والقرى الفلسطينية.

8-1-2 تصاعد استخدام القوة المفرطة والإعدام خارج نطاق القانون.

أدى استخدام سلطات الاحتلال للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين خلال عام 2003 إلى مقتل ما لا يقل عن (627) فلسطينيا، من بينهم 123 طفلا، و17 امرأة. كما صعدت قوات الاحتلال من وتيرة الإعدامات التي تنفذها بحق الفلسطينيين خارج نطاق القانون، حيث بلغ عدد الذين اغتالتهم القوات الإسرائيلية خلال عام 2003 حوالي 67 فلسطينيا، من بينهم قيادات سياسية بارزة في حركة حماس مثل المهندس إسماعيل أبو شنب. وقد استمرت هذه الاغتيالات خلال عام 2004 مستهدفة أساسا قيادات بارزة في حركة حماس، حيث تم اغتيال الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي[12].

8-1-3 استمرار حملات الاعتقالات والمداهمة:

واصلت قوات الاحتلال خلال العام 2003 حملات الاعتقال شبه اليومية، التي طالت الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، حيث وصل مجموع عدد المعتقلين في 2004/12/31، إلى 6206 معتقلين فلسطينيين، منهم 669 معتقلا إداريا، موزعين على السجون المركزية، ومعتقلات عسكرية، ومراكز اعتقال وتوقيف داخل الخط الأخضر[13].

---

[12] التقرير لسنوي التاسع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2003، 1كانون ثاني 2003- 31 كانون أول 2003، رام الله، ص5.

[13] حسب معطيات مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون الأسرى والمعتقلين.

وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا العدد من المراقب حالات إضراب عن الطعام؛ احتجاجا على الظروف الاعتقالية السيئة، وتوجت تلك الإضرابات الجزئية خلال عام 2003 بإضراب عام، شمل معظم المعتقلات الإسرائيلية، وشارك فيه معظم المعتقلين الفلسطينيين خلال شهر حزيران من عام 2004.

8-1-4 اعتداءات على حرية عمل الأطقم الطبية

واصلت سلطات الاحتلال خلال العام 2003 اعتداءاتها على حياة أفراد الأطقم الطبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى تنقلهم وسلامتهم وحريتهم. فقد أطلق الجنود الإسرائيليون الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع، وحتى القذائف المدفعية، باتجاه أفراد الأطقم الطبية الفلسطينية وسيارات الإسعاف، كما تم اقتحام بعض المستشفيات والمراكز الطبية.

قتل خلال عام 2003 أربعة من أفراد الأطقم الطبية، وأصيب عدد آخر بجروح. كما اقتحمت قوات الاحتلال مستشفيات عالية، والمحتسب، والأهلي، والميزان في مدينة الخليل، وكذلك مستشفى رفيديا، والوطني في مدينة نابلس، وقامت بتفتيش الأقسام، وعرقلة عمل الأطقم الطبية[14].

8-1-5 استمرار الاعتداءات على حرية عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

واصلت قوات الاحتلال خلال عام 2003 اعتداءاتها، على حرية الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية. فقد تعرض إعلاميون لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، ما أدى إلى مقتل أو إصابة عدد منهم. ففي تاريخ 2003/4/19 قتل الصحفي نزيه دروزة (38) عاما من مدينة نابلس، أثناء تغطيته أحداثا جرت في مدينة نابلس. وفي 2003/5/2 قتل الصحفي البريطاني جيمس مولر (23) عاما، وكان يعمل في مؤسسة إعلامية أمريكية، أثناء قيامه بتصوير فيلم وثائقي عن حياة الفلسطينيين في مخيم البرازيل في قطاع غزة.

كما قررت سلطات الاحتلال سحب البطاقات الصحفية من عشرات الصحفيين، الذين اعتبرتهم مناصرين، أو متحيزين للشعب الفلسطيني، وعدم الموضوعية في تغطية الأحداث في الأراضي الفلسطينية. وقد أعد مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي "قائمة سوداء"، تتضمن أسماء الصحفيين والمراسلين الذين تقرر سحب بطاقاتهم.

8-1-6 الاعتداء على نشطاء السلام وحقوق الإنسان

واصلت سلطات الاحتلال اعتداءاتها على نشطاء السلام وحقوق الإنسان الأجانب في الأراضي الفلسطينية. وكان أبرز أشكال هذه الاعتداءات قتل ناشطة السلام الأمريكية "راشيل كوري"، بينما كانت تحاول منع الجرافات الإسرائيلية من تجريف منازل المواطنين الفلسطينيين في مخيم رفح. وفي أعقاب هذا الحادث منعت إسرائيل نشطاء السلام من دخول الأراضي الفلسطينية إلا بعد توقيع إقرار بإعفاء دولة إسرائيل من المسؤولية عن حالات الموت، أو الإصابة، نتيجة النشاط العسكري للقوات الإسرائيلية. كما اعتقلت سلطات الاحتلال العشرات من نشطاء السلام وحقوق الإنسان، ورحّلتهم بحجة عدم حصولهم على إذن من القيادة العسكرية للمناطق التي يوجدون فيها.

[14] لمزيد من التفاصيل حول الاعتداءات الإسرائيلية على الطواقم والمرافق الطبية الفلسطينية، راجع موقع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على الانترنيت http://www.palestinercs.org

8-1-7 تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات المدنية الفلسطينية[15]:

واصلت قوات الاحتلال خلال عام 2003، تدمير الممتلكات الخاصة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية. فقامت بإلحاق الأضرار بما لا يقل عن 2000 وحدة سكنية، هدم منها بشكل كلي أكثر من 791 وحدة. إضافة إلى ذلك، واصلت السلطات الإسرائيلية سياساتها بهدم منازل أشخاص، قاموا بتنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، أو مطلوبين لقوات الاحتلال بسبب نشاطهم في الانتفاضة. وقد بلغ عدد المنازل التي هدمت لهذه الأسباب خلال عام 2003 أكثر من 142 منزلا.

ومن أبرز عمليات الهدم الكلي لمنازل المواطنين خلال عام 2003، تدمير حوالي 250 منزلا في محافظة رفح، خصوصا المنازل القريبة من السياج الحدودي الفاصل بين مصر والأراضي الفلسطينية. واستمرت سياسة هدم المنازل كعقوبات جماعية خلال عام 2004، حيث شهدت عدة مدن ومخيمات في قطاع غزة، عمليات تجريف وهدم، لعدد كبير من المنازل والوحدات السكنية.

كما واصلت سلطات الاحتلال في القدس الشرقية والقرى المحيطة بها خلال عام 2003، هدم المنازل الفلسطينية بدعوى عدم الترخيص. فقد هدمت سلطات الاحتلال 61 منزلا فلسطينيا لهذا السبب.

كذلك واصلت سلطات الاحتلال خلال العام 2003، اقتلاع الأشجار، وتجريف الأراضي الزراعية، خلال العام 2003، لغرض إقامة ما يسمى ب "الجدار الأمني" الفاصل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، أو لغرض حماية المستوطنات، أو لشق الطرق الالتفافية، أو توسيع المستوطنات القائمة وإقامة بؤر استيطانية جديدة، والتي بلغ عددها خلال عام 2003 ستة بؤر استيطانية جديدة. وقد تم تجريف ما لا يقل عن 3570 دونماً من الأراضي.

ويشير المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية، التي يمر منها الجدار، إلى أن مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها لغرض إقامة هذا الجدار حتى نهاية شهر آب من عام 2003، حوالي 64783 دونما، منها 40460 دونما، تمت مصادرتها من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية، وتتركز معظمها في منطقة جنين والباقي تعتبر أراضي ذات ملكية خاصة، وتتركز معظمها في منطقة القدس[16].

كما يشير هذا المسح، إلى أن مساحة الأراضي المجرفة من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينيةن قد بلغت 1296 دونما، تركزت معظمها في منطقة جنين، أما مساحة الأراضي التي جرفت، والتي تعتبر ملكيات خاصة، فقد بلغت 21002 دونم، تركز معظمها في منطقة القدس. كما أشارت نتائج المسح إلى أن مجموع خسائر التجمعات، التي تضررت من جراء بناء الجدار الفاصل في البنية التحتية، حوالي 10700 ألف دولار، منها: 280 ألف دولار خسائر تدمير آبار المياه الجوفية، و4417 ألف دولار، جراء تدمير شبكات الطرق، و119 ألف دولار خسائر تدمير شبكات المياه، و 194 ألف دولار خسائر تدمير شبكات الكهرباء. وقد أدى هذا التدمير المنظم والسريع للخدمات الأساسية في المناطق التي يمر بها الجدار، إلى تهجير عدد كبير من العائلات، حيث يقدر عددهم بـ 402 أسرة، أي حوالي 2323 فردا، معظمهم من منطقة جنين[17].

---

[15] لمزيد من التفاصيل راجع التقرير السنوي التاسع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2003**، 1كانون ثاني 2003- 31 كانون أول 2003، رام الله، ص36-39.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: 2003.

[17] الممصدر السابق، ص3.

وسوف يؤدي استكمال بناء الجدار إلى عزل حوالي 115 ألف فلسطيني في 53 قرية، تقع بين الجدار الفاصل وإسرائيل. كما سيصبح 28 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، يسكنه حوالي 150 فلسطينيا في معازل يحيطها الجدار من جميع الجهات، و102 تجمع سكاني ملاصق للجدار من جهة الشرق، تحتوي على 402 ألف فلسطيني، بحاجة لتصاريح للتوجه لحقولهم الزراعية وإلى مدارسهم وأماكن عملهم.

8-1-8 تصاعد الاعتداءات على حرية الحركة والتنقل

أحكمت سلطات الاحتلال من حصارها وإغلاقها على المدن والقرى الفلسطينية كافة، معظم أيام عام 2003، وبشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. وقد تحولت معظم مدن وقرى الضفة الغربية، وجزء كبير من قطاع غزة إلى سجون كبيرة معزولة عن بعضها بعضا. وحتى نهاية شهر أيلول من عام 2003، كان في أراضي الضفة الغربية عشرات الحواجز الثابتة والمحصنة بالجنود، بالإضافة إلى ما يزيد على 600 عائق، تحول دون حركة الناس والبضائع والمركبات أو تعوقها. كما شمل الإغلاق لفترات متفاوتة المعابر الحدودية، التي تربط المناطق المحتلة بالعالم الخارجي: معبر رفح الذي يوصل بين قطاع غزة ومصر، ومطار غزة الذي دمرت مدرجاته، ومعبر الكرامة الذي يربط الضفة الغربية بالأردن.

بالإضافة لذلك، فرضت قوات الاحتلال نظام منع التجول على المدن الفلسطينية (باستثناء مدينة أريحا) في الضفة الغربية لفترات طويلة. وبلغ عدد أيام منع التجول في مدينة رام الله والبيرة، والقرى المجاورة، خلال عام 2003، حوالي7 أيام، وفي مدينة جنين 43 يوما، وفي مدينة نابلس 17 يوما، وفي مدينة بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور 18 يوما، وفي مدينة الخليل 31 يوما، وفي مدينة طولكرم 48 يوما، وفي مدينة قلقيلية 22 يوما. وقد أدى منع التجول إلى تعطيل الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل في المنطقة التي يفرض عليها[18].

8-2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث، وحالة حقوق المواطن الفلسطيني

تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة مؤسساتها وأجهزتها، إلى هجوم سياسي وعسكري مكثف خلال عام 2001، وهو ما أعاق عملها وعطل العديد من برامجها ومشاريعها التطويرية. ولا شك أن حرب الإبادة التي تشنها حكومة إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية، لعب دورا أساسيا في تراجع أداء مؤسسات السلطة المختلفة، وفي إعاقة عمل سلطاتها الثلاث. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، لا يجوز أيضا تحميل الاحتلال وممارساته القمعية كل حالة التراجع والترهل، التي أصابت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه ومؤسساته في أمس الحاجة للتطوير الملموس في أداء مؤسسات السلطة، لتدعيم صموده، وتطوير إمكانياته في مواجهة المرحلة السياسية الراهنة والتحديات الخطيرة[19].

8-2-1 تحسن في الأداء التشريعي للمجلس التشريعي

يشير التقرير السنوي حول حالة حقوق المواطن الفلسطيني، خلال عام 2003، والصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، إلى استمرار المشاكل والمعوقات ذاتها خلال عام 2002، والتي واكبت عمل المجلس التشريعي منذ تأسيسه.

---

[18] المصدر السابق، ص23

[19] يعتمد هذا القسم على الرصد الوارد في التقرير السنوي التاسع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2003**، 1كانون ثاني 2003- 31 كانون أول 2003، رام الله.

فالمجلس التشريعي يعمل كباقي المؤسسات العامة الفلسطينية في ظل ظروف صعبة ومعقدة، لا تمكنه من القيام بدوره بشكل كامل وطبيعي. لكن مع الزمن أخذ المجلس بالتكيف مع الإجراءات غير العادية وغير المسبوقة، التي فرضتها سلطات الاحتلال، واستطاع من خلال تفعيل تقنية "الفيديو كونفرنس"، من التغلب على بعض العقبات والعراقيل. وقد انعكس استحداث منصب رئيس الوزراء إيجابا على نشاط المجلس، فقد ازداد عدد مشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، كما نشطت لجان المجلس، وازداد عدد الأسئلة الموجهة للوزراء. وبشكل عام، شهد العمل البرلماني نشاطا أكبر خلال عام 2003، بالمقارنة مع العامين السابقين، حيث قدم مجلس الوزراء 16 مشروع قانون، خلال عام 2003، مقارنة بمشروعي قانون فقط خلال عام 2002.

ولكن لا يزال المجلس التشريعي أيضاً، يعاني من عدم وجود سياسة تشريعية واضحة ومتجانسة، أو خطة محددة لإقرار قوانين تنسجم مع أولويات المجتمع الفلسطيني واحتياجاته. ونتيجة لذلك، يلاحظ إهمال بعض القوانين ذات الضرورة الملحة لحساب قوانين أقل أهمية، وكذلك البدء في مجال قانوني معين، والانتقال دون إتمامه إلى موضوع أو مجال آخر. وهذا أدى إلى إنتاج رزم قانونية مبتورة وقاصرة عن تحقيق غاياتها.

وقد أقر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أربعة قوانين، ثلاثة منها أحالها عليه المجلس التشريعي خلال عام 2003. أما المشاريع التي أنهى المجلس إقرارها، ولم تتم المصادقة عليها، فقد بلغت سبعة مشاريع أهمها: مشروع قانون واجبات النواب وحقوقهم، ومشروع قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس رقم 6 لسنة 2000، ومشروع قانون الطفل الفلسطيني. كما بلغ عدد المشاريع التي أقرت بالقراءة الأولى خمسة مشاريع.

8-2-2 تحسن طفيف في الأداء الرقابي للسلطة التشريعية

لقد شهدت السنوات السابقة تراجع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي بشكل متواصل، وقد أصيب هذا الأداء بالشلل شبه التام منذ السنة الأولى لانتفاضة الأقصى. وخلال عام 2002 تمكن المجلس التشريعي الفلسطيني من دفع الحكومة إلى الاستقالة، من خلال التلويح بحجب الثقة. وعدا ذلك، لم يقم المجلس بأعمال رقابية تذكر، كما أنه لم يتمكن من إقرار الموازنة العامة لعام 2002. لكن خلال عام 2003 استطاع المجلس تحسين أدائه الرقابي، من خلال إجراءات منح الثقة مثلاً، واقتراحات بحجب الثقة عن بعض الوزراء، وإقرار الموازنة العامة لعام 2003.

فخلال عام 2003، تم تشكيل ثلاث حكومات فلسطينية، منح المجلس التشريعي الثقة لحكومتين منها، وهما حكومة محمود عباس، وحكومة أحمد قريع. أما الحكومة الثالثة، والتي اعتبرت حكومة طوارىء، فلم يتم عرضها أصلا على المجلس لنيل الثقة. كذلك قدمت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان إلى المجلس تقريرا جاء من ضمن توصياته حجب الثقة عن الوزيرين هشام عبد الرازق، وعبد الكريم أبو صلاح، وذلك بسبب لقائهما مع وزير العدل الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة (الشرقية). وقد انتهى المجلس بقبول اعتذار الوزيرين، رغم أن الوزير هشام عبد الرازق لم يحضر الجلسة. كذلك جاء من التوصيات الواردة في تقرير لجنة الرقابة، وحقوق الإنسان، بخصوص قضية بنك فلسطين الدولي، ضرورة عرض كل من رئيس هيئة الرقابة العامة، ومحافظ سلطة النقد على المجلس لنيل الثقة، وبناء على التوصية، قرر المجلس في جلسته المنعقدة في 2003/12/30، ضرورة حصول كل منهما على الثقة، وفقا لأحكام المادة 93 من القانون الأساسي.

8-2-3 إنجازات قضائية محدودة رغم المعيقات

طرأت بعض المستجدات على السلطة القضائية خلال عام 2003، كان أبرزها تعيين عدد من القضاة ومعاوني النيابة العامة وترقيتهم. كما تم رفع رواتب القضاة وأعضاء النيابة العامة بعد تطبيق الشق المالي من قانون السلطة القضائية لعام 2002. كذلك تم خلال العام تعيين نائب عام جديد، وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وإجراء تغييرات على تشكيل الهيئات القضائية، وتزويد المحاكم ودوائر النيابة العامة بالأجهزة والأثاث، ونقل بعض المحاكم إلى مبانٍ حديثة.

ومن التطورات المهمة خلال عام 2003، الإعلان عن إلغاء محاكم أمن الدولة، التي طالما ثار الجدل حول قانونيتها، وشرعية القرارات الصادرة عنها.

رغم ذلك، ما زالت تعاني السلطة القضائية من صعوبات هائلة؛ بسبب تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، وإعادة احتلال معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتدمير السجون، ومراكز التوقيف، والشرطة، وقوى الأمن الفلسطيني مما جعل تنفيذ القرارات القضائية متعسراً. وما زالت السلطة القضائية تعاني من إشكاليات داخلية مزمنة في جوانب كثيرة، حيث ما زال الخلاف على أشده بين مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، حول توزيع المهام والصلاحيات، وما زال التفتيش القضائي على القضاة والمحاكم غائبا. هذا إضافة إلى عدم احترام السلطة التنفيذية لبعض قرارات المحاكم.

وقد زعزع هذا الوضع ثقة المواطنين بالقضاء وبجدوى اللجوء إليه، خاصة في ظل تزايد ظواهر الانفلات الأمني، وفوضى السلاح، وأخذ القانون باليد، تلك الظواهر التي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى الفلسطينيين على خلفيات مختلفة. وقد أدى ذلك إلى إحجام المواطنين عن اللجوء إلى مؤسسات القضاء لإنصافهم، وتم تعزيز سلطة القضاء العشائري، وتراجع هيبة السلطة القضائية بشكل عام.

8-2-4 ازدياد طفيف في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية

ويلاحظ من البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن هناك نقصاً حاداً في الكادر العامل في الجهاز القضائي، وهو ما يسبب البطء في إنجاز القضايا، وبالتالي توجه المواطنين إلى القضاء العشائري، أو للبحث عن بدائل وحلول أخرى. من هنا تبرز أهمية عدد القضاة العاملين في المحاكم الفلسطينية، حيث نرى أنه في حين لم يطرأ أي تغيير يذكر على عدد القضاة خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ عدد القضاة في المحاكم جميعها العام 1997 (68) قاضياً وقاضية، وأصبح هذا العدد في عام 1998، (69) قاضياً وقاضية، وانخفض قليلا ليصل إلى (67) قاضياً وقاضية العام 1999، و(66) قاضيا وقاضية عام 2000. بالمقابل يلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد القضاة في عام 2001 حيث بلغ اعددهم 100 قاضٍ، منهم 8 إناث، وبقي هذا العدد ثابتاً في العام 2002. وخلال عام 2003، تم تعيين 20 قاضي صلح جديداً، وتزامن هذا التعيين مع ترقية 10 من قضاة الصلح. كذلك تم ترقية 10 من قضاة محاكم البداية إلى درجة قاضي بداية، وتعيين قاضيي بداية جديدين. كما تم تعيين 20 قاضيا شرعيا جديدا، لكن هذه التعيينات الجديدة في سلك القضاء غير كافية، على اعتبار أن هؤلاء القضاة يخدمون أعدادا متزايدة من المواطنين الفلسطينيين.

أما بالنسبة لعدد المدعين العامين، فقد كان عددهم 44 مدعياً عاماً العام 1997، ارتفع إلى 45 مدعياً عاماً العام 1998، ووصل إلى 55 مدعياً عاماً العام 1999، ارتفع هذا العدد في عام 2000 إلى 64

مدعيا عاما جميعهم من الذكور. ويلاحظ خلال العامين 2001، و2002، أنه قد حصلت زيادة طفيفة حيث بلغ عددهم 68، و69 مدعيا عاما على التوالي. وخلال عام 2003 تم تعيين 64 معاون نيابة، وترقية 7 وكلاء نيابة آخرين إلى رئيس نيابة، وبذلك يرتفع عدد أعضاء النيابة العامة من 69 مدعيا عاما خلال عام 2002، إلى97 مدعيا عاما في عام 2003. وبالرغم من أهمية التعيينات التي جاءت لسد النقص، الذي كانت تعاني منه دوائر النيابة العامة، إلا أن التعيينات لم تتم حسب معياري الخبرة والكفاءة. ولهذا السبب تعالت الأصوات المطالبة بوقف هذه التعيينات، والبحث عن آلية تضمن فرض رقابة على التعيين في سلك النيابة العامة.

8-2-5 تراجع أداء السلطة التنفيذية تحت وطأة القمع الإسرائيلي

تأثر عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية سلبا، بسبب إعادة احتلال قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية. فقد تشوش عمل معظم الوزارات، كما دمرت معظم مقرات الأجهزة الأمنية، ولم يتمكن أفرادها من مواصلة أعمالهم لفترات طويلة. ومع ذلك، فقد تمكنت بعض الوزارات من التعامل مع الأزمة بجدية، ونجحت في إنجاز قدر مهم من الأعمال المنوطة بها، مثل: وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة. أما الوزارات الأخرى فلم يكن أداؤها بالمستوى المطلوب. فقد برزت أوجه قصور كثيرة في عمل معظم المؤسسات الحكومية خلال عام 2002، واستمر ذلك خلال عام 2003؛ بسبب غياب التنسيق بين هذه المؤسسات، وضعف الإمكانيات المادية واللوجستية، وحجم الأضرار البشرية والمادية، التي خلفته الإجراءات القمعية الإسرائيلية، واستمرار الاجتياحات للمدن الفلسطينية، وخاصة جنين ونابلس، والعديد من أحياء مدن ومخيمات قطاع غزة.

كما برزت خلال عام 2003 مستجدات عديدة أثرت في أداء السلطة التنفيذية أهمها، تعديل القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستحداث منصب رئيس الوزراء، ووضح القانون المعدل الصلاحيات المنوطة به. كما أعلن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حالة الطوارىء في أراضي السلطة الوطنية لمدة شهر، شكل خلالها حكومة ضيقة، أطلق عليها اسم "حكومة طوارىء". وتكرر تشكيل مجلس الوزراء الفلسطيني لثلاث مرات. كما تصاعدت الضغوط الداخلية والدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية، لغرض القيام بإصلاحات على مختلف الأصعدة، الأمنية والمالية والإدارية والقضائية.

في هذا السياق، قامت الحكومة خلال عام 2003 بعدة خطوات، على صعيد ترشيد الإدارة العامة والخدمة المدنية، فإلى جانب ما تضمنه القانون الأساسي من أحكام منظمة لإنشاء المؤسسات العامة وتعيين رؤسائها، أعلنت السلطة التنفيذية عن إلحاق عدد من الأجهزة والمؤسسات/السلطات العامة بالوزارات المعنية، مثل الهيئة العامة للبترول، واللجنة العليا للتمويل والاستثمار، وسلطتي الطيران المدني والموانيء البحرية، وديوان الفتوى والتشريع، وأجهزة الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني.

8-3 مؤشرات الجريمة والضحية[20]

تعتبر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة والضحية، التي توفرها معظم الأجهزة الإحصائية في العالم تعتبر من البيانات الاجتماعية المهمة، نظراً لما تقدمه من تقييم لمستوى التقدم الحاصل في الجانب القانوني، وانتشار الأمن الداخلي في البلد المقصود. ولذلك، عمدت هيئات ووكالات الأمم المتحدة إلى النظر بعين الأهمية لهذه البيانات، حيث أقر المؤتمر السادس

[20] يعتمد هذا القسم على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الجريمة والضحية، 2003، رام الله-فلسطين.

للأمم المتحدة العام 1980 (حول وسائل منع الجريمة ومعاملة المجرمين)، حاجة المجتمع الدولي إلى توفير إحصاءات حول الجريمة، ونظم العدالة الجنائية (قرار رقم 2)، وإلى إيراد مجموعة من المتغيرات، التي من المفترض توفيرها للهيئات الدولية، التي تتولى عملية المقارنة لهذه المتغيرات على المستوى الدولي.

وعلى المستوى الفلسطيني، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ منتصف العام 1996 بجمع البيانات الإحصائية للأفعال الإجرامية وتنميطها ونشرها. كذلك، بدأ الجهاز بتنفيذ مسوح الضحية، حيث تم تنفيذ أول مسح للضحية في فلسطين العام 1996، ومن ثم العام 1999، ومن المتوقع الاستمرار في تنفيذه كل ثلاث سنوات. ومن أهم الإيجابيات لتنفيذ هذه المسوح هو التعرف إلى حجم الأفعال الإجرامية وتوزيعها، ليس من المؤسسة التي تقوم بتسجيل إداري للفعل الإجرامي، وإنما من الضحية التي وقعت نتيجة هذا الفعل.

8-3-1 ارتفاع عدد الأفعال الإجرامية المبلَّغ عنها (1998-2003)

شهد عام 2003 ارتفاعا ملموسا بعدد الأفعال الإجرامية المبلّغ عنها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت 17,565 فعلا إجراميا، بينما بلغت في عامي 2001 و2002 : 14,947، و12,233 فعلاً إجرامياً على التوالي. وتجدر الملاحظة هنا، أن هذا العدد قد اقترب من أعداد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها قبل الانتفاضة، حيث بلغت مثلاً هذه الأفعال في الأعوام 1999 و2000 حوالي 21,426 و15,867 فعلا إجراميا على التوالي. لا يعود هذا الارتفاع إلى تراجع في العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة، الذي أدى إلى تدمير مقرات الشرطة والأجهزة الأمنية والسجون ومراكز التوقيف، بل يمكن إرجاعه إلى تأقلم الأجهزة الأمنية على العمل في ظل هذه الظروف المعقدة، وإلى زيادة في توجه المواطنين إلى التبليغ لأجهزة الأمن، والاستعانة بها في أجواء تزايد فيها تدهور الأمن الداخلي، ونرى ذلك الارتفاع واضحا أيضا بالنسبة لأعداد الموقوفين في السجون، مقارنة بالعام 2002.

وإذا نظرنا إلى الأفعال الإجرامية المبلّغ عنها في العام 2003، نجد أن جرائم الاعتداء شكلت (30.1%)، والسرقة (20.5%)، والاحتيال والتزوير (12.9%) من إجمالى الجرائم، حيث تتوزع بقية الأفعال الإجرامية على الخطف، ومحاولة الخطف والإيذاء والتهديد...الخ. ويلاحظ أن جرائم الاعتداء كانت هي الأعلى خلال السنوات الماضية أيضا، حيث كانت 32.5%، و36.7%،و 36.6%، و29.9%، و29.2% للأعوام 2002، و2001، و2000، و1999، و1998 على التوالي .وإذا نظرنا إلى الجرائم المتعلقة بالمال (السرقة والاحتيال والتزوير)، نرى أنها تشكل 33.4% من إجمالي الجرائم المبلّغ عنها، مقابل21.7% عام 1999، ويمكن أن نعزو هذا الارتفاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان نتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي. ومن خلال تقييمات الشرطة الفلسطينية، فإن الجريمة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، لا تأخذ شكل الجريمة المنظمة، وإنما ترتكب بشكل ارتجالي، وفي غالبها على خلفية سوء الوضع الاقتصادي.

8-3-2 تزايد عدد الموقوفين في السجون الفلسطينية

بلغ عدد الأشخاص الذين تم إيقافهم في السجون في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2003، (3,121) موقوفاً، منهم 28.2% تم توقيفهم على ذمة جرائم الاعتداء، و20.7% منهم تم توقيفهم على ذمة جرائم تتعلق بالسرقة، بينما بلغ هذا العدد 2,378 موقوفا في العام 2002ً، منهم 26.0% على ذمة جرائم الاعتداء، و22.3% على ذمة جرائم السرقة (راجع جدول 8-1 في الملحق).

8-3-3 ازدياد في نسبة المحكومين من إجمالي الموقوفين 1996-2003

بلغ عدد المحكومين في الضفة الغربية وقطاع غزة 1,164 محكوماً في العام 2003، وبلغ 711 محكوماً في العام 2002 ، بينما بلغ هذا العدد 1,686 و1,842، و1,871، و1,636 و1,371 للأعوام 1997، و1998، و1999، و2000، و2001 على التوالي.

وعند مقارنة الموقوفين بالمحكومين للفترة نفسها، يلاحظ أن 37.3% من الموقوفين في العام 2003 قد تمت محاكمتهم على ذمة القضايا التي أدينوا بها، مقارنة بـ 29.9%، و31.6%، و31.2% للأعوام 2002، و2001، و2000، على التوالي (راجع جدول 8-2). ويشير هذا الارتفاع في نسبة المحكومين من إجمالي الموقوفين في سنوات 2000، و2001، و2002 إلى تحسن في أداء الجهاز القضائي والأجهزة الأمنية؛ لأننا نرى في هاتين السنتين تراجعاً واضحاً في أعداد الموقوفين والمحكومين في السجون الفلسطينية. فمثلا بلغ معدل عدد الموقوفين في الشهر في عامي 2003، و2002: 260.1، و198.2 على التوالي مقارنة بـ 675.6، و631.3 للأعوام 1997، و1999، وهذا الأمر ينطبق على المحكومين أيضا، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ما تعرضت له المقرات الأمنية الفلسطينية والسجون من تدمير، وقصف إسرائيلي متكرر خلال سنوات انتفاضة الأقصى، مما وضع السلطة أمام صعوبات بالغة في سجن المحكومين، أو الموقوفين في ظروف وأماكن آمنة، واضطرها في بعض الأحيان إلى إطلاق سراحهم دون استكمال الإجراءات القضائية بحقهم، هذا إضافة إلى أن الشرطة الفلسطينية لا تستطيع في ظل هذه الأوضاع العمل خارج مناطق (أ)؛ بسبب المعوقات الإسرائيلية، وكان من نتائج ذلك زيادة في قوة القضاء العشائري ودوره، ولجان الإصلاح والتنظيمات.

8-3-4 انخفاض عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية عامي 2002 و2003

بلغ عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية 647 حدثاً عام 2003، منهم 254 في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وبلغ عدد الإناث منهم خمس إناث فقط. بالمقابل كان هذا العدد 976 حدثا عام 2001، منهم 443 في الضفة الغربية، و533 في قطاع غزة، وبلغت نسبة الإناث منهم 1.9%. وفي العام 2000، كان هذا العدد 1,054 حدثاً، منهم 522 في محافظات الضفة الغربية، و532 في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة الإناث منهم 2.5.

وبالنسبة لعلاقة حجم الأسرة بجنوح الأحداث المتهمين، نرى أن 58.7% ينتمون لأسر تتكون من ثمانية أفراد فما فوق، و33.9% لأسر تتكون من 5-7 أفراد، بينما نجد أن 7.4% فقط تتكون أسرهم من أربعة أفراد فأقل.

وبلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية، في الضفة الغربية وقطاع غزة 309 حدثا في عام 2003، منهم 55 في الضفة الغربية، و254 في قطاع غزة، وتشكل الإناث ما نسبته 7.4% منهم، بينما كان هذا العدد 248 حدثاً العام 2002، منهم 60 في الضفة الغربية، و188 منهم في قطاع غزة، وشكلت الإناث ما نسبته8.1% منهم. ويتركز معظم هؤلاء الأحداث في الفئة العمرية 16-18 عاما، حيث بلغت نسبتهم 60.2، و65.3%، و63% في الأعوام 2003، و2002، و2001 على التوالي. وعند النظر إلى المستوى التعليمي نلاحظ أن 36.6% من الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية عام 2003، هم ممن أنهوا المرحلة الإعدادية فقط.

ملاحظات على وضع الأحداث في الأراضي الفلسطينية:

1. لا توجد محاكم خاصة بقضايا الأحداث، إنما تقوم المحاكم المختلفة أثناء النظر في القضايا المختلفة بالبت بها بصفتها محكمة أحداث، عندما تكون القضية متعلقة بحدث فإن المحكمة بهذه الحالة تنعقد بصفتها محكمة أحداث، هذا إضافة إلى أنه لا تراعى السرية في جلسات محاكمة الأحداث، والتي نصت عليها التوصيات الدولية،
2. لا يفصل بين الأحداث المحتجزين الذين لم يحاكموا (الموقوفين)، والذين أدينوا في المؤسسات الإصلاحية، وهذا مخالف لقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث.
3. هناك جهات عدة تقوم بتحويل أحداث إلى المراكز الإصلاحية، مع أن هذا من اختصاص المحكمة وحدها.

8-3-5 استمرار التراجع في عدد القضايا الواردة والمفصولة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2003:

بلغ عدد القضايا التي وردت إلى المحاكم النظامية المختلفة 77,735 قضية في العام 2003، في حين كان هذا العدد 51,012 قضية في العام 2002 . وعند مقارنة هذه الأعداد بأعداد القضايا التي تم الفصل بها، يلاحظ أنه تم الفصل بـ: 75,403، و46,385 للعامين: 2003، 2002 على التوالي (راجع جدول 8-3).

وعلى الرغم من أن هناك تفاوتاً في عدد القضايا التي ترد إلى المحاكم، والتي يتم الفصل بها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسبة الفصل من مجموع القضايا التي ترد إلى المحاكم في العام نفسه، والتي تدور من العام السابق، قد حصل فيها تراجع ملحوظ خلال الأعوام الخمسة الماضية. فقد بلغت هذه النسب: 39.4% عام 2003، و28.5 في عام 2002، و45.6% في عام 2001، و49% في عام 2000، و51.8% في عام 1999.

وإذا نظرنا بتفصيل إلى عام 2003، نجد أن نسبة الفصل في القضايا الواردة إلى المحاكم هذا العام، والمدورة من العام الماضي، قد بلغت 24.6% في الضفة الغربية، بينما بلغت النسبة في قطاع غزة 77.9% للعام نفسه، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى معوقات الاحتلال، حيث تتعرض معظم مدن وقرى الضفة الغربية لاجتياحات متكررة من قبل الجيش الإسرائيلي، بعد أن اجتاحها فيما يسمى بعملية " السور الواقي " عام 2002 وما تلاها من أحداث، هذا إضافة إلى سوء توزيع القضاة، فهناك عدد متساوٍ من القضاة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من التفاوت الكبير في عدد السكان، والقضايا التي تعرض أمام المحاكم في المنطقتين، وهناك أيضاً سوء توزيع بين المحاكم في المحافظات، أي على مستوى المنطقة، ويعتبر الجزء الذي لا يتم الفصل به من مجموع القضايا معلقاً للعام الذي يليه. بذلك يمكن القول إن هناك ضعفاً في الجهاز القضائي، الذي لا يتحمل عبء عدد القضايا الهائل الذي يعرض عليه، وقد يكون هذا الضعف نتيجة لقلة الكادر، أو صعوبات في النظام القضائي نفسه، وطريقة تعامل السلطة التنفيذية معه.

أهم المعوقات التي تعاني منها المحاكم والجهاز القضائي الفلسطيني:

هناك العديد من الصعوبات والمعوقات، التي تعاني منها المحاكم الفلسطينية والجهاز القضائي، بعضها جاء نتيجة الظروف والأوضاع التي صاحبت أحداث انتفاضة الأقصى، وبعضها الآخركان قائما قبل هذا الوضع، ونرى أن أهم هذه الصعوبات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. هناك ازدواجية في النظام القانوني والقضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا من أهم الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها المحاكم الفلسطينية والجهاز القضائي بشكل عام، فالتشريعات والقوانين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تنتمي لنظام قانوني مختلف، فالأولى كانت تابعة للأردن وتخضع لتشريعاتها، بينما بقي القطاع تحت الإدارة العسكرية المصرية، مع الاحتفاظ بمعظم قوانين الانتداب. لكن هناك خطوات قانونية قامت بها السلطة، وحدت إلى حد كبير التشريعات التي تعالج تشكيل المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة واختصاصاتها، لكن هذا لم يؤد إلى توحيد كامل لتشريعات القضاء في الأراضي الفلسطينية.

في شهر يونيو 2000، أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا رئاسيا، شكل بموجبه مجلس القضاء الأعلى لجميع محافظات الوطن، وبالمصادقة على قانون تشكيل المحاكم النظامية سنة 2001، أصبح مجلس القضاء الأعلى صاحب الصلاحية في إدارة شؤون القضاء، وهذا يشكل تطوراً مهماً جداً، مع أن المجلس لا يزال يعاني من كثير من العوائق.

2. أعاقت الأوامر العسكرية الإسرائيلية تطور السلطة القضائية، وأفرغت القوانين والتشريعات التي كانت قائمة من مضمونها.

3. استمرار تدخل جهات غير قضائية رسمية وغير رسمية، في الكثير من قضايا المواطنين، مما يشكل تعديا على صلاحيات الجهاز القضائي.

4. نقص عدد القضاة إذا ما قورن بالعدد الكبير نسبيا للقضايا التي ترد إلى المحاكم. فمثلا نرى أنه في عام 2001، فصل 100 قاضٍ في6,385 قضية، أي بمعدل 463.9 قضية للقاضي الواحد.

5. هناك بعض الصعوبات التي يعاني منها الجهاز القضائي الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، من أهمها: عرقلة الحصار الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتنقل القضاة، وطواقم موظفي المحاكم، والمحامين، والمواطنين أطراف الدعاوى والشهود، وأيضا اجتياح معظم مدن الضفة الغربية، الذي أدى إلى شلل المؤسسات العامة والخاصة لفترة طويلة نسبياً ومن ضمنها المحاكم، حيث ترتب على ذلك تأخير الفصل في القضايا المنظورة أمام الحاكم.

المراجـــــع

البنك الدولي، 2004. أربع سنوات من الانتفاضة والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية- ملخص. نقلا عن الصفحة الالكترونية للبنك الدولي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2000. المسح الصحي -2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2001. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2002 أ. مسح التغذية-2002. مؤتمر الإعلان عن النتائج الأولية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 أ. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة العاشرة، تموز- أيلول 2004. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ب. إحصاءات الثقافة- 2003. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ج. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2003. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 د. مسح ظروف العمل: أيار- حزيران 2004، المؤتمر الصحفي. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ه. مسح الكمبيوتر والانترنت والهاتف النقال 2004، المؤتمر الصحفي. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 و. مسح الشباب 2003- النتائج الأساسية، المؤتمر الصحفي. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ز. مسح الوصول للخدمات الصحية 2003- النتائج الأساسية، المؤتمر الصحفي. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ح. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة (2000، 2002). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ط. قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 2004 ي. **قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية**. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، 2004. الفلسطينيون الأشد فقرا في ظل الأزمة الاقتصادية. رام الله- فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1995 أ. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي-1995/1994، رقم (1). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 1996. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995، رقم (2). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 1997. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996، رقم (3). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 1998. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997، رقم (4). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــــ. 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله- فلسطين.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. التقارير السنوية (الثالث- التاسع).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 2002. الفقراء يتكلمون، نتائج بحث تقدير الفقر بالمشاركة. رام الله- فلسطين.

وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (1995-2001).

ـــــــــــــ. 2003. قاعدة بيانات الانتفاضة. الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة.

ـــــــــــــ. 2001. دراسة مقارنة حول وضع الخدمات الصحية خلال الانتفاضة. النتائج الأولية.

وكالة الغوث الدولية، 2004. نداءات الأنروا الطارئة، نداء 2004 ونداء 2005. نقلا عن الصفحة الالكترونية للأنروا.

الملحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 2-1: عقود الزواج ووقوعات الطلاق المسجلة في الاراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 1997-2003 [79]

جدول 2-2: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، 1997-2002 [80]

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة 2000-2003 [81]

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين حسب الجنس والمنطقة 2000، 2003 [82]

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2003 [82]

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2003 [82]

جدول 3-5: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الاراضي الفلسطينية حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2001، 2002، 2003 [83]

جدول 3-6: الأطباء المسجلون لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999، 2003 [84]

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2000، 2003 [84]

جدول 3-8: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الاراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000- 2003 [85]

جدول 3-9: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2003 [85]

جدول 3-10: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب رأيهم بحالتهم الصحية وبعض الخصائص الخلفية، 2003 [86]

جدول 3-11: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب تقييمهم لمعلوماتهم الصحية وبعض الخصائص الخلفية، 2003 [86]

جدول 3-12: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب السماع عن مفهوم الصحة الإنجابية وبعض الخصائص الخلفية، 2003 [87]

جدول 3-13: نسبة الاسر في الضفة والقطاع التي يتوفر لها خدمات صحية في نفس التجمع حسب نوع الخدمة والمنطقة 2003 [88]

جدول 3-14: التوزيع النسبي للافراد في الضفة والقطاع الذين احتاجوا خدمات صحية حسب تلقي الخدمة والمنطقة، 2003 [88]

جدول 3-15: نسبة الافراد في الضفة والقطاع الذين احتاجوا لتلقي خدمات صحية ولم يتلقوا الخدمة الصحية حسب أسباب عدم التلقي والمنطقة، 2003 [89]

جدول 3-16: نسبة الافراد في الضفة والقطاع الذين تلقوا خدمات صحية حسب الصعوبات التي واجهتهم لتلقي الخدمة والمنطقة، 2003 [90]

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2003 [90]

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 2001، 2002، 2003 [91]

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2004/2003 [92]

جدول 4–4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة خلال الفترة 1995/1994–2004/2003 [93]
جدول 4–5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [94]
جدول 4–6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995–2004/2003 [95]
جدول 4–7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [97]
جدول 4–8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [98]
جدول 4–9: توزيع المعلمين حسب المؤهل العلمي والجنس خلال الفترة 1995/1994–2000/1999، 2002/2001– 2004/2003 [99]
جدول 4–10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994–2003/2002 [100]
جدول 4–11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994– 2003/2002 [101]
جدول 4–12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994 –2004/2003 [102]
جدول 4–13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [103]
جدول 4–14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [104]
جدول 4–15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [105]
جدول 4–16: توزيع العاملين في التدريس في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية للأعوام الدراسية 1995/1994–2004/2003 [106]
جدول 5–1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة – 2003 [107]
جدول 6–1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1995–2003 [108]
جدول 6–2: عدد المباني المتضررة في الاراضي الفلسطينية حسب نوع المبنى والمحافظة /المنطقة من 2000/9/28 حتى 2004/8/31 [109]
جدول 7–1: أهم التغيرات لبعض المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الاراضي الفلسطينية، 1999–2003 [110]
جدول 7–2: معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996–2003 [111]
جدول 8–1: الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الاراضي الفلسطينية حسب نوع الفعل الإجرامي والمنطقة، 1996–2003 [112]
جدول 8–2: الموقوفون والمحكومون في السجون في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1998–2003 [113]
جدول 8–3: قضايا المحاكم النظامية في الاراضي الفلسطينية حسب المرحلة القانونية والمنطقة، 1998–2003 [114]

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة 2000-2003

Table 3-1: Distribution of Reported Live Births in the WBGS By Region and Governorate 2000- 2003

Region and Governorate	2003		2002		2001		2000		المنطقة والمحافظة
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
West Bank	**58.5**	**59,421**	**55.8**	**52,670**	**59.2**	**54,791**	**58.8**	**54,718**	الضفة الغربية
Jenin	7.1	7,208	7.9	7,454	8.2	7,595	8.0	7,461	جنين
Tulkarm	3.9	4,001	4.3	4,094	4.2	3,932	4.6	4,306	طولكرم
Qalqiliya	9.4	9,574	2.5	2,360	2.7	2,506	2.3	2,403	قلقيلية
Salfit	2.5	2,568	1.6	1,510	1.7	1,620	1.6	1,442	سلفيت
Nablus	1.7	1,713	8.2	7,786	8.3	7,766	8.6	7,998	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	6.6	6,700	6.1	5,699	6.9	6,399	8.5	7,918	رام الله والبيرة
Jerusalem (J2)	1.2	1,267	2.5	2,353	3.1	2951	0.3	276	القدس (خارج
Jericho	2.3	2,381	1.4	1,283	1.1	1,109	1.3	1,250	أريحا
Bethlehem	4.8	4,878	4.9	4,643	5.1	4,731	5.6	5,209	بيت لحم
Hebron	18.8	19,131	16.4	15,488	17.4	16,182	17.7	16,455	الخليل
Gaza Strip	**41.5**	**42,226**	**44.2**	**41,736**	**40.8**	**37,735**	**41.2**	**38,277**	**قطاع غزة**
North Gaza	7.3	7,413	7.5	7,107	7.1	6,591	7.2	6,693	شمال غزة
Gaza	16.0	16,256	16.8	15,838	15.9	14,764	16.2	15,071	غزة
Deir Al-Balah	5.6	5,739	6.1	5,796	5.5	5146	5.4	5,013	دير البلح
Khan Yunis	7.8	7,894	8.3	7,810	7.9	7,385	7.7	7,203	خانيونس
Rafah	4.8	4,924	5.5	5,185	4.1	3,849	4.6	4,297	رفح
WBGS	**100**	**101,647**	**100**	**94,406**	**100**	**92,526**	**100**	**92,995**	**الضفة والقطاع**

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (2000، 2001، 2002، 2003).

Source: Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001, 2002, 2003).

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين
حسب الجنس والمنطقة 2000- 2003
Table 3-2: Life Expectancy at Birth by Sex and Region 2000- 2003

Region and Sex				المنطقة والجنس		السنة Year
الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		
إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	
72.2	70.7	71.5	70.4	72.6	71.0	2000
72.4	70.9	71.7	70.6	72.3	71.1	2001
72.6	71.1	71.9	70.8	73.0	71.3	2002
72.7	71.2	72.0	70.9	73.1	71.4	2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الفلسطينيون في نهاية العام 2004. رام الله- فلسطين.

Source: PCBS, 2005. Paletinian at the End of Year 2004.

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة
الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000- 2003
Table 3-3: Infant Mortality Rates in the WBGS by Region 2000 – 2003

Year السنة				المنطقة Region	
2003	2002	2001	2000		
11.2	18.4	8.7	9.6	WB	الضفة الغربية
24.0	23.3	22.9	22.0	GS	قطاع غزة
16.5	20.5	14.5	14.8	WBGS	الضفة والقطاع
	29			Jordan	الأردن (1999)
	51			Egypt	مصر (1999)

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2001، 2002، 2003).

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001, 2002, 2003).
Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ
عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000- 2003
Table 3-4: Child Mortality Rates in the WBGS by Region 2000- 2003

Year السنة				المنطقة Region	
2003	2002	2001	2000		
14.5	21.0	11.9	12.8	WB	الضفة الغربية
27.4	27.0	27.9	25.8	GS	قطاع غزة
20.0	23.7	18.5	18.2	WBGS	الضفة والقطاع

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2001، 2002، 2003).

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001, 2002, 2003).

جدول 3-5: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الضفة والقطاع
حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2001، 2002، 2003

Table 3-5: Percentage Distribution of Reported Children Deaths (0-4 years) in the WBGS by some Selected Causes and Sex, 2001-2002, 2003

Cause of Death	كلا الجنسين Both Sexes			اناث Females			ذكور Males			سبب الوفاة
	2003	2002	2001	2003	2002	2001	2003	2002	2001	
Malnutrition & Metabolic Disorders	2.0	1.4	2.2	2.3	1.8	2.8	1.7	1.1	1.7	سوء التغذية والغدد
Brain & cerebrovascular diseases	0.3	0.5	0.6	0.4	0.4	0.7	0.2	0.6	0.6	أمراض الدماغ والأعصاب
Cerebral Palsy	1.6	1.8	2.5	1.6	2.0	2.3	1.6	1.6	2.6	الشلل الدماغي
Diseases of Heart & Arteries	1.7	1.3	1.7	0.9	1.2	2.0	2.3	1.5	1.4	أمراض القلب والشرايين
Respiratory System Diseases	5.1	4.1	6.3	4.9	3.9	6.7	5.3	4.2	6.0	أمراض الجهاز التنفسي
Conditions in the prenatal period	48.4	56.6	30.2	46.9	55.4	26.9	49.7	57.5	33.1	أسباب متعلقة بما قبل الولادة
Congenital Anomalies	14.4	16.1	21.9	14.8	16.7	22.1	14.0	15.6	21.7	تشوهات خلقية
Sudden Death	4.8	4.7	4.9	5.3	5.0	4.8	4.4	4.5	5.0	الموت المفاجئ
Transport Accident	1.9	1.2	2.2	2.0	0.7	2.3	1.8	1.5	2.0	حوادث الطرق
Other Accidents	2.7	2.3	1.9	2.7	2.5	1.6	2.7	2.2	2.1	حوادث أخرى
Septicaemia	5.4	4.0	5.1	4.7	4.0	5.3	6.1	4.1	5.0	تسمم الدم
Others	11.7	6.0	20.5	13.5	6.4	22.5	10.2	5.6	18.8	أخرى
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2001، 2002، 2003)

Source: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2001, 2002, 2003).

جدول 3-6: الأطباء المسجلين لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999- 2003

Table 3-6: Reported Physicians per 100,000 Population in the WBGS 1999- 2003

Year			السنة		المنطقة
2003	2002	2001	2000	1999	Region
100	98.5	98.6	96	84.4	الضفة الغربية WB
240	216.4	228.2	219	206.5	قطاع غزة GS
150	141.5	145.6	140	128	الضفة والقطاع WBGS
158					الأردن (1997) Jordan
202					مصر (1997) Egypt
191					لبنان (1997) Lebanon
459					إسرائيل (1997) Israel

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السجلات الإدارية (1999- 2003).
ماس. المراقب الاجتماعي، عدد رقم 3، 2000.

Sources: PCBS. Adminstration Records (1999-2003).
MAS. Social Monitor (No. 3), 2000.

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الضفة والقطاع حسب المنطقة 2000- 2003

Table 3-7: Total Number of Hospital Beds and Ratio per 1,000 Population in the WBGS by Region, District and Year 2000- 2003

Year				السنة				المنطقة
2003		2002		2001		2000		
المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	Region
1.2	2,860	1.3	2,957	1.3	2,726	1.2	2,369	الضفة الغربية WB
1.6	2,103	1.6	2,043	1.5	1,796	1.6	1,807	قطاع غز GS
1.4	4,963	1.4	5,000	1.4	4,522	1.3	4,176	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السجلات الإدارية (2000، 2001، 2002، 2003).

Sources: PCBS. Adminstration Records (2000, 2001, 2002, 2003).

جدول 3-8: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الضفة والقطاع

حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000 - 2003

Table 3-8: Distribution of Primary Health Care Centers in the WBGS by Supervised Authority and Region 2000 - 2003

Region and Authority						المنطقة وجهة الإشراف			السنة
WBGS	الضفة والقطاع		GS	قطاع غزة		WB	الضفة الغربية		
وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	وكالة الغوث UNRWA	غير حكومي NGOs	حكومي Gov.	Year
51	185	359	17	40	43	34	145	316	2000
51	185	373	17	40	44	34	145	329	2001
53	185	375	17	40	47	36	145	328	2002
51	177	391	17	32	54	34	145	337	2003

المصدر: وزارة الصحة. التقارير السنوية (2000، 2001، 2002، 2003).

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (1999, 2000, 2002, 2003).

جدول 3-9: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر

حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2002

Table 3-9: Percentage distribution of persons 4 years and above by type of health insurance and region 2000, 2002

Health Insurance Type	الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		نوع التأمين
	2002	2000	2002	2000	2002	2000	
Governmental	**48.4**	**27.9**	54.4	37.9	44.4	22.3	حكومي
UNRWA	**11.6**	**14.8**	19.2	24.2	6.6	9.4	وكالة
Private	**9.6**	**11.0**	1.2	0.3	15.3	17.1	خاص
Other	**4.7**	**6.7**	9.1	13.2	1.6	3.0	أخرى
Without	**25.7**	**39.6**	16.1	24.4	32.1	48.2	بدون تأمين

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2003. قاعدة بيانات احصاءات الصحة. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2003. Health Survey data base. Ramallah – Palestine.

جدول 3-10: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب رأيهم بحالتهم الصحية وبعض الخصائص الخلفية، 2003

Table 3-10: Percentage Distribution of Youth Aged (10-24) Years by their Opinion About their Health Status and Selected Background Characteristics, 2003

Background Characteristics	Health Status الحالة الصحية						الخصائص الخلفية
	Sychological Health الصحة النفسية			Physical Health الصحة الجسدية			
	سيئة Poor	متوسطة Moderate	جيدة Good	سيئة Poor	متوسطة Moderate	جيدة Good	
Region							المنطقة
WBGS	5.1	23.1	71.8	1.0	11.2	87.8	الضفة والقطاع
West Bank	5.8	23.8	70.4	1.3	11.1	87.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	3.9	21.9	74.2	0.7	11.2	88.1	قطاع غزة
Sex							الجنس
Males	5.0	19.7	75.3	1.5	9.5	89.0	ذكور
Females	5.2	26.6	68.2	0.6	12.9	86.5	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Youth Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-11: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب تقييمهم لمعلوماتهم الصحية وبعض الخصائص الخلفية، 2003

Table 3-11: Percentage Distribution of Youth Aged (10-24) Years by Evaluation of their Health Knowledge and Selected Background Characteristics, 2003

Background Characteristics	Evaluation of their Health Knowledge تقييم المعلومات الصحية						الخصائص الخلفية
	الأمراض المنقولة جنسيا Sexually Transmitted Diseases			الصحة النفسية Psychological Health			
	منعدمة Lacking	غير كافية Inadequate	كافية Adequate	منعدمة Lacking	غير كافية Inadequate	كافية Adequate	
Region							المنطقة
WBGS	40.0	39.1	20.9	35.2	38.9	25.9	الضفة والقطاع
West Bank	35.3	42.4	22.3	31.8	41.1	27.1	الضفة الغربية
Gaza Strip	47.6	33.7	18.7	40.9	35.3	23.8	قطاع غزة
Sex							الجنس
Males	42.4	36.9	20.7	41.1	36.8	22.1	ذكور
Females	37.5	41.4	21.1	29.0	41.1	29.9	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Youth Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-11:(تابع): التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب تقييمهم لمعلوماتهم الصحية وبعض الخصائص الخلفية، 2003

Table 3-11 (CONT.): Percentage Distribution of Youth Aged (10-24) Years by Evaluation of their Health Knowledge and Selected Background Characteristics, 2003

Background Characteristics	Evaluation of their Health Knowledge			تقييم المعلومات الصحية			الخصائص الخلفية
	الوقاية من الأمراض المعدية Prevention of Infectious Diseases			التغذية المتوازنة Balanced Diet			
	منعدمة Lacking	غير كافية Inadequate	كافية Adequate	منعدمة Lacking	غير كافية Inadequate	كافية Adequate	
Region							**المنطقة**
WBGS	24.3	39.3	36.4	26.9	33.9	39.2	الضفة والقطاع
West Bank	21.2	41.0	37.8	23.6	36.6	39.8	الضفة الغربية
Gaza Strip	29.7	36.3	34.0	32.6	29.4	38.0	قطاع غزة
Sex							**الجنس**
Males	30.0	39.3	30.7	34.8	36.2	29.0	ذكور
Females	18.5	39.2	42.3	18.6	31.6	49.8	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Youth Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-12: التوزيع النسبي للشباب (10-24) سنة حسب السماع عن مفهوم الصحة الإنجابية وبعض الخصائص الخلفية، 2003

Table 3-12: Percentage Distribution of Youth Aged (10-24) Years by Hearing About the Concept of Reproductive Health and Selected Background Characteristics, 2003

Background Characteristics	المجموع Total	السماع عن مفهوم الصحة الإنجابية Hearing About the Concept of Reproductive Health		الخصائص الخلفية
		لم يسمع Do not Hear	سمع Heard	
Region				**المنطقة**
WBGS	**100**	74.3	25.7	الضفة والقطاع
West Bank	**100**	72.2	27.8	الضفة الغربية
Gaza Strip	**100**	77.9	22.1	قطاع غزة
Sex				**الجنس**
Males	**100**	80.2	19.8	ذكور
Females	**100**	68.2	31.8	إناث

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Youth Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-13: نسبة الأسر في الضفة والقطاع التي يتوفر لها خدمات صحية في نفس التجمع حسب نوع الخدمة والمنطقة 2003

Table 3-13 : Percentage of Households in the WBGS With Health Services at the Same Locality by Type of Health Service and Region, 2003

Type of Health Service	Region المنطقة		الضفة والقطاع WBGS	نوع الخدمة الصحية
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank		
Physician Clinic	94.4	81.1	**85.5**	عيادة طبيب
Health Center	97.7	92.6	**94.3**	مركز صحي
Hospital	66.2	25.2	**38.9**	مستشفى
Pharmacy	96.6	76.5	**83.2**	صيدلية
Mobile Clinic	2.5	18.8	**13.3**	عيادة متنقلة
Other	0.6	4.8	**3.4**	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الوصول للخدمات الصحية 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Access to Health Services Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-14: التوزيع النسبي للأفراد في الضفة والقطاع الذين احتاجوا خدمات صحية حسب تلقي الخدمة والمنطقة، 2003

Table 3-14: Percentage Distribution of Persons in the WBGS Who Need Health Services by Receiving Service and Region, 2003

Region	المجموع Total	لم يتلقى الخدمة Didn't Receive Health Services	تلقى الخدمة Received Health Services	المنطقة
WBGS	**100**	11.1	88.9	**الضفة والقطاع**
West Bank	**100**	8.3	91.7	الضفة الغربية
Gaza Strip	**100**	16.5	83.5	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الوصول للخدمات الصحية 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Access to Health Services Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-15: نسبة الأفراد في الضفة والقطاع الذين احتاجوا لتلقي خدمات صحية ولم يتلقوا الخدمة الصحية حسب أسباب عدم التلقي والمنطقة، 2003

Table 3-15: Percentage of Persons in the WBGS Who Need Health Services and did not Receive it by Reason and Region, 2003

Reason for not Receiving Health Services	Region المنطقة		الضفة والقطاع WBGS	السبب في عدم تلقي الخدمة
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank		
Service not Available in the Region	8.9	30.6	**19.7**	الخدمة غير متوفرة في المنطقة
Service not Available at that time	8.4	31.6	**19.9**	الخدمة غير متوفرة وقت الحاجة
Waiting too Long at Center	14.8	28.7	**21.7**	الانتظار الطويل في المركز
Busy	7.4	25.6	**16.4**	الانشغال
High Cost	10.9	56.0	**33.3**	التكاليف عالية
Don't know where to go	3.7	15.3	**9.4**	لم اعرف إلى أين اذهب
Don't want to receive treatment	84.6	21.3	**53.2**	عدم وجود رغبة لتلقي العلاج
Israeli Measures\ Closure	0.7	12.3	**6.5**	الإغلاق / الإجراءات الإسرائيلية
Difficulty to Reach Service	4.5	18.3	**11.3**	صعوبة الوصول إلى مكان الخدمة
Transportation not available	0.0	7.1	**3.5**	عدم توفر مواصلات
Staff not Available	11.3	17.3	**14.3**	عدم وجود كادر طبي

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الوصول للخدمات الصحية 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Access to Health Services Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 3-16: نسبة الأفراد في الضفة والقطاع الذين تلقوا خدمات صحية حسب الصعوبات التي واجهتهم لتلقي الخدمة والمنطقة، 2003

Table 3-16: Percentage of Persons in the WBGS Who Received Health Services by Difficulties they Faced and Region, 2003

Difficulties	Region المنطقة		الضفة والقطاع WBGS	الصعوبات
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank		
Take an Appointment	4.0	10.5	**8.5**	تحديد موعد
Contact the Doctor	7.3	4.7	**5.5**	الاتصال بالطبيب
Wait For Long Time	18.3	34.7	**29.5**	الانتظار الطويل في المركز
Service Not Available\ Closed	2.4	2.4	**2.4**	الخدمة غير متوفرة /مغلقة
Service Not Available in the Region	3.9	8.8	**7.3**	الخدمة غير موجودة في المنطقة
Transportation	2.9	15.4	**11.4**	المواصلات
Israeli Closure	0.4	15.9	**11.0**	الإغلاق الإسرائيلي
No Staff	11.1	4.5	**6.6**	عدم وجود كادر طبي
Medications Deficiency	38.5	24.4	**28.9**	نقص الأدوية
Specialist is not available	11.6	15.2	**14.0**	الطبيب المختص غير موجود
Equipments Deficiency	7.0	7.0	**7.0**	نقص المعدات الطبية
Other	0.0	0.4	**0.3**	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2004. مسح الوصول للخدمات الصحية 2003 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

Source: PCBS 2004. Access to Health Services Survey 2003 – Main findings. Ramallah – Palestine.

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2003

Table 4-1: Palestinian Population (15 years and over) by Educational Attainment, Region and Sex, 2003

Educational Attainment	WBGS الضفة والقطاع			Gaza Strip قطاع غزة			West Bank الضفة الغربية			الحالة التعليمية
	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	
Illiterate	**8.1**	**12.6**	**3.7**	8.1	11.9	4.2	8.2	12.9	3.5	أمي
Can Read and Write	**8.0**	**7.8**	**8.2**	7.2	6.1	8.3	8.4	8.7	8.1	ملم
Elementary	**19.3**	**18.3**	**20.2**	17.3	16.3	18.3	20.3	19.4	21.1	ابتدائي
Preparatory	**33.6**	**33.2**	**34.0**	31.6	32.1	31.4	34.6	33.8	35.5	إعدادي
Secondary	**19.5**	**19.0**	**20.0**	24.7	25.4	23.9	16.8	15.6	17.9	ثانوي
Associate Diploma	**4.4**	**4.4**	**4.5**	3.9	3.9	3.9	4.7	4.6	4.8	دبلوم متوسط
Bachelor and Above	**7.1**	**4.7**	**9.4**	7.2	4.3	10	7.0	5.0	9.1	بكالوريوس وأعلى
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. رام الله– فلسطين.

Sources: PCBS, 2003. Labour Survey 2002 Database. Ramallah- Palestine.

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر)

حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 2001، 2002، 2003

Table 4-2: Literacy Rate of Palestinian Population (15 Years and Over) by Age, Sex and Region, 2001, 2002, 2003

Age and Sex	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			العمر والجنس
	2003	2002	2001	2003	2002	2001	2003	2002	2001	
Both Sexes										**كلا الجنسين**
15-19	98.9	98.8	98.8	98.6	98.3	98.4	99.1	99.1	99.1	19-15
20-24	98.4	98.3	98.5	98.1	97.9	98.2	98.6	98.6	98.7	24-20
25-34	98.2	97.9	97.7	98.0	97.5	97.3	98.3	98.2	97.9	34-25
35-44	96.3	95.9	95.2	97.0	96.2	95.5	96.0	95.7	95.1	44-35
45-54	68.9	87.9	85.4	68.0	89.4	87.2	69.4	87.0	84.5	54-45
55-64		62.8	56.5		58.7	51.8		64.7	58.6	64-55
65+		33.8	33.6		21.3	23.6		39.3	38.1	+65
Total	91.9	91.0	90.2	91.9	90.7	89.9	91.8	91.2	90.3	**المجموع**
Male										ذكر
15-19	98.8	98.8	98.9	98.4	98.4	98.4	99.1	99.1	99.2	19-15
20-24	98.6	98.7	98.6	98.3	98.1	98.3	98.8	99.1	98.8	24-20
25-34	98.8	98.5	98.4	98.7	98.1	97.6	98.9	98.7	98.8	34-25
35-44	98.5	98.1	97.9	98.5	97.7	97.7	98.5	98.4	98.0	44-35
45-54	86.6	96.8	96.0	84.2	96.8	95.4	87.7	96.8	96.3	54-45
55-64		86.6	83.8		86.8	84.0		86.5	83.7	64-55
65+		57.5	57.5		40.6	43.8		65.0	63.5	+65
Total	96.3	95.7	95.3	95.8	94.8	94.5	96.5	96.1	95.7	**المجموع**
Female										**أنثى**
15-19	99.0	98.8	98.8	98.7	98.3	98.5	99.2	99.1	98.9	19-15
20-24	98.2	97.9	98.4	97.9	97.7	98.0	98.3	98.1	98.5	24-20
25-34	97.6	97.3	97.0	97.3	96.9	97.1	97.8	97.6	96.9	34-25
35-44	94.1	93.5	92.3	95.5	94.5	93.1	93.4	93.0	91.9	44-35
45-54	52.8	78.7	74.8	53.3	81.9	79.0	52.5	77.0	72.6	54-45
55-64		43.3	34.5		36.5	27.2		46.4	37.0	64-55
65+		15.5	15.1		6.4	8.2		19.5	18.2	+65
Total	87.4	86.4	85.0	88.1	86.5	85.3	87.1	86.3	84.8	**المجموع**

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001-2003. رام الله- فلسطين.

ملاحظة: في العام 2003، الفئة العمرية 45-54 تمثل الفئة العمرية 45+.

Source: PCBS, 2002. Labor Force Survey 2001-2003 Database. Ramallah – Palestine.
Note In 2003, the age group 45-54 represents the age group 45+.

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 2004/2003-1995/1994

Table4-3: Distribution of Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2003/2004

Region and Scholastic Year	المجموع Total	Schools مدارس		رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
		ثانوية* Secondary*	أساسية Basic		
West Bank					**الضفة الغربية**
1994/1995	1559	294	842	423	1995/1994
1995/1996	1681	333	829	519	1996/1995
1996/1997	1698	368	825	505	1997/1996
1997/1998	1814	398	846	570	1998/1997
1998/1999	1925	427	881	617	1999/1998
1999/2000	1968	440	922	606	2000/1999
2000/2001	2011	448	967	596	2001/2000
2001/2002	2056	478	999	579	2001/2002
2002/2003	2065	518	1009	238	2003/2002
2003/2004	2254	556	1047	651	2004/2003
Gaza Strip					**قطاع غزة**
1994/1995	351	39	299	13	1995/1994
1995/1996	321	39	269	13	1996/1995
1996/1997	539	46	293	200	1997/1996
1997/1998	586	56	311	219	1998/1997
1998/1999	589	60	323	206	1999/1998
1999/2000	642	68	337	237	2000/1999
2000/2001	635	71	349	215	2001/2000
2001/2002	668	76	365	227	2002/2001
2002/2003	699	84	395	220	2003/2002
2003/2004	702	91	415	196	2004/2003
WBGS					**الضفة والقطاع**
1994/1995	1910	333	1141	436	1995/1994
1995/1996	2002	372	1098	532	1996/1995
1996/1997	2237	414	1118	705	1997/1996
1997/1998	2400	454	1157	789	1998/1997
1998/1999	2514	487	1204	823	1999/1998
1999/2000	2610	508	1259	843	2000/1999
2000/2001	2646	519	1316	811	2001/2000
2001/2002	2724	554	1364	806	2002/2001
2002/2003	2764	602	1404	758	2003/2002
2003/2004	2956	647	1462	847	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

* تشمل المدارس التي فيها مرحلة أساسية وثانوية معاً أو مرحلة ثانوية فقط.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine

* Includes schools with basic and secondary stages or secondary stage only.

جدول 4-4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة

خلال الفترة 1995/1994 – 2004/2003

Table 4-4: Distribution and Percentage of Schools and Kindergartens by Supervising Authority, 1994/1995 – 2003/2004

السنوات		الجهة المشرفة Supervising Authority				
		حكومة Government	وكالة UNRWA	خاصة/مدارس Private/Schools	خاصة/رياض أطفال Private/Kindergartens	المجموع Total
1995/1994	المدارس Schools	1084	259	131	436	1910
	%	56.75	13.56	6.86	22.83	100
1996/1995	المدارس Schools	1070	253	147	532	2002
	%	53.45	12.64	7.34	26.57	100
1997/1996	المدارس Schools	1113	261	158	705	2237
	%	49.75	11.67	7.06	31.52	100
1998/1997	المدارس Schools	1175	265	171	789	2400
	%	48.96	11.04	7.12	32.88	100
1999/1998	المدارس Schools	1230	265	196	823	2514
	%	48.93	10.54	7.80	32.73	100
2000/1999	المدارس Schools	1289	264	214	843	2610
	%	49.39	10.11	8.20	32.30	100
2001/2000	المدارس Schools	1344	263	228	811	2646
	%	50.79	9.94	8.62	30.65	100
2002/2001	المدارس Schools	1415	264	239	806	2724
	%	51.95	9.69	8.77	29.59	100
2003/2002	المدارس Schools	1493	269	244	758	2764
	%	54.02	9.73	8.83	27.42	100
2003/2004	المدارس Schools	1580	272	257	847	2956
	%	53.45	9.20	8.69	28.65	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عـدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/1995-2003/2004

Table 4-5: Distribution of Students in Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2003/2004

Region and Scholastic Year	المجموع Total	ثانوي Secondary	أساسي Basic	رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
West Bank					**الضفة الغربية**
1994/1995	418715	27678	355269	35768	1995/1994
1995/1996	446977	30647	372526	43804	1996/1995
1996/1997	475585	33993	397572	44020	1997/1996
1997/1998	508101	36190	422891	49020	1998/1997
1998/1999	537694	38121	447369	52204	1999/1998
1999/2000	567503	42041	474674	50788	2000/1999
2000/2001	587576	45484	495364	46728	2001/2000
2001/2002	608005	50970	512446	44589	2002/2001
2002/2003	622628	55612	526695	40321	2003/2002
2003/2004	651349	59421	542520	49408	2004/2003
Gaza Strip					**قطاع غزة**
1994/1995	235982	17661	217260	1061	1995/1994
1995/1996	260577	20123	239331	1123	1996/1995
1996/1997	306369	22474	258781	25114	1997/1996
1997/1998	330398	24895	279491	26012	1998/1997
1998/1999	352201	27687	299545	24969	1999/1998
1999/2000	375439	30509	318316	26614	2000/1999
2000/2001	388799	30879	335401	22519	2001/2000
2001/2002	405800	32599	351284	21917	2002/2001
2002/2003	423354	36697	365104	21553	2003/2002
2003/2004	436319	41185	374317	20817	2004/2003
WBGS					**الضفة والقطاع**
1994/1995	654697	45339	572529	36829	1995/1994
1995/1996	707554	50770	611857	44927	1996/1995
1996/1997	781954	56467	656353	69134	1997/1996
1997/1998	838499	61085	702382	75032	1998/1997
1998/1999	889895	65808	746914	77173	1999/1998
1999/2000	942942	72550	792990	77402	2000/1999
2000/2001	976375	76363	830765	69247	2001/2000
2001/2002	1013805	83569	863730	66506	2002/2001
2002/2003	1045982	92309	891799	61874	2003/2002
2003/2004	1087668	100606	916837	70225	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995-2004/2003

Table 4-6: Distribution and Percentage of Students by Supervising Authority and Stage, 1994/1995-2003/2004

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
1995/1994							
Government	90.69	41117	65.95	377580	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.18	161332	0.00	0	وكالة
Private	9.31	4222	5.87	33617	100.00	36829	خاصة
Total	**100**	**45339**	**100**	**572529**	**100**	**36829**	**المجموع**
1996/1995							
Government	91.26	46334	65.62	401488	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.48	174284	0.00	0	وكالة
Private	8.74	4436	5.90	36085	100.00	21658	خاصة
Total	**100**	**50770**	**100**	**611857**	**100**	**21658**	**المجموع**
1997/1996							
Government	92.24	52087	65.45	429591	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.57	187518	0.00	0	وكالة
Private	7.76	4380	5.98	39244	100.00	69134	خاصة
Total	**100**	**56467**	**100**	**656353**	**100**	**69134**	**المجموع**
1998/1997							
Government	93.02	56821	65.40	459339	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.40	199467	0.00	0	وكالة
Private	6.98	4264	6.20	43576	100.00	75032	خاصة
Total	**100**	**61085**	**100**	**702382**	**100**	**75032**	**المجموع**
1999/1998							
Government	93.71	61666	65.30	487738	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.22	210759	0.00	0	وكالة
Private	6.29	4142	6.48	48417	100.00	77173	خاصة
Total	**100**	**65808**	**100**	**746914**	**100**	**77173**	**المجموع**
2000/1999							
Government	94.13	68294	65.38	518483	0.17	131	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.13	223085	0.00	0	وكالة
Private	5.87	4256	6.49	51422	99.83	77271	خاصة
Total	**100**	**72550**	**100**	**792990**	**100**	**77402**	**المجموع**
2001/2000							
Government	94.57	72215	65.40	543343	0.08	53	حكومة
UNRWA	0.00	0	27.98	232407	0.00	0	وكالة
Private	5.43	4148	6.62	55015	99.92	69194	خاصة
Total	**100**	**76363**	**100**	**830765**	**100**	**69247**	**المجموع**

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
2002/2001							
Government	95.42	79742	65.83	568619	2.42	1610	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.05	242241	0.00	0	وكالة
Private	4.58	3827	6.12	52870	97.58	64896	خاصة
Total	**100**	**83569**	**100**	**863730**	**100**	**66506**	**المجموع**
2003/2002							
Government	95.95	88568	66.48	592803	0.15	94	حكومة
UNRWA	0	0	27.78	247783	0	0	وكالة
Private	4.05	3741	5.74	51213	99.85	61780	خاصة
Total	100	92309	100	891799	100	61874	**المجموع**
2004/2003							
Government	96.00	96583	66.49	609604	0.15	104	حكومة
UNRWA	0	0	27.44	251584	0	0	وكالة
Private	4.00	4023	6.07	55649	99.85	70121	خاصة
Total	**100**	**100606**	**100**	**916837**	**100**	**70225**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994 – 2004/2003

Table 4-7: Female\Male Enrollment Ratio by Stage and Region, 1994/1995-2003/2004

Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		العام الدراسي
	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	
1994/1995	0.84	0.95	0.82	0.95	0.85	0.95	1995/1994
1995/1996	0.86	0.95	0.81	0.95	0.90	0.95	1996/1995
1996/1997	0.91	0.96	0.88	0.96	0.92	0.96	1997/1996
1997/1998	0.94	0.97	0.93	0.96	0.95	0.97	1998/1997
1998/1999	1.00	0.97	0.95	0.96	1.04	0.98	1999/1998
1999/2000	1.04	0.98	0.98	0.97	1.09	0.98	2000/1999
2000/2001	1.08	0.99	1.04	0.99	1.12	0.98	2001/2000
2001/2002	1.08	0.98	1.05	0.98	1.12	0.98	2002/2001
2002/2003	1.09	0.98	1.05	0.98	1.12	0.98	2003/2002
2003/2004	1.07	0.98	1.03	0.98	1.09	0.98	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 1994/1995-2003/2004

Table 4-8: Percentage of Enrolled Students in the Secondary Stage by Type of Education, 1994/1995-2003/2004

مهني Vocational		أكاديمي Academic		مجموع الطلبة Total Students	العام الدراسي Scholastic Year
%	طالب Student	%	طالب Student		
Total					**المجموع**
3.24	1468	96.76	43871	45339	1995/1994
3.38	1714	96.62	49056	50770	1996/1995
3.14	1775	96.86	54692	56467	1997/1996
3.06	1870	96.94	59215	61085	1998/1997
3.26	2146	96.74	63662	65808	1999/1998
3.85	2793	96.15	69757	72550	2000/1999
4.53	3457	95.47	72906	76363	2001/2000
4.67	3906	95.33	79663	83569	2001/2002
4.64	4283	95.36	88026	92309	2003/2002
4.52	4848	95.48	96058	100606	2004/2003
Male					**الذكور**
4.99	1233	95.01	23472	24705	1995/1994
5.05	1392	94.95	26191	27583	1996/1995
4.87	1443	95.13	28191	29634	1997/1996
4.84	1521	95.16	29927	31448	1998/1997
5.10	1677	94.90	31205	32882	1999/1998
6.05	2151	93.95	33427	35578	2000/1999
7.19	2633	92.81	33995	36628	2001/2000
7.09	2842	92.91	37238	40080	2002/2001
6.90	3051	93.10	41150	44201	2003/2002
6.64	3231	93.36	45453	48684	2004/2003
Female					**الإناث**
1.14	235	98.86	20399	20634	1995/1994
1.39	322	98.61	22865	23187	1996/1995
1.24	332	98.76	26501	26833	1997/1996
1.18	349	98.82	29288	29637	1998/1997
1.42	469	98.58	32457	32926	1999/1998
1.74	642	98.26	36330	36972	2000/1999
2.07	824	97.93	38911	39735	2001/2000
2.45	1064	97.55	42425	43489	2002/2001
2.56	1232	97.44	46876	48108	2003/2002
2.52	1317	97.46	50605	51922	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-9: توزيع المعلمين في المدارس حسب المؤهل العلمي والجنس

خلال الفترة 1995/1994 – 2000/1999، 2002/2001-2004/2003

Table 4-9: Distribution of Schools Teachers by Qualification and Sex, 1994/1995 - 1999/2000, 2001/2002-2003/2004

Basic and Secondary						أساسي وثانوي				
ماجستير وأعلى MA\MSc & Above		دبلوم عال Higher Diploma		بكالوريوس* BA\BSc*		دبلوم متوسط Lower Diploma		ثانوية وما دون Secondary & Lower		السنة Year
اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	
35	125	29	215	2353	4463	5838	5410	458	352	1995/1994
35	160	80	235	3189	5182	6173	5722	443	340	1996/1995
43	204	126	296	3944	5992	6558	5868	521	303	1997/1996
55	234	102	236	4967	6890	6937	5809	465	350	1998/1997
65	240	33	111	5885	7591	7091	5702	454	289	1999/1998
90	340	37	78	6918	8324	7273	5562	333	231	2000/1999
164	506	49	87	9404	9813	7471	5448	364	228	2002/2001
174	500	56	99	10648	10597	7384	5349	304	174	2003/2002
198	543	75	118	12019	11079	7507	5289	247	150	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

*: بيانات الاعوام الدراسية 1999/1998-2004/2003 تشمل بكالوريوس وبكالويرس ودبلوم التربية

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 2003/2002-1995/1994

Table 4-10: Drop-Out Rates by Region, Sex and Stage, 1994/1995-2002/2003

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Basic Stage			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	9.76	10.31	9.29	2.67	2.57	2.76	1995/1994
1995/1996	8.61	9.53	7.79	2.50	2.20	2.78	1996/1995
1996/1997	7.42	9.15	5.82	2.11	1.75	2.46	1997/1996
1997/1998	7.94	9.82	6.14	2.08	1.77	2.39	1998/1997
1998/1999	7.76	9.39	6.05	1.98	1.69	2.28	1999/1998
1999/2000	6.52	7.95	4.97	1.59	1.21	1.95	2000/1999
2000/2001	4.91	6.04	3.66	1.28	1.04	1.51	2001/2000
2001/2002	3.97	4.30	2.55	0.95	0.78	1.12	2002/2001
2002/2003	4.55	5.47	3.53	0.93	0.79	1.07	2003/2002
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.12	8.63	2.25	2.23	2.24	2.23	1995/1994
1995/1996	4.48	5.89	3.34	2.25	2.64	1.88	1996/1995
1996/1997	3.42	6.00	1.15	1.46	1.30	1.62	1997/1996
1997/1998	3.77	6.01	1.69	1.27	1.02	1.52	1998/1997
1998/1999	1.80	2.45	1.25	0.95	0.84	1.06	1999/1998
1999/2000	5.04	6.41	3.69	1.21	0.99	1.43	2000/1999
2000/2001	3.91	4.59	3.20	1.08	0.66	1.49	2001/2000
2001/2002	2.59	3.17	1.98	0.55	0.41	0.68	2002/2001
2002/2003	2.51	3.82	1.14	0.49	0.43	0.54	2003/2002
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	7.95	9.66	6.52	2.50	2.44	2.56	1995/1994
1995/1996	6.98	8.13	5.98	2.40	2.37	2.43	1996/1995
1996/1997	5.83	7.92	3.93	1.86	1.57	2.13	1997/1996
1997/1998	6.24	8.28	4.31	1.76	1.47	2.04	1998/1997
1998/1999	5.26	6.55	3.98	1.57	1.35	1.78	1999/1998
1999/2000	5.90	7.32	4.42	1.44	1.12	1.75	2000/1999
2000/2001	4.51	5.46	3.47	1.20	0.89	1.50	2001/2000
2001/2002	3.13	3.87	2.32	0.79	0.63	0.94	2002/2001
2002/2003	3.74	4.83	2.56	0.75	0.64	0.85	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

.

جدول 4-11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية

2003/2002 -1995/1994

Table 4-11: Repetition Rates by Region, Sex and Stage
1994/1995-2002/2003

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Basic Stage			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	1.99	1.27	2.60	3.42	3.31	3.53	1995/1994
1995/1996	1.99	1.46	2.47	3.29	3.21	3.36	1996/1995
1996/1997	2.65	1.75	3.48	3.05	2.92	3.17	1997/1996
1997/1998	1.00	0.88	1.11	2.39	2.28	2.49	1998/1997
1998/1999	1.41	0.99	1.85	2.22	2.08	2.35	1999/1998
1999/2000	1.49	1.16	1.86	1.97	1.73	2.20	2000/1999
2000/2001	1.30	1.09	1.54	1.74	1.64	1.85	2001/2000
2001/2002	1.15	1.08	1.23	1.41	1.26	1.55	2002/2001
2002/2003	1.30	1.19	1.42	1.29	1.15	1.42	2003/2002
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.89	1.30	9.64	6.84	6.14	7.51	1995/1994
1995/1996	2.98	0.58	4.94	5.27	4.69	5.82	1996/1995
1996/1997	1.99	0.37	3.41	3.92	3.55	4.28	1997/1996
1997/1998	0.82	0.39	1.21	3.19	2.67	3.70	1998/1997
1998/1999	0.58	0.16	0.97	3.01	2.57	3.45	1999/1998
1999/2000	2.20	3.07	1.34	2.82	2.51	3.12	2000/1999
2000/2001	0.78	0.41	1.16	2.42	2.14	2.69	2001/2000
2001/2002	1.01	0.64	1.40	1.95	1.75	2.14	2002/2001
2002/2003	1.19	0.94	1.45	1.49	1.26	1.70	2003/2002
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	3.51	1.28	5.37	4.72	4.38	5.04	1995/1994
1995/1996	2.38	1.12	3.47	4.06	3.79	4.32	1996/1995
1996/1997	2.39	1.21	3.45	3.39	3.17	3.61	1997/1996
1997/1998	0.92	0.68	1.15	2.71	2.44	2.97	1998/1997
1998/1999	1.06	0.65	1.47	2.54	2.27	2.79	1999/1998
1999/2000	1.79	1.94	1.63	2.31	2.04	2.57	2000/1999
2000/2001	1.09	0.82	1.38	2.02	1.84	2.19	2001/2000
2001/2002	1.10	0.91	1.30	1.63	1.46	1.79	2002/2001
2002/2003	1.26	1.10	1.43	1.37	1.20	1.54	2003/2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994 –2004/2003

Table 4-12: Students Per Teacher by Region and Supervising Authority, 1994/1995 – 2003/2004

Region and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private		وكالة UNRWA	حكومة Govern-ment	المنطقة والعام الدراسي
		رياض أطفال Kindergartens	مدارس Schools			
West Bank						**الضفة الغربية**
1994/1995	**28.9**	30.3	19.1	32.9	29.9	1995/1994
1995/1996	**28.3**	30.9	18.3	33.7	29.2	1996/1995
1996/1997	**27.3**	29.4	17.9	33.9	28.0	1997/1996
1997/1998	**26.6**	28.9	18.1	33.4	27.2	1998/1997
1998/1999	**26.9**	28.8	18.4	34.0	27.4	1999/1998
1999/2000	**26.9**	27.4	18.1	34.8	27.7	2000/1999
2000/2001	**24.9**	25.3	17.2	33.7	25.4	2001/2000
2001/2002	**25.8**	26.4	17.0	33.1	26.6	2002/2001
2002/2003	**25.5**	26.8	16.7	32.3	26.2	2003/2002
2003/2004	**25.3**	26.2	17.0	31.6	25.9	2004/2003
Gaza Strip						**قطاع غزة**
1994/1995	**36.0**	33.2	25.4	38.7	34.0	1995/1994
1995/1996	**36.0**	24.4	22.7	39.1	34.0	1996/1995
1996/1997	**34.7**	28.5	20.5	39.5	32.4	1997/1996
1997/1998	**34.4**	27.4	19.6	40.8	31.4	1998/1997
1998/1999	**34.7**	28.2	20.5	41.5	31.4	1999/1998
1999/2000	**34.2**	26.0	17.5	41.3	31.4	2000/1999
2000/2001	**33.3**	25.1	18.0	39.5	30.7	2001/2000
2001/2002	**32.4**	25.5	15.0	38.3	29.9	2002/2001
2002/2003	**31.9**	25.4	15.8	37.3	29.8	2003/2002
2003/2004	**30.9**	26.7	15.8	35.4	29.0	2004/2003
WBGS						**الضفة والقطاع**
1994/1995	**31.1**	530.	19.5	36.9	30.9	1995/1994
1995/1996	**30.7**	30.8	18.6	37.5	30.4	1996/1995
1996/1997	**29.8**	29.1	18.1	37.9	29.2	1997/1996
1997/1998	**29.2**	28.3	18.2	38.7	28.3	1998/1997
1998/1999	**29.5**	28.6	18.6	39.4	28.5	1999/1998
1999/2000	**29.4**	26.9	18.0	39.5	28.7	2000/1999
2000/2001	**27.7**	25.2	17.3	37.9	26.8	2001/2000
2001/2002	**28.1**	26.1	16.8	36.9	27.5	2002/2001
2002/2003	**27.8**	26.3	16.6	35.9	27.2	2003/2002
2003/2004	**27.3**	26.3	16.9	34.4	26.8	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عــدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1994/1995-2003/2004

Table 4-14: Students Per Class by Stage and Supervising Authority, 1994/1995-2003/2004

Stage and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	المرحلة والعام الدراسي
Kindergartens					**رياض الأطفال**
1994/1995	28.6	28.6	-	-	1995/1994
1995/1996	28.5	28.5	-	-	1996/1995
1996/1997	28.9	28.9	-	-	1997/1996
1997/1998	27.9	27.9	-	-	1998/1997
1998/1999	27.1	27.1	-	-	1999/1998
1999/2000	26.6	26.6	-	14.6	2000/1999
2000/2001	25.0	25.0	-	11.0	2001/2000
2001/2002	24.7	24.7	-	26.0	2002/2001
2002/2003	25.1	25.2	-	15.7	2003/2002
2003/2004	25.4	25.5	-	17.3	2004/2003
Basic					**الأساسية**
1994/1995	37.1	27.8	43.6	35.9	1995/1994
1995/1996	37.5	27.2	44.5	36.2	1996/1995
1996/1997	37.3	27.2	45.0	35.8	1997/1996
1997/1998	37.2	26.6	46.3	35.5	1998/1997
1998/1999	37.2	26.3	46.3	35.6	1999/1998
1999/2000	37.5	26.0	47.7	36.0	2000/1999
2000/2001	37.3	25.6	46.1	36.1	2001/2000
2001/2002	37.1	24.4	45.6	36.0	2002/2001
2002/2003	36.7	24.1	44.6	35.7	2003/2002
2003/2004	36.1	24.4	43.4	35.2	2004/2003
Secondary					**الثانوية**
1994/1995	30.2	19.6	-	31.9	1995/1994
1995/1996	30.4	18.9	-	32.3	1996/1995
1996/1997	30.2	17.2	-	31.9	1997/1996
1997/1998	29.8	17.3	-	31.5	1998/1997
1998/1999	30.2	17.4	-	31.7	1999/1998
1999/2000	30.3	17.4	-	31.7	2000/1999
2000/2001	30.2	17.7	-	31.5	2001/2000
2001/2002	30.6	17.7	-	31.7	2002/2001
2002/2003	30.8	17.8	-	31.7	2003/2002
2003/2004	30.4	18.0	-	31.3	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عـدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

.

جدول 4-15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1994/1995-2003/2004

Table 4-15: Distribution of Students at Universities and Community Colleges by Sex, 1994/1995-2003-2004

Scholastic Year	كليات المجتمع Community Colleges			الجامعات Universities			العام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
1994/1995	4110	2234	1876	29380	13338	16042	1995/1994
1995/1996	3822	1980	1842	37094	15904	21190	1996/1995
1996/1997	4599	2345	2254	46176	19643	26533	1997/1996
1997/1998	4299	2350	1949	52427	22881	29546	1998/1997
1998/1999	5436	2903	2533	60846	27298	33548	1999/1998
1999/2000	5157	2769	2388	66050	30354	35696	2000/1999
2000/2001	4964	2835	2129	75579	35359	40220	2001/2000
2001/2002	5313	2914	2399	83408	39564	43844	2002/2001
2002/2003	5892	2954	2938	98439	48489	49950	2003/2002
2003/2004	8511	4088	4423	113417	56249	57168	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله–فلسطين.

ملاحظة: بيانات طلبة كليات المجتمع المتوسطة للعام الدراسي 1998/1997 لا تشمل طلبة السنة الثانية في كلية مجتمع النجاح الوطنية وطلبة كلية مجتمع قلنديا.

بيانات طلبة الجامعات للعام 2002/2001 لا تشمل طلبة كلية فلسطين التقنية– طولكرم، وكلية الدعوة الاسلامية وكلية ابن سينا للتمريض.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

Note: Data on community college students for the scholastic year 1997/1998 do not include second year students at An-Najah Community College, and students at Kalandia Community College.
Data on universities studant for the scholastic year 2001/2002 do not include studants Palestine Technical college-Tulkarem, Islamic Studies college And Ibn Sina Nursing college.

جدول 4-16: توزيع العاملين في التدريس في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية للأعوام الدراسية 1994 /1995-2004/2003

Table 4-16: Distribution of Teaching Staff at Universities and Community Colleges, 1994/1995-2003/2004

Scholastic Year	كليات المجتمع Community Colleges			الجامعات Universities			العام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
1994/1995	498	107	391	1571	195	1376	1995/1994
1995/1996	382	76	306	1644	203	1441	1996/1995
1996/1997	332	85	247	1983	240	1743	1997/1996
1997/1998	305	88	217	2213	288	1925	1998/1997
1998/1999	447	115	332	2791	298	2493	1999/1998
1999/2000	486	135	351	2904	329	2575	2000/1999
2000/2001	476	127	349	3638	426	3212	2001/2000
2001/2002	571	166	407	3474	403	3071	2002/2001
2002/2003	563	..	..	3384	425	2959	2003/2002
2003/2004	370	84	286	3688	519	3169	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). فلسطين.

ملاحظة:: في العام الدراسي 2004/2003 عدد العاملين في التدريس في كليات المجتمع يمثل عدد اعضاء هيئة التدرسية المتفرغين فقط.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

Note: In the scholastic year 2003/2004, number of teaching staff in community colleges represent full time teaching staff only.

جدول 5-1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة - 2003

Table 5-1: Cultural Institutions In Operation Status by Governorate/District – 2003

Governorate/District	المسارح Theaters	المراكز الثقافية Cultural Centers	المتاحف Museums	المجلات Magazines	الصحف Newspapers	المحافظة/المنطقة
Palestinian Territory	**5**	**62**	**7**	**17**	**13**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank	**3**	**45**	**6**	**14**	**9**	**الضفة الغربية**
Jenin	-	2	-	-	-	جنين
Tubas	-	1	-	-	-	طوباس
Tulkarm	-	-	-	-	-	طولكرم
Qalqilya	-	-	-	-	-	قلقيلية
Salfit	-	-	-	-	-	سلفيت
Nablus	-	13	–	-	-	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	1	5	1	8	6	رام الله والبيرة
Jerusalem	2	-	2	6	3	القدس
Jericho	-	-	-	-	-	أريحا
Bethlehem	-	6	3	-	-	بيت لحم
Hebron	-	18	-	1	-	الخليل
Gaza Strip	**2**	**17**	**1**	**3**	**4**	**قطاع غزة**
North Gaza	-	2	-	1	-	شمال غزة
Gaza	1	7	1	2	4	غزة
Dier Al-Balah	-	6	-	-	-	دير البلح
Khan Yunis	1	1	-	-	-	خانيونس
Rafah	-	1	-	-	-	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. قاعدة بيانات إحصاءات الثقافة 2003. رام الله –فلسطين.

Source: PCBS, 2004. Cultural Statisitcs 2003 Database. Ramallah-Palestine.

جدول 6-1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1995-2003

Table 6-1: Ministry of Social Affairs Supports in West Bank and Gaza Strip by Region and Year 1995-2003

الأفراد الذين تلقوا دعم نقدي Individuals (cash payments)			الأسر التي تلقت مساعدات نقدية Number of Cases (Cash payments)			مجموع الأفراد Individuals			مجموع الأسر Total Number of Cases			السنة Years
الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	
74,828	35,116	39,712	**19,284**	9,816	9,468	**75,370**	35,117	40,253	**19,463**	9,817	9,646	1995
81,997	40,756	41,241	**21,446**	11,242	10,204	**91,525**	47,635	43,890	**23,805**	12,673	11,132	1996
93,524	48,611	44,913	**24,656**	13,367	11,289	**105,814**	56,357	49,457	**27,851**	15,096	12,755	1997
100,017	53,885	46,132	**26,850**	14,959	11,891	**115,815**	63,549	52,266	**30,951**	17,259	13,692	1998
106,366	56,284	50,082	**29.084**	15,682	13,398	**124,163**	66,651	57,512	**33,843**	18,265	15,578	1999
103,525	52,551	50474	**29,383**	15,714	13,669	**121,996**	63,813	58,184	**34,210**	18,383	15,827	2000
104,088	52,278	51,810	**30,082**	15,911	14,171	**123,117**	63,077	60,040	**34,831**	18,136	16,677	2001
98,590	47,819	50771	**29,462**	15,415	14,047	**124,402**	63,628	60,774	**35,953**	19,162	16,790	2002
101,450	46,939	54,511	31,182	16,045	15,137	131,347	65,836	65,511	**38,388**	20,394	17,993	2003

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات بمساعدات الوزارة.

Source: Social Affairs Minstry. Social Assistants Statistics.

6-2: عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المبنى والمحافظة /المنطقة من 2000/9/28 حتى 2004/8/31

Table 6-2: Number of Damaged Building in the Palestinian Territory from 29/9/2000 to 31/8/2004 by Governorate/District and Building Type

Governorate /District	المجموع Number of Partly Damaged Building	أضرار المبانى والمنشآت الأمنية Number of Completely Damaged Building	أضرار المبانى العامة Number of Damaged Public Building	أضرار المبانى التى هدمت أو تضررت بشكل كبير Number of Damaged Security Building	أضرار المبانى الجزئية Total	المحافظة/المنطقة
Palestinian Territory	**66,894**	**505**	**168**	**6,757**	**59,464**	**الفلسطينية**
West Bank	**42,919**	**75**	**145**	**2,735**	**39,964**	**الضفة الغربية**
Jenin	9,135	6	3	1,041	8,085	جنين
Tulkarm	2,905	5	20	80	2,800	طولكرم
Nablus	7,432	15	24	893	6,500	نابلس
Qalqiliya	1,710	10	11	62	1,627	قلقيلية
Salfit	595	1	1	13	580	سلفيت
Ramallah & Al-Bireh	6,301	14	63	79	6,145	رام الله والبيرة
Jericho	47	9	1	7	30	أريحا
Jerusalem	51	_	_	4	47	القدس
Bethlehem	8,035	4	18	163	7,850	بيت لحم
Heborn	6,708	11	4	393	6,300	الخليل
Gaza Strip	**23,975**	**430**	**23**	**4,022**	**19,500**	**قطاع غزة**
North Gaza	2,478	_	9	276	2,193	شمال غزة
Gaza	3,305	430	10	202	2,663	غزة
Deir Al-Balah	1,656	_	1	229	1,426	دير البلح
Khan Yunis	6,655	_	_	689	5,966	خانيونس
Rafah	9,881	_	3	2,626	7,252	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة.

Source: PCBS, 2003. Intefada Dairy Database.

جدول 7-1: أهم التغيرات لبعض المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الأراضي الفلسطينية، 1999- 2003

Table 7-1: Basic Changes in the Labour Force Indicators in Palestinian Territory During 1999-2003

Indicators	2003	2002	2001	2000	1999	المؤشر
Persons Aged 15 Years and Over	1,965	1,856	1,759	1,674	1,604	الأفراد 15 سنة فأكثر
Labour Force (Relaxed Definition)	794	707	682	695	667	داخل القوى العاملة (حسب التعريف ILO)
Outside Labour Force (Relaxed Definition)	1,171	1,149	1,077	979	937	خارج القوى العاملة (حسب التعريف ILO)
Full Employment (ILO Standards)	542	455	481	562	552	العمالة التامة (حسب التعريف ILO)
Under Employment (ILO Standards)	49	31	27	35	36	العمالة المحدودة (حسب التعريف ILO)
Unemployment (ILO Standards)	203	313	25.5	14.1	11.8	نسبة البطالة (حسب التعريف ILO)
Number of Unemployment (Relaxed Definition)	296	342	203	195	163	عدد العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع للبطالة)
Number of UnemploymentRate (Relaxed Definition)	33.4	41.3	28.6	24.6	21.7	نسبة البطالة (حسب التعريف الموسع للبطالة)
Did not work and did not seek job due to discouragement	93	121	114	98	84	لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه
Agriculture, fishing and forestry	15.7	14.8	12.0	13.7	12.6	نسبة العاملين في الزراعة والحرجة وصيد الأسماك
Construction	13.1	10.9	14.6	19.7	22.1	نسبة العاملين في البناء والتشييد
Mining, quarrying and manufacturing	12.5	12.9	14.0	14.3	15.5	نسبة العاملين في الصناعة
Services and other branches	32.9	36.9	34.5	29.9	28.1	نسبة العاملين في الخدمات
Elementary Occupation Workers	14.3	14.2	16.1	21.1	29.7	نسبة العاملين في المهن الأولية
Craft and Related Trade Workers	18.6	17.5	19.0	22.0	22.7	نسبة العاملين في الحرف والمهن
Employed in Israel & Settlements	9.7	10.3	13.7	19.6	23.0	نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات
Employers	3.5	3.7	4.7	4.6	5.5	نسبة أرباب العمل
Self - Employed	27.8	26.8	23.9	19.6	18.7	نسبة العاملين في مصالحهم
Wage Employees	57.3	59.2	62.2	66.1	67.8	نسبة المستخدمين بأجر
Unpaid Family Members	11.4	10.3	9.2	9.7	8.0	نسبة أعضاء الأسرة بدون اجر
Average Monthly Work Days	23.3	23.0	23.1	23.2	22.6	معدل أيام العمل الشهرية
Average Weekly Work Hours	41.7	41.1	42.2	43.1	44.2	معدل ساعات العمل الأسبوعية
Median Daily Net Wage (NIS)	55.8	60.0	61.5	39.2	69.2	الأجر اليومي الوسيط بالشيكل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2003. رام الله- فلسطين.

ملاحظة: اعتمد حساب هذه المؤشرات على تقدير السكان بـــ 3.7 مليون شخص نهاية العام 2003.

Sources: PCBS,2004. Labour Force Survey- Annual report 2003. Ramallah- Palestine.

جدول 7-2 معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-2003

Table 7-2: Average Daily Wages & Median of Daily Wages in the WBGS by Place of Work, 1996-2003

إسرائيل Israel		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		المجموع Total		السنة Year
الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	
134.6	125.1	50	53.1	60.2	72.2	60	73.7	2003
115.4	117.3	50.0	54.9	60.0	71.4	60.0	74.0	2002
100.0	106.9	50.0	54.4	58.8	69.1	61.5	72.7	2001
100.0	110.4	50.0	53.3	61.5	69.5	69.2	77.3	2000
100.0	105.8	46.2	51.4	60.0	66.2	69.2	75.5	1999
100.0	100.0	40.0	47.5	50.0	57.6	57.7	68.5	1998
90.0	91.5	38.5	43.6	46.3	51.7	50.0	59.3	1997
80.0	86.0	34.6	42.2	44.7	48.6	46.2	54.3	1996
16.6	6.6	0	3.3-	0.3	1.1	0	0.9-	نسبة التغير بين العامين 2003-2002 Percentage change 2002-2003between
68.3	45.5	44.5	25.8	34.7	48.6	30.3	35.7	نسبة التغير بين العامين 2003-1996 Percentage change 2003-1996between

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2003، رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2004. Labour Force Survey- Annual report 2003. Ramallah- Palestine.

جدول 8-1:الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية حسب نوعها لكل 1000 من السكان 1998- 2003

Table 8-1: Reported Criminal Offenses in the Palestinian Territory by Type Per 1000 Population 1998 – 2003

Type of Criminal Offense	Year				السنة		نوع الفعل الإجرامي
	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
Murder	0.10	0.08	0.08	0.09	0.08	0.07	قتل
Kidnapping\Attempt	0.04	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	خطف/محاولة خطف
Rape\ Attempt	0.03	0.01	0.02	0.03	0.03	0.04	اغتصاب/ محاولة اغتصاب
Assault	1.55	1.23	1.79	1.99	2.29	2.43	اعتداء
Harming\ Immoral Offenses	0.50	0.29	0.43	0.67	1.47	1.83	إيذاء/ أخلاقية
Using\Trading Narcotic Drugs	0.19	0.10	0.14	0.19	0.14	0.23	مخدرات
Theft\ Robbery	1.06	0.77	0.72	0.75	0.92	1.05	سرقه/ سطو
Forgery\Fraud	0.66	0.55	0.71	0.70	0.74	0.68	احتيال/ تزوير
Threats\Assault Government Employees	0.18	0.13	0.21	0.21	0.33	0.38	تهديد/اعتداء على موظفي القطاع العام
Possession\Trading with Expired Food or Medicine	0.01	0.00	0.01	0.03	0.09	0.05	حيازة/ بيع أغذية أو أدوية فاسدة
Arson	0.04	0.03	0.03	0.04	0.05	0.06	حريق جنائي
Unlawful Possession of Arms\ Shooting	0.01	0.00	0.01	0.01	0.02	0.02	حيازة سلاح بدون ترخيص/ إطلاق نار
Suspected Crime	0.21	0.15	0.20	0.14	..	..	جرائم مشتبه بها
Crimes Against Public Order	0.05	0.03	0.06	..	..	..	جرائم ضد النظام العام
Other	0.56	0.39	0.44	0.55	1.48	1.43	أخرى
Total per 1000 of population	5.17	3.80	4.88	5.43	7.66	8.29	المجموع لكل 1000 من السكان
Total of criminal offenses	**17,565**	**12,233**	**14,947**	**15,867**	**21,426**	**22,286**	**مجموع الأفعال الإجرامية**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الجريمة والضحية، التقارير السنوية 1997-1999، رام الله – فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية 2000 – 2003، رام الله فلسطين

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Crime and Victimization Statistics. Annual Reports 1997-1999. Ramallah Palestine

Palestinian Central Bureau of Statistics. Database of Crime and Victimization Statistics 2000 - 2003. Ramallah – Palestine

جدول 8-2: الموقوفون والمحكومون في السجون في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1998-2003

Table 8-2: Persons in Custody and Convicted in Prisons in the Palestinian Territory by Region 1998 - 2003

Type of Criminal Offense	Year السنة						نوع الفعل الإجرامي
	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
Persons in Custody							**الموقوفون**
West Bank	1,230	1,006	2,774	3,784	5,677	4,772	الضفة الغربية
Gaza Strip	1,891	1,372	1,565	1,459	1,898	2,180	قطاع غزة
Palestinian Territory	3,121	2,378	4,339	5,243	7,575	6,952	الأراضي الفلسطينية
Convicted Offenders							**المحكومون**
West Bank	312	203	639	902	987	814	الضفة الغربية
Gaza Strip	852	508	732	734	884	1,028	قطاع غزة
Palestinian Territory	1,164	711	1,371	6361,	1,871	1,842	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الجريمة والضحية، التقارير السنوية 1997-1999، رام الله – فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية 2000 – 2003، رام الله فلسطين

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Crime and Victimization Statistics. Annual Reports 1997-1999. Ramallah – Palestine

Palestinian Central Bureau of Statistics. Database of Crime and Victimization Statistics 2000 - 2003. Ramallah - Palestine

جدول 8-3: قضايا المحاكم النظامية في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة القانونية والمنطقة،1998 - 2003

Table 8-3: Civil Court Matters in the Palestinian Territory by Stage of Proceeding and Region 1998 - 2003

Stage of Proceeding	Year						المرحلة القانونية
	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة
Palestinian Territory							**الأراضي الفلسطينية**
Carried From Last Year	113,544	112,006	129,612	130354	123,154	101,469	مدور
Submitted	77,735	51,012	83,989	153,760	147,281	169,959	وارد
Total of Court Matters	191,279	163,018	213,601	284,114	270,435	271,428	المجموع
Decided	75,403	46,385	96,129	139,376	140,101	148,053	مفصول
Pending	115,876	116,633	117,472	144,738	130,334	123,375	معلق
West Bank							**الضفة الغربية**
Carried From Last Year	103,447	103,260	119,087	117,852	109,872	89,102	مدور
Submitted	34,525	21,888	44,969	59,585	77,211	108,249	وارد
Total of Court Matters	137,972	125,148	164,056	177,437	187,083	197,351	المجموع
Decided	33,891	18,617	62,204	58,350	69,231	87,478	مفصول
Pending	104,081	106,531	101,852	119,087	117,852	109873	معلق
Gaza Strip							**قطاع غزة**
Carried From Last Year	10,097	8,746	10,525	12,502	13,282	12,367	مدور
Submitted	43,210	29,124	39,020	94,175	70,070	61,710	وارد
Total of Court Matters	53,307	37,870	49,545	106,677	83,352	74,077	المجموع
Decided	41,512	27,768	33,925	81,026	70,870	60,575	مفصول
Pending	11,795	10,102	15,620	25,651	12,482	13,502	معلق

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الجريمة والضحية، التقارير السنوية 1997-1999، رام الله – فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية 2000 – 2003، رام الله فلسطين

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Crime and Victimization Statistics. Annual Reports 1997-1999. Ramallah – Palestine

Palestinian Central Bureau of Statistics. Database of Crime and Victimization Statistics 2000 - 2003. Ramallah - Palestine

جدول 2-1: عقود الزواج ووقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 1997-2003

Table 2-1: Registered Marriages and Divorces in the Palestinian Territory by Governorate, 1997-2003

Governorate/ District	Divorces وقوعات الطلاق							Marriages عقود الزواج							المحافظة/ المنطقة
	Year السنة														
	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
Palestinian Territory	**3,909**	**3,046**	**3,687**	**3,546**	**3,761**	**3,465**	**3,449**	**26,267**	**22,611**	**24,635**	**23,890**	**24,874**	**24,400**	**23,492**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank															**الضفة الغربية**
Jenin	226	155	224	226	186	176	179	1,789	1,323	1,693	1,830	1,916	1,856	1,833	جنين
Tubas	39	38	50	46	39	31	32	374	360	334	375	416	422	380	طوباس
Tulkarm	211	146	177	196	223	219	180	1,204	718	1,026	1,078	1,231	1,172	1,194	طولكرم
Qalqiliya	104	47	87	87	126	85	85	374	315	441	543	563	551	561	قلقيلية
Salfit	57	51	41	55	55	60	61	487	515	471	452	522	513	510	سلفيت
Nablus	346	217	339	324	398	344	284	2,060	1,241	1,919	2,164	2,342	2,352	2,340	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	429	303	446	386	452	437	439	1,649	1,169	1,653	1,727	2,008	1,982	1,819	رام الله والبيرة
Jerusalem	374	381	329	339	369	345	377	2,502	2,506	2,525	2,330	2,482	2,420	2,489	القدس
Jericho	39	40	57	67	53	53	55	268	234	221	245	241	235	219	أريحا
Bethlehem	132	86	117	111	160	160	137	617	651	956	1,042	933	990	1,122	بيت لحم
Hebron	403	312	340	283	327	303	314	3,458	3,287	3,244	3,081	3,445	3,792	3,416	الخليل
Total	**2,360**	**1,776**	**2,207**	**2,120**	**2,388**	**2,213**	**2,143**	**14,782**	**12,319**	**14,483**	**14,867**	**16,099**	**16,285**	**15,883**	**المجموع**
Gaza Strip															**قطاع غزة**
North Gaza	272	272	281	266	231	211	211	2,020	1,800	1,748	1,783	1,525	1,309	1,306	شمال غزة
Gaza	626	428	570	524	523	487	486	4,324	3,814	3,662	2,756	3,055	3,076	2,891	غزة
Deir El-Balah	214	178	200	191	256	176	174	1,537	1,363	1,323	1,219	1,250	1,049	1,033	دير البلح
Khan Yunis	306	243	286	262	198	222	254	2,293	2,062	2,218	2,104	1,876	1,729	1,551	خانيونس
Rafah	131	149	143	183	165	156	181	1,311	1,253	1,201	1,161	1,069	952	828	رفح
Total	**1,549**	**1,270**	**1,480**	**1,426**	**1,373**	**1,252**	**1,306**	**11,485**	**10,292**	**10,152**	**9,023**	**8,775**	**8,115**	**7,609**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

Pcbs, 2004. Marriage and Divorce in Palestinian Territory . Rammallah- Palestine.

جدول 2-2: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، 1997-2002

Table 2-2: Median Age at First Marriage by Sex and Governorate, 1997-2002

Governorate/ District	Sex/ Year														المحافظة/ المنطقة
	2003		2002		2001		2000		1999		1998		1997		
	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	إناث Females	ذكور Males	
Palestinian Territory	**19.4**	**24.6**	**19.0**	**24.2**	**19.0**	**24.2**	**18.9**	**24.1**	**18.8**	**24.1**	**18.7**	**23.9**	**18.0**	**23.0**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank															**الضفة الغربية**
Jenin	19.5	25.6	19.1	25.4	19.0	24.9	18.6	24.5	18.8	24.7	18.6	24.4	18.0	24.0	جنين
Tubas	20.0	25.7	19.7	25.4	19.4	25.0	20.2	25.3	19.1	24.7	19.0	24.5	18.0	24.0	طوباس
Tulkarm	20.1	26.6	19.7	25.7	20.0	25.6	19.8	25.4	19.5	25.4	19.4	25.4	19.0	25.0	طولكرم
Qalqiliya	19.2	26.6	19.4	25.0	18.9	24.9	18.9	24.7	18.7	24.7	18.2	24.7	18.0	23.0	قلقيلية
Salfit	19.5	24.9	19.0	24.6	19.0	25.0	19.0	24.3	18.8	23.9	19.0	24.2	18.0	23.0	سلفيت
Nablus	19.6	26.1	19.6	25.6	19.5	25.8	19.1	25.5	19.2	25.5	19.2	25.1	18.0	24.0	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	19.6	24.9	19.4	24.7	19.2	24.7	19.2	24.6	19.0	24.3	19.0	24.2	18.0	23.0	رام الله والبيرة
Jerusalem	19.0	24.5	18.7	24.2	18.8	24.3	18.7	24.3	18.6	24.1	18.7	24.1	18.0	23.0	القدس
Jericho	21.0	25.0	20.2	25.0	19.9	24.9	19.8	24.6	20.4	25.3	20.5	25.0	20.0	24.0	أريحا
Bethlehem	19.9	25.6	19.8	25.1	19.4	24.9	19.4	25.0	19.2	24.6	19.2	24.4	18.0	23.0	بيت لحم
Hebron	19.0	24.2	18.9	23.7	18.8	23.6	18.8	23.3	18.7	23.4	18.5	23.1	18.0	22.0	الخليل
Total	**19.4**	**25.1**	**19.1**	**24.6**	**19.1**	**24.6**	**19.0**	**24.5**	**18.9**	**24.4**	**18.8**	**24.2**	**18.0**	**23.0**	**المجموع**
Gaza Strip															**قطاع غزة**
North Gaza	18.2	22.7	17.9	22.5	18.2	22.2	17.7	22.1	17.8	22.0	17.8	22.0	17.0	21.0	شمال غزة
Gaza	18.6	23.7	18.5	23.6	18.3	23.5	18.3	23.5	18.2	23.3	18.1	23.2	17.0	22.0	غزة
Deir El-Balah	20.3	24.5	20.1	24.2	19.8	24.2	19.6	24.1	19.7	23.8	19.2	23.7	19.0	23.0	دير البلح
Khan Yunis	19.6	24.8	19.6	24.4	19.4	24.2	19.2	24.2	19.1	24.3	19.1	24.2	18.0	23.0	خانيونس
Rafah	19.8	24.5	19.3	24.1	19.4	24.3	19.5	24.2	19.3	24.1	19.0	23.9	19.0	23.0	رفح
Total	**19.1**	**24.0**	**18.9**	**23.7**	**18.8**	**23.6**	**18.7**	**23.6**	**18.7**	**23.5**	**18.5**	**23.4**	**18.0**	**23.0**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

Pcbs, 2004. Marriage and Divorce in Palestinian Territory . Rammallah- Palestine.

جدول 4-13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994-2004/2003

Table 4-13: Students Per Class by Stage and Region, 1994/1995-2003/2004

Stage and Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			المرحلة والعام الدراسي
	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	
1994/1995	30.2	37.1	28.6	40.6	45.2	29.5	25.9	33.4	28.6	1995/1994
1995/1996	30.4	37.5	28.5	40.5	45.6	26.1	26.1	33.6	28.6	1996/1995
1996/1997	29.9	37.3	28.9	39.2	45.3	29.9	25.9	33.4	28.3	1997/1996
1997/1998	29.8	37.2	27.9	39.7	45.9	28.5	25.5	33.1	27.5	1998/1997
1998/1999	30.2	37.2	27.1	40.4	45.4	28.0	25.5	33.2	26.8	1999/1998
1999/2000	30.3	37.5	26.6	39.1	45.7	27.3	26.0	33.5	26.2	2000/1999
2000/2001	30.2	37.3	25.2	38.4	45.3	25.1	26.4	33.3	25.3	2001/2000
2001/2002	30.6	37.1	24.7	38.8	44.9	25.5	27.0	33.2	24.3	2002/2001
2002/2003	30.6	36.7	25.1	39.5	43.9	25.8	26.9	33.0	24.8	2003/2002
2003/2004	30.4	36.1	25.4	39.8	43.1	27.4	26.2	32.5	24.7	2004/2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله– فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine

ملف العدد

البرامج والسياسات الحكومية في المجال الاجتماعي

المحتويـــــــات

1- السياسات السكانية 119

1-1 السياسات والتوجهات السكانية الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 120

1-2 العقبات والصعوبات في تحقيق الأهداف المرجوة 121

1-3 الأولوية والقضايا المستقبلية ارتباطاً بالتنمية السكانية 121

2- النوع الاجتماعي والسياسة السكانية 122

2-1 مقترحات 123

3- سياسات قطاع التعليم 124

3-1 البرامج والأنشطة 125

3-2 العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع التعليم الفلسطيني 126

3-3 مقترحات 127

4- السياسات الصحية 128

4-1 البرامج والخدمات الصحية 129

4-2 العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع الصحة الفلسطيني 130

4-3 مقترحات 131

5- قطاع الحماية والرعاية الاجتماعيتين 132

5-1 برامج المساعدات 132

5-1-1 المساعدات الاجتماعية *132*

5-1-2 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى *134*

5-1-3 برامج وزارة الأوقاف *134*

5-1-4 وزارة شؤون الأسرى: *134*

5-2 البرامج الأخرى في وزارة الشؤون الاجتماعية 135

5-3 برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بسوق العمل 136

5-4 توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير الحماية الاجتماعية 136

5-5 معوقات تطوير قطاع الحماية والرعاية الاجتماعيتين 137

5-6 اقتراحات 137

6- السياسات والبرامج في مجال سوق العمل 138

6-1 سياسات الوزارة العامة 138

6-2 المعوقات 142

6-3 مقترحات 142

7- سياسات وبرامج مكافحة الفقر 143

8- قطاع الشباب والطفولة **145**
8-1 السياسات الحكومية حول قطاع الشباب 146
8-2 البرامج والأنشطة الخاصة بقطاع الشباب والطفولة 146
8-3 الصعوبات والمعوقات: 147
8-4 مقترحات 147

يتضمن هذا الملف عرضا للسياسات والبرامج الاجتماعية الحكومية، التي تنفذها أو تعد لتنفيها الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة. ويقدم الملف تقييما لهذه السياسات، بهدف تطويرها بما يخدم تعزيز التنمية المجتمعية، على قاعدة توفير حياة كريمة للإنسان الفلسطيني، و توسيع خياراته وفرصه، من خلال تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية العامة، وتيسير وصول الأفراد والجماعات لها، خاصة الفئات المهمشة والأقل حظا في المجتمع الفلسطيني.

اعتمدت بيانات الملف على الوثائق الصادرة عن الوزارات ذات العلاقة، وعلى إصداراتها ونشراتها، تم مراجعة صفحاتها على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع مسؤولين في هذه الوزارات، بهدف الإحاطة ببرامج هذه الوزارات وخططها في مجال السياسات والبرامج الاجتماعية.

وتوزع رصد السياسات والبرامج على ثمانية عناوين رئيسية، سيجري استعراضها لاحقا، ويتضمن كل عنوان من هذه العناوين، رصداً للسياسات والبرامج التي تقع تحت هذا العنوان، وكذلك استعراض المعوقات التي تقف دون تطوير هذا القطاع، وأخيرا تقديم مقترحات تسهم في تطوير العمل في هذا المجال.

1- السياسات السكانية

تقسم المؤشرات السكانية عادة إلى المؤشرات السكانية العامة، والمؤشرات السكانية الخاصة. تشتمل الأولى على حجم السكان، وتوزعهم الجغرافي، وتركيبهم العمري، وتوزعهم حسب الجنس، ومعدلات الخصوبة والهجرة وتوجهاتها الأساسية. كما تشتمل الثانية على المؤشرات السكانية المتعلقة بالعائلة، وحالات الزواج والطلاق.

ما زالت الزيادة السكانية الكبيرة تطرح العديد من التحديات على صانعي السياسات التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير معدلات النمو السكاني بين العامين 1997-2003 إلى بقاء معدلات النمو السكاني مرتفعة، بفعل الزيادة الطبيعة في السكان بصورة خاصة، فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية عام 2003 في الأراضي الفلسطينية 3.4%، وهي ما زالت من أعلى النسب في العالم.

وتؤكد الإسقاطات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على بقاء معدلات الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع مرتفعة خلال عام 2000، حيث بلغت 6.81 مواليد في قطاع غزة، و5.52 مواليد في الضفة الغربية. بالمقابل، يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض، وتميل معدلات البقاء على قيد الحياة للارتفاع، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، مما يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية لمواجهة هذه الزيادة.

ولا شك أن معدل الخصوبة يتأثر غالبا بجملة من العوامل أهمها: العادات الاجتماعية، وسن الزواج والسلوك الإنجابي للنساء، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وبرامج الدولة وسياساتها التي تتبناها لتنظيم الأسرة. ومع الانخفاض التدريجي البسيط الذي تشهده معدلات الخصوبة، فإنها ما زالت مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دول أخرى، وقد يكون لانخفاض العمر عند الزواج الأول، والرغبة في إنجاب الذكور، والأوضاع السياسية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني أثر في ذلك.

أما معدلات المواليد فتتأثر بالعديد من العوامل مثل: مستويات الخصوبة والإنجاب، والارتقاء بالخدمات الصحية، ودور الدولة في رعاية الأمومة والطفولة، وخفض معدلات الوفيات. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن هناك انخفاضاً في معدل المواليد الخام خلال النصف الثاني من العقد الماضي في الأراضي الفلسطينية، إذ قدر عدد المواليد الخام 42.7

لكل ألف من السكان في عام 1997، لينخفض إلى 39.2 في العام 2003. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى 34.7 في العام 2010، وقد يعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسب التعليم –وخاصة تعليم الإناث– وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، كما أن تحسن الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الأراضي الفلسطينية، لها أثر واضح في انخفاض مستويات الخصوبة.

1-1 السياسات والتوجهات السكانية الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة

على الرغم مما سبق، يلاحظ أنه ما زالت المؤسسات الفلسطينية الحكومية بعيدة عن مس القضايا السكانية، حيث لم تتبن السلطة الوطنية الفلسطينية سياسات سكانية مباشرة في الأراضي الفلسطينية، كما هو الحال في العديد من الدول العربية المجاورة، وإنما يجري التعامل مع هذه القضايا بشكل غير مباشر، في إطار بعض الخطط التنموية الخاصة ببعض القطاعات، مثل قطاع الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وبرامج مكافحة الفقر.

وبشكل عام يمكننا توضيح التوجهات السكانية العامة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في النقاط الآتية:

1. هناك توجه لدى بعض دوائر السلطة الوطنية ومؤسساتها، لدمج العناصر السكانية في استراتيجيات التنمية، بناء على طلب بعض المؤسسات المانحة ذات الخبرة والاهتمام في هذا المجال. حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية الطبيعية، وارتفاع معدلات الخصوبة في التخطيط في العديد من الوزارات، مثل وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة ووزارة التخطيط، وفي العديد من برامج التنمية والرعاية الاجتماعية.
2. حاليا في إطار برامج مكافحة الفقر، متابعة وتقييم العوامل السكانية، ومدى تفاعلها في السياسة التنموية العامة، حيث لا يمكن نجاح خطط وبرامج مكافحة الفقر، والبطالة، وبرامج الضمان الاجتماعي بشكل عام، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الزيادة السكانية.
3. يتم الاهتمام كذلك ببعض القضايا السكانية في إطار عرض احتياجات المسنين، وبرامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم .
4. اهتمام المؤسسات الحكومية المعنية بالسكان في المناطق والأحياء الفقيرة، لتوفر لهم الخدمات العامة، والبنية التحتية الملائمة، وخدمات الصحة الإنجابية .
5. الأخذ بعين الاعتبار العوامل السكانية في التخطيط التنموي للمجتمعات المحلية .

انعكاس التوجهات السكانية الحكومية في البرامج ذات العلاقة

يمكننا ملاحظة انعكاس هذه التوجهات السكانية في المجالات والأنشطة، التي تقوم بها الوزارات ونورد على ذلك الأمثلة الآتية:

1. تأسيس دائرة مختصة بالسياسات السكانية بوزارة التخطيط، وفق آلية وهيكلية خاصة، الهدف منها متابعة القضايا السكانية من منظور تنموي، وبالتالي العمل على إدماج القضايا والمؤشرات السكانية في البرامج والخطط، التي تعمل عليها وتنفذها الوزارة بشكل عام .
2. أجرت بعض المؤسسات الفلسطينية أبحاثا دراسية عن بعض جوانب الأوضاع السكانية، والاحتياجات المستقبلية، خصوصاً لذوي الدخل المحدود .
3. تضمنت الخطط التطويرية الخمسية لوزارتي التعليم والصحة، الاعتبارات السكانية والنمو السكاني؛ لزيادة أعداد المدارس والغرف الصفية، لتلبية احتياجات الطلبة، ولتطوير الخدمات الصحية كما ونوعا، وبروز اهتمام خاص بقضايا الصحة الإنجابية.

4. تضمنت خطة التنمية الفلسطينية، تنمية الريف الفلسطيني، والتوزيع السكاني في الضفة وغزة .
5. تضمنت خطة التنمية الحضرية أبعاد النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي، وتوزيع الخدمات.
6. خلق آليات في تنمية السياسات السكانية، بالتنسيق مع البرامج السكانية الموجودة والفاعلة في الضفة والقطاع.
7. قامت بعض الوزارات بتخطيط قطاعي لما يتعلق بالنمو السكاني والبيئة، من حيث زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الاحتياجات الغذائية.

وعلى الرغم من عدم وجود سياسة سكانية واضحة، إلا أن هناك عدة برامج، تم تنفيذها مباشرة مثل:

- ✧ إنشاء أقسام عن صحة المرأة والتنمية في وزارة الصحة، تعنى بالصحة الإنجابية .
- ✧ تدريب بعض المتخصصين في قضايا الصحة الإنجابية .
- ✧ إنشاء وحدة التعليم الصحي لإدارة برامج التعليم الصحي .
- ✧ تغطية الجوانب السكانية في المناهج التعليمية .
- ✧ برامج تدريب حول قضايا السكان والتنمية في الجامعات الفلسطينية، مثل برامج الصحة، والبرامج النسوية .
- ✧ دورات التدريب والدراسة حول قضايا السكان والتنمية، والتي تتم بإرسال بعض الأشخاص من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى الخارج.

1-2 العقبات والصعوبات في تحقيق الأهداف المرجوة

1. تجعل الظروف السياسية، وطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، طرح سياسات سكانية وتبنيها، وخاصة فيما يتعلق بسياسات تنظيم الأسرة، تجعله أمراً بالغ الحساسية، وذا أبعاد سياسية، وهو ما يميز الحالة الفلسطينية عن البلدان العربية الأخرى. فالبعض يعتبر أن البعد الديمغرافي هو أحد الأبعاد المهمة في مواجهة الاحتلال وسياساته التهجيرية.
2. عدم كفاية التمويل لاستمرار المشاريع والبرامج، ذات العلاقة بالسياسات، والبرامج السكانية .
3. قلة الخبراء الموجودين في الأراضي الفلسطينية في موضوع السياسات السكانية والتنمية .
4. سيؤدي استمرار الوضع السياسي الحالي، إلى بروز تشوهات جديدة في توزيع السكان، وظهور هجرات قسرية داخلية وخارجية؛ بسبب استمرار توسيع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وبناء جدار الضم والتوسع، وضيق فرص العمل في بعض المناطق، خاصة تلك التي كانت تعتمد على أسواق العمل الإسرائيلية.
5. عدم توفر برامج ومشاريع بحثية متخصصة في الجوانب المختلفة للقضايا السكانية.

1-3 الأولوية والقضايا المستقبلية ارتباطاً بالتنمية السكانية

1. تدريب الكوادر في المناطق على قضايا السكان والتنمية .
2. مواجهة الهجرة القسرية المباشرة وغير المباشرة، بسبب استمرار الأوضاع الاقتصادية، وتأثير الجدار العازل .
3. تشكيل اللجنة الوطنية للسكان من مختلف أطراف العملية التنموية، تقوم بإعداد السياسات السكانية والبرامج المختلفة المتعلقة بقضايا السكان.
4. تعيين مسؤول سكاني للمناطق الإدارية في المحافظات المختلفة .
5. تعزيز دور التدريب في القضايا الديموغرافية، لتوفير خبراء في هذا المضمار .
6. الاهتمام بقضايا المسنين، الذين ستزداد نسبتهم في السنوات القادمة، واحتياجاتهم أيضاً، وبالتالي الإسراع في معالجة مشاكلهم.

7. مساعدة الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة الداخلية من خلال برامج محددة .
9. دعم المقدسيين الذين سحبت بطاقات هويتهم لنزع إقامتهم .
10. الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية في جميع السياسات والبرامج المعتمدة في الوزارات والمؤسسات الحكومية .
11. تعزيز قدرات الهيئات المحلية فيما يتعلق بالقضايا الديمغرافية.
12. الاستعداد والتحضير لعودة اللاجئين، أو لجزء منهم .

2- النوع الاجتماعي والسياسة السكانية

لأسباب ثقافية واجتماعية وسياسية، تم تهميش المرأة ودورها في التنمية تاريخيا، حيث تم تغليب الدور العام للمرأة (الإسهام في النضال الوطني)، على حساب الدور الخاص من قبل الحركة النسوية. ومنذ بداية سنوات التسعينيات وخاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ازداد الاهتمام بالقضايا النسوية، واتسعت البرامج الرسمية وغير الرسمية الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية، وتعزيز مكانتها، وأهمية دمجها في الحياة الاقتصادية.

لقد أدركت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أهمية دمج المرأة في العملية التنموية، وعملت من خلال برامج عديدة على تحقيق بعض الأهداف، مثل تطوير مبادرات قانونية لترسيخ حقوق المرأة، وتعزيز المساواة الجندرية، والعمل على مواجهة العنف المرتكز على التمييز ضدد النساء، وتسهيل الخدمات التعليمية للمرأة، وتطوير المبادرات الثقافية والإعلامية تجاه المساواة بين الذكور والإناث... الخ. وقد تم تحقيق بعض الإنجازات –وإن كانت غير كافية– في هذه المجالات، حيث أكد القانون الأساسي الحقوق المشروعة للنساء في الحماية والدعم الاجتماعيين، وتم الأخذ بعين الاعتبار بعض أبعاد النوع الاجتماعي في قانون العمل، وقانون الخدمة المدنية، وقانون التعليم العالي، وتم تبني بعض السياسات الإيجابية في مجال التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، كما تم إنشاء دوائر خاصة بشؤون المرأة في الوزارات كافة،ووحدة خاصة لإحصاءات المرأة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الحملات التثقيفية، والإعلامية، والتدريبية، والمشاريع، والفعاليات الميدانية المجتمعية، التي نفذت من قبل المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، التي هدفت إلى تطوير علاقات النوع الاجتماعي، وتعزيز مكانة المرأة.

وعلى الرغم من العديد من الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية، والمؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، إلا أنها بقيت مبتورة ومبعثرة، تفتقد لناظم يوحد الجهود، ويحشد الطاقات والإمكانات في إطار مجموعة من السياسات والأهداف والبرامج، التي يمكن تحقيقها في المدى القصير والمتوسط والطويل. في هذا السياق تأتي أهمية إنشاء وزارة شؤون المرأة، التي تم تأسيسها في تشرين الثاني عام 2003، لتشكل الهيئة الحكومية الرسمية العليا، والمعترف بها على المستوى الوطني، للنهوض بالمرأة على كافة الأصعدة.

وقد أولت وزارة شؤون المرأة، أهمية خاصة لتلبية حاجات المرأة الفلسطينية العملية، والاستراتيجية لرفع مستواها المعيشي، وتعزيز كفاءاتها وقدراتها. وعلى هذا الأساس أقرت خطة عمل تنفذ من خلال نشاطات وفعاليات تسهم في تنمية القدرات الإنسانية للنساء عامة، والشابات بشكل خاص، بحيث يتم دمج الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية معا في إطار تنموي ووطني شامل، يعتبر حجر الأساس لاستمرارية المجتمع الفلسطيني، واستدامة التنمية الإنسانية الشاملة.

ومن هذا المنطلق، حددت وزارة شؤون المرأة احتياجات النوع الاجتماعي استراتيجيا، بهدف تمكين الشابات اقتصاديا ومعرفيا واجتماعيا وسياسيا. كما حددت ثلاث أولويات في إطار خطة لثلاث سنوات، تتضمن التركيز على فقر الشابات وخاصة

المعيلات للأسر، وتعليم الشابات وتدريبهن مهنيا وتقنيا، ومعالجة إشكاليات تهميش المرأة في عملية وضع السياسات ومواقع صنع القرار. وتتمثل أهداف هذه الخطة في تأمين إطار قانوني وتشريعي وسياساتي واع لقضايا المرأة، مضمنا للنوع الاجتماعي، ومحفزا لتطوير المرأة بشكل عام، والشابات على الخصوص في المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، لتمكينهن من الوصول إلى مراكز رسم السياسات ومواقع صنع القرار. ولتحقيق هذه الأهداف في السنوات الثلاث القادمة، تم تحديد نشاطات الوزارة في ثلاثة مجالات، وهي:

1. المجال الأول، ويختص بالنشاطات والإجراءات التابعة للوزارة، والمستمدة من صلاحياتها المقرة من قبل الحكومة. ويشمل بناء القدرات البشرية على المستوى الحكومي، وتطوير السياسات الحكومية، والقوانين والتشريعات، واتخاذ التدابير اللازمة لترجمة الالتزام الحكومي بدمج النوع الاجتماعي في مجمل العملية التنموية، وتبني منظور التمييز الإيجابي للمرأة وتطبيقه.
2. المجال الثاني، ويختص بالعلاقة التفاعلية والتعاونية بين الوزارة والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات العمل المدني كافة. وتتسم أهم النشاطات بالطابع الجماهيري، والسياسات الوطنية، مثل حملات التوعية الوطنية، والمؤتمرات الوطنية والدولية، والمشاريع التجريبية المشتركة، وهنا تتشكل العلاقة التكاملية بين كافة قطاعات المجتمع المهتمة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
3. المجال الثالث، ويختص بالمشاريع الاقتصادية والتدريبية، التي تنفذ على أرض الواقع، مثل مشاريع الإقراض، أو إنشاء مراكز تدريب مهني وغيرها. ويتحدد دور الوزارة هنا في متابعة النتائج النهائية للتنفيذ، وقياس مدى الإسهام في تحقيق أهداف الخطة الثلاثية.

2-1 مقترحات

يلاحظ بشكل عام، أن الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية، في مجال تعزيز مكانة المرأة ودورها المجتمعي، ما زال بحاجة إلى جهود حثيثة ليصل إلى المستوى المطلوب، حيث لا يكفي بأي حال إنشاء دوائر للمرأة في الوزارات دون تفعيلها، وأخذ قضايا المرأة بعين الاعتبار في السياسات والبرامج والخطط كافة، التي تتبناها هذه الوزارات. ولا شك أن إنشاء وزارة شؤون المرأة بوصفها مؤسسة حكومية تعنى بشؤون هذا القطاع للنهوض به، وتعزيز مكانته، فإنها ما زالت في البداية، وبحاجة إلى الخبرات والإمكانيات المادية، والقدرة على التأثير في صانعي السياسات وأصحاب النفوذ في القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة؛ لتتمكن من تحقيق أهدافها. وفي هذا السياق نقترح ونؤكد بعض الاقتراحات التي جاءت في مسودة خطة عمل الوزارة، وأهمها ما يلي:

1. تعزيز التنسيق مع كافة المؤسسات النسوية، والمؤسسات الأهلية الأخرى ذات العلاقة؛ لتشكيل مجموعة مؤسسية ضاغطة، قادرة على التأثير مجتمعيا وسياسيا واقتصاديا.
2. رصد القوانين والتشريعات وتقييمها، واقتراح رزمة من القوانين والتشريعات البديلة، التي تتضمن عدم التمييز ضد المرأة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، واقتراح التعديلات في خطط الوزارات وبرامجها وسياساتها، بما يخص قضايا المرأة.
3. تقديم الدعم الفني، والتدريب للكوادر الحكومية ذات العلاقة المباشرة بقضايا النوع الاجتماعي، مثل أجهزة الأمن المختلفة، وأجهزة القضاء وغيرها.
4. وضع برامج وخطط توعوية شاملة، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بقضايا واحتياجات القطاع النسوي، وخاصة تلك الفئات الأكثر تهميشا، مثل العاطلات عن العمل والفقيرات...الخ.

4. وضع خطط وسياسات لرفع نسبة مشاركة المرأة في برامج التعليم والتدريب المهني، وبرامج اقتصادية داعمة لوضع المرأة الاقتصادي، مثل برامج الإقراض.

3- سياسات قطاع التعليم

أعدت وزارة التربية والتعليم العالي خطة خمسية، بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية، وبنظام التعليم الفلسطيني بشكل عام. وقد حددت الوزارة في هذه الخطة فلسفة عامة لنظام التربية والتعليم في فلسطين، وجاءت هذه الأهداف في سياق التوافق مع إطار عمل (دكار) الصادر عن المنتدى العالمي للتربية، الذي حدد هدفا عاما يتمثل في تحقيق التعليم للجميع، والذي تبنته وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. وحددت الوزارة الفلسفة العامة لنظام التعليم الفلسطيني، على أن التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو أداة مهمة لخلق روح المواطنة، وأداة مهمة لتعزيز القيم والأخلاق النبيلة في المجتمع، ولترسيخ المبادئ الديمقراطية، وهو عملية مستمرة ومتجددة، تتم بشراكة الشرائح والفعاليات المجتمعية كافة، وهو أداة مهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

انطلاقا من ذلك حددت الوزارة سياساتها لتطوير قطاع التعليم، سواء لمرحلة الطفولة المبكرة، أو مرحلة التعليم النظامي المدرسي بشقيه الأكاديمي والمهني. ويمكن حصر السياسات التي حددتها الوزارة لنفسها في الأمور الآتية:

1. العمل على تطوير سياسات شاملة متكاملة وموحدة في مجالات رعاية الأطفال وحمايتهم، سواء في مرحلة الطفولة المبكرة، أو في المرحلة المدرسية.
2. توفير فرص التعليم لجميع الأطفال في مرحلتي الطفولة المبكرة والمدارس، بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة في المناطق الريفية، وفي جميع الظروف بما فيها الظروف الطارئة.
3. تحقيق التربية الشاملة للأطفال في المجالات الإنمائية كافة، صحيا، وتربويا، ونفسيا.
4. تحسين نوعية التعليم والتعلم؛ لتحقيق تعلم متميز للجميع في اكتساب المهارات المعرفية والوظيفية.
5. تطوير النظام الإداري والمالي، والتخطيط لمختلف المراحل التعليمية.
6. العمل على رفع درجة الالتحاق بالتعليم المهني، وفي المجالات المهنية المختلفة، وبما يتوافق مع احتياجات السوق المحلي.
7. تطوير دور المجتمع المحلي، وتنمية وعيه بقضايا الطفولة المبكرة واحتياجاتها، والتعليم الأساسي، وتعليم الكبار.
8. رفع كفاءة المصادر البشرية بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع واحتياجاته، ومواكبة التطور المعرفي.

أما على صعيد التعليم العالي، فإن الرؤية التنموية الخاصة به في فلسطين، تستند إلى منطلقات محددة، فالتعليم العالي هو استثمار اجتماعي، يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، وبهذا فإن الإنفاق عليه ليس عبئا على موارد الدولة، بل استثماراً له مردود اجتماعي واقتصادي مهم، كما أن التعليم بصورة عامة، والتعليم العالي بصورة خاصة، هو آلية لتطوير المجتمعات وتحويلها إلى مجتمعات متقدمة حضاريا، وثقافيا، واقتصاديا، واجتماعيا؛ لتمكينها من احتلال مكانة مرموقة إقليميا ودوليا، ولا بد من التعامل مع قطاع التعليم العالي على أنه منظومة متكاملة لها مقوماتها وعناصرها، وليس مجموعة من المؤسسات التعليمية فحسب، ولا بد من التعامل مع مؤسسات التعليم العالي، على أنها أماكن للتعليم، ولإنتاج المعرفة، ومصدر لتنمية الموارد البشرية.

بالرجوع إلى هذه المنطلقات لقطاع التعليم العالي الفلسطيني، فإن الأهداف والسياسات العامة لهذا التعليم في فلسطين، تستند إلى تكامل الأبعاد الفكرية، والروحية، والتطبيقية، بطريقة تضمن بأن أي تعليم عالٍ فلسطيني، بغض النظر عن المؤسسة التي تقدمه ومستوى الدراسة، يستهدف تنمية الفكر، وتنمية الروح، وتنمية المهارات التطبيقية. ومن هنا يمكن حصر السياسات والأهداف العامة لهذا القطاع على النحو الآتي:

1. وضع السياسات المالية لمؤسسات التعليم العالي وتطويرها، وللقطاع التعليمي بشكل عام التي، بحيث تمكنه من تحقيق الاستدامة والتطور.
2. ضرورة العمل على تحسين جودة التعليم العالي، بما يتلاءم مع متطلبات العصر وروحه.
3. تحسين الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي وتطويرها.
4. التركيز الشمولي على البعد التطبيقي للتعليم العالي الفلسطيني.
5. التركيز على البحث العلمي كأحد مقومات التعليم العالي، والعمل على تكامل الإنتاج المعرفي في مؤسسات التعليم العالي مع الجوانب التعليمية.
6. تجذير التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، والقطاع الخاص الفلسطيني.

انطلاقا من هذه الرؤى والسياسات العامة، التي حددتها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني لقطاع التعليم، سعت الوزارة إلى العمل على تنفيذ برامج وأنشطة تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

3-1 البرامج والأنشطة

عملت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، على تنفيذ العملية التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تأسيسها، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث استطاعت الوزارة تحقيق استمرار العملية التعليمية في المدارس التابعة لها. وسعت الوزارة منذ بداية تأسيسها للحد من الاكتظاظ في الشعب الصفية، وللحد من ارتفاع معدلات عدد الطلبة للمعلمين، ومن هنا عملت الوزارة على توظيف أعداد جديدة من المعلمين سنويا؛ لتلبية احتياجات الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة في المدارس، وللحد من مشكلة زيادة معدلات عدد الطلبة للمعلمين، كما عملت الوزارة على بناء مدارس جديدة، لاسيما في التجمعات السكانية، التي لا يتوفر فيها مدارس، وعملت أيضا على بناء غرف صفية جديدة في بعض المدارس؛ للحد من مشكلة الاكتظاظ.

من ناحية أخرى، سعت الوزارة منذ تأسيسها إلى تطوير المناهج المعتمدة للتدريس في مدارسها، حيث عملت الوزارة على تطوير مناهج جديدة مبنية على رؤية فلسطينية للتعليم، وقد استطاعت الوزارة البدء بتدريس هذه المناهج في مدارسها بالتدريج، حيث سيتم اعتماد المنهاج الجديد للصفوف كافة، بحلول العام الدراسي 2005-2006.

وقد عملت الوزارة أيضا على تطوير برنامج لقياس التحصيل لدى الطلبة، حيث تجري الوزارة فحوصا للطلبة في الصفوف المختلفة؛ لمعرفة مدى درجة التحصيل، وبالتالي ضبط النوعية في التعليم.

ومن أجل الارتقاء بمستوى التعليم ونوعيته عبر تحسين كفاءة الكادر العامل في التعليم، عملت الوزارة على استحداث برامج لتدريب المدرسين والمدرسات العاملين في سلك التدريس الحكومي، خاصة بعد اعتماد المنهاج الفلسطيني الجديد للتدريس، حيث تعمل الوزارة على تدريب عدد كبير من المعلمين والمعلمات سنويا على أساليب تدريس هذا المنهاج، والأهداف المتوخاة من وراء محتوياته.

وقد حددت الوزارة في خطتها الخمسية عددا من البرامج والأنشطة، ذات بعد تطويري لقطاع التعليم، حيث حددت الوزارة في خطتها برامج وأنشطة لها علاقة بتطوير البنية التحتية لقطاع التعليم، كما حددت برامج لها علاقة بتطوير الكوادر البشرية، وبرامج لتطوير الجوانب التنظيمية والإدارية، سواء على مستوى مؤسسات التعليم نفسها أي المدارس، أو على مستوى الوزارة بشكل عام، وتسعى الوزارة من خلال ما ورد في خطتها كذلك، إلى تطوير الجوانب القانونية، والتشريعية لقطاع التعليم الفلسطيني.

فعلى صعيد البنية التحتية، استطاعت الوزارة بالتعاون مع مؤسسات أخرى بناء عدد من المدارس والغرف الصفية، وكذلك استطاعت الوزارة تأسيس مختبرات للحاسوب، ومختبرات علمية أخرى، ومكتبات في عدد من المدارس، وتسعى الوزارة إلى أن تحتوي كل مدرسة على مثل هذه المرافق مستقبلا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، قد حد من قدرة الوزارة على تنفيذ خطتها الخمسية كما كان مقررا لها، حيث اضطرت الوزارة إلى العمل على الحد من آثار هذا العدوان، التي تمثلت في إلحاق أضرار في عدد من المدارس، سواء بتدميرها، أو تخريب محتوياتها.

أما على صعيد تطوير الكوادر البشرية، فقد استطاعت الوزارة أيضا تنفيذ عدد كبير من الدورات التدريبية للكادر التدريسي، وتعتبر الوزارة أن ما تحقق حتى الآن غير كافٍ، ولا بد من العمل على عقد المزيد من الدورات مستقبلا. كما تسعى الوزارة إلى تطوير دورات في مجال الإدارة والمالية لمدراء ومديرات المدارس.

وعلى صعيد مؤسسات التعليم العالي، فقد استطاعت الجامعات الفلسطينية الاستمرار في تقديم خدمات التعليم للطلبة الملتحقين بها، واستحدثت بعض الجامعات برامج ماجستير في مجالات متعددة. في حين أن هذه المؤسسات لم تستطع الارتقاء بالمراكز البحثية والإنتاج المعرفي فيها بالشكل المطلوب.

كما عملت وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي، على تأسيس صندوق إقراض الطلبة، حيث بدأ هذا الصندوق عمله، وقدم عددا كبيرا من القروض للطلبة في مختلف مؤسسات التعليم العالي. هذا بالإضافة إلى برامج المساعدات والمنح التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي نفسها بالتعاون مع جهات مختلفة، وبرامج المنح التي توفرها الوزارة للطلبة للالتحاق بالتعليم العالي في دول أخرى عربية وأجنبية.

3-2 العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع التعليم الفلسطيني

يعاني قطاع التعليم الفلسطيني بشقيه المدرسي وقبل المدرسي من جهة، والعالي من جهة ثانية، من معوقات وصعوبات جدية تحد من إمكانية الارتقاء به، ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يأتي:

- ✧ الإجراءات العدوانية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، حيث أدى العدوان الإسرائيلي، إلى إلحاق أضرار كبيرة بمؤسسات التعليم الفلسطينية، سواء من الناحية الفيزيائية، أو من النواحي التعليمية، فقد تعرضت العديد من المدارس، ورياض الأطفال، ومؤسسات التعليم العالي، لتدمير بعض مرافقها، بسبب القصف الإسرائيلي، وبالإضافة لذلك تعرضت العملية التعليمية للكثير من التعطل؛ بسبب الإغلاق والحصار اللذين تفرضهما قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وبفعل سياسة عزل المناطق والتجمعات السكانية عن بعضها بعضاً.
- ✧ تعاني وزارة التربية والتعليم العالي من صعوبات مالية، ومن ضعف التمويل المخصص للوزارة، وهو ما يحد من إمكانية عمل الوزارة على تطوير قطاع التعليم، وتوفير الكوادر اللازمة للعملية التعليمية في مختلف مراحلها. كما تعاني مؤسسات التعليم العالي من نقص كبير في التمويل، مما يعوقها عن تطوير عملها والارتقاء بمستوى العملية التعليمية فيها.
- ✧ تعتبر الزيادة السكانية الطبيعية تحديا كبيرا في وجه تطوير قطاع التعليم، حيث إن هذه الزيادة تتطلب توفير البنية التحتية، والكوادر البشرية لتلبية احتياجاتها، وهو ما يفرض أعباء مالية وإدارية كبيرة على وزارة التربية والتعليم العالي، وعلى المؤسسات التعليمية بشكل عام.
- ✧ يشكل ازدياد الطلب على مؤسسات التعليم العالي واحدا من التحديات، التي تواجهها هذه المؤسسات، حيث إن الزيادة في الطلب على هذا التعليم تتطلب زيادة في المرافق المتوفرة في هذه المؤسسات، وزيادة في الكوادر البشرية اللازمة للقيام بالعملية التعليمية، مما يفرض أعباء مالية كبيرة عليها. لقد أدى ارتفاع الطلب على التعليم العالي في فلسطين، وعجز

الميزانيات لدى هذه المؤسسات، إلى تراجع مستوى التعليم والخدمات المرتبطة به، كما أدى إلى تراجع الإنتاج البحثي العلمي، حيث اقتصر دور الجامعات على التعليم، وكان ذلك على حساب الإنتاج البحثي والمعرفي.

- ✧ يعتبر ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في قطاع التعليم من المعوقات المهمة، التي تحد من إمكانية تطوير هذا القطاع. وفي هذا المجال، تعتبر العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم العالي واحدة من القضايا المهمة، التي يجب معالجتها للإسهام في الارتقاء بالعملية التعليمية. فقد أدى ضعف التنسيق إلى تكرار العديد من التخصصات، وبعثرة الكفاءات والإمكانيات المالية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي. كما أن من تجليات ضعف التنسيق المهمة، محدودية فاعلية التخطيط، الذي انعكس على ضعف ملاءمة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني مع احتياجات السوق المحلي.
- ✧ يعاني قطاع التعليم من غياب التشريعات، واللوائح المناسبة، والمعايير الوطنية، التي تعمل على تطوير مضمون التعليم بمراحله المختلفة، ما قبل المدرسي والمدرسي والعالي، بما ينسجم مع أهداف العملية التربوية، وفق رؤية الوزارة، والرؤيا الوطنية لتنمية نظام التعليم الفلسطيني وتطويره.
- ✧ يعاني قطاع التعليم، وبخاصة المدرسي وقبل المدرسي من وجود نسبة غير قليلة من المدرسين، الذين لا يتمتعون بالمستوى المطلوب للقيام بالعملية التعليمية، وهو ما يؤثر على نوعية التعليم المقدم لطلابهم.
- ✧ وبشكل عام، فإن المشكلة الأكبر التي تواجه قطاع التعليم الفلسطيني، هي مشكلة النوعية، ففي حين أن المؤشرات الكمية تشير إلى تحسن دائم، إلا أن الجهات والأفراد العاملين في سلك التعليم كافة، يجمعون على تدني مستوى نوعية التعليم المقدم في المراحل التعليمية المختلفة.

3-3 مقترحات

يتطلب تطوير قطاع التعليم الفلسطيني بشقيه المدرسي والجامعي، العمل على تحقيق تطويرات في مجالات مختلفة، لتمكين هذا القطاع من لعب الدور المنشود له، وإسهامه في تحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الرأسمال الاجتماعي في فلسطين، ويمكن تلخيص التطويرات اللازمة فيما يأتي:

- ✧ يتطلب تحسين قطاع التعليم الفلسطيني العمل على تطوير البنية التحتية، سواء في مرحلة التعليم المدرسي، أو مرحلة التعليم العالي، حيث إن قطاع التعليم يعاني من نقص في المرافق التعليمية من غرف صفية، ومختبرات، ومكتبات، وغيرها.
- ✧ ضرورة العمل على توفير موازنة أكبر للتعليم في فلسطين، حيث إن هذا القطاع يعاني من أزمة مالية جدية، وبخاصة قطاع التعليم العالي.
- ✧ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية الطبيعية الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي زيادة الطلب على الالتحاق بمؤسسات التعليم بمراحله المختلفة، وهو ما يتطلب زيادة عدد المؤسسات التعليمية ومرافقها، وزيادة عدد الكوادر العاملة في التعليم وغيرها.
- ✧ الاهتمام بزيادة الكادر البشري العامل في التعليم بشقيه المدرسي والعالي؛ لتحسين معدلات الطلبة للمعلمين، وضرورة العمل على رفع كفاءة الكادر المهنية من خلال دورات تدريبية وورش العمل وغيرها.
- ✧ ضرورة العمل على رفع درجة التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في قطاع التعليم في فلسطين، لاسيما بين المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم العالي، لما لذلك من أهمية في تعزيز فرص تطوير هذا التعليم، والحد من الازدواجية وهدر الموارد.
- ✧ العمل على تشجيع الالتحاق بالتعليم المهني وتعزيزه؛ لتتواءم مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، وذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات والبرامج التعليمية المهنية، ومن خلال زيادة عدد الكادر المؤهل للقيام بالتعليم المهني.
- ✧ تطوير التشريعات، والقوانين، واللوائح التنظيمية الخاصة بقطاع التعليم وتفعيلها، لما لذلك من أهمية في رفع كفاءة نظام التعليم الفلسطيني من جهة، وتحسين نوعية التعليم من جهة ثانية.

4- السياسات الصحية

تنطلق السياسات التي يعتمدها قطاع الصحة الحكومي الفلسطيني من المبادئ العامة الأساسية، التي تسترشد بها وزارة الصحة الفلسطينية، وقد حددت وزارة الصحة هذه المبادئ في الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة 1999-2003، التي طورتها بالتعاون مع أطراف أخرى، وقد حددت الوزارة في هذه الخطة المبادئ العامة الأساسية، التي تنطلق منها سياساتها على النحو الآتي:

- ✧ تيسر الخدمات الصحية جغرافيا وماليا، وكفايتها والتزامها بالمساواة، فلكل الفلسطينيين الحق بأن تتوفر لهم الخدمات الصحية جغرافيا وماليا، وأن تتوزع بشكل مناسب ومتكافئ.
- ✧ تقديم رعاية صحية عالية الجودة، فتطوير جودة الخدمات الصحية ضرورة أساسية لتحسين الوضع الصحي للسكان، وتحسين الجدوى الاقتصادية للخدمات الصحية.
- ✧ الاستدامة، فصحة السكان الفلسطينيين هي هدف اجتماعي وطني أساسي، وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية المستدامة.

في هذا الإطار، تبنت وزارة الصحة الالتزام العالمي بالصحة للجميع، مع التكييف الثقافي المناسب، وفقا للظرف الفلسطيني المحلي للصحة. ونظرا لهذا الالتزام، وارتباطا بالمبادئ العامة الأساسية التي حددتها الوزارة للقطاع الصحي بشكل عام، وضعت الوزارة مجموعة من السياسات التي يجب العمل وفقا لها لتطوير القطاع الصحي، وهي سياسات تتطلب جملة من البرامج والأنشطة، التي تهدف إلى استمرار الخدمات الصحية وتعزيزها من ناحية، وإرساء قاعدة للبدء بتطوير قطاع الصحة بشكل عام، على أساس تنموي من ناحية ثانية.

وقد دعت وزارة الصحة الفلسطينية، إلى تصميم برامج وأنظمة وخدمات صحية شاملة ومتكاملة لقطاع الصحة وتطبيقها، على أن تكون مندمجة بأقصى قدر ممكن مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها. وترى الوزارة أن تنمية القطاع الصحي وتطويره بما يتلاءم مع الالتزام العالمي بالصحة للجميع، يتطلب وضع سياسات واضحة ومحددة، تندرج منها برامج وأنشطة كأدوات لتنفيذ السياسات المعتمدة وتطبيقها، وترى الوزارة أيضا أن الوصول إلى ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق بين الوزارة نفسها، والمؤسسات الصحية الأهلية والخاصة، ووكالة الغوث (الأنروا)، باعتبارها أطرافاً رئيسية عاملة في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني. من هنا، عملت الوزارة على تطوير مجموعة من السياسات العامة لقطاع الصحة الفلسطيني، وعملت على تحديد مجموعة من البرامج والأنشطة، التي تمكنها من تحقيق هذه السياسات.

وقد حددت الوزارة سياستها في إطار نظرة استراتيجية وطنية للتنمية الصحية، تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الصحية للسكان والموارد المتوفرة أو المحتملة، والجهاز الصحي الراهن، وذلك في إطار الخطة الوطنية الاستراتيجية للصحة 1999-2003، وتشمل هذه السياسات ما يأتي:

- ✧ تحسين كفاءة الإدارة التنظيمية وجدواها، لتطوير الأنظمة الصحية بشكل تكاملي عبر قطاع الصحة كله.
- ✧ تمتين التنمية المستدامة للقوى البشرية في المجالات التي تم تحديد حاجتها للتحسين، بما في ذلك الإدارة الصحية، والخدمات الداعمة، والتطوير التنظيمي، والتخطيط والأبحاث، والاقتصاد الصحي، والتعليم الصحي المستمر، وجودة الرعاية، والصحة العامة، ونظم المعلومات الإدارية المحوسبة.
- ✧ تطوير جودة الخدمات الصحية على المستويات كافة، مع ضمان المساواة من خلال توسيع إمكانية تيسر مستوى الرعاية الصحية المناسب، لاسيما في المناطق الريفية والمحرومة.
- ✧ تطبيق نظام مستمر لمراقبة خطط وزارة الصحة وتقييمها، وتعديل الخطط وفقا للظروف المتغيرة.

- ✧ إصلاح نظام التمويل الصحي، وتبني أنظمة استرداد التكاليف والتأمين الصحي البديلة المناسبة؛ بهدف تحسين فرص الاستدامة المالية والكفاءة الذاتية.
- ✧ استخدام الطاقة الكلية لخدمات الرعاية الصحية الأولية القائمة، والحد من الاستخدام غير اللازم للرعاية، مع تحسين الخدمات على المستويين الثاني والثالث.
- ✧ تنظيم أنشطة ومشاريع المساعدة الفنية من الجهات المانحة وإدارتها، بحيث تتوافق مع الاحتياجات والتوقعات الفلسطينية.
- ✧ تطوير نظام عملي للتنسيق والتوافق والتعاون بين القطاع العام والقطاعات الأخرى، المتمثلة في المنظمات الأهلية، ووكالة الغوث، والقطاع الخاص، والمجتمع بشكل عام، بهدف تجنب الازدواجية، والحد من أية توسعات غير لازمة.

4-1 البرامج والخدمات الصحية

لدى وزارة الصحة العديد من البرامج التي تنفذها في إطار تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بشكل عام، حيث إن لدى الوزارة، ومنذ تأسيسها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، برامج صحية وقائية، وأخرى في مجال تقديم الخدمات الطبية. ومن البرامج الوقائية التي تقدمها الوزارة برنامج التطعيم المجاني للأطفال كافة، وبرنامج التثقيف الصحي للأسر والأفراد الفلسطينيين، ونظام رصد الأمراض الوبائية.

أما برامج الخدمات الصحية، فهي متنوعة وكثيرة، حيث تقدم الوزارة خدمات الصحة الأولية في المناطق الفلسطينية كافة، وتسعى الوزارة إلى أن تكون التجمعات السكانية كافة مخدومة بهذا النوع من الخدمات، وتوفر الوزارة خدمات الصحة الأولية في التجمعات السكانية الرئيسية، والتي تخدم التجمعات القائمة فيها والتجمعات المحيطة بها، كما أن لدى الوزارة برامج متخصصة في صحة المرأة، والصحة الإنجابية، ورعاية الأمومة والطفولة المبكرة، وتقدم الوزارة خدمات المختبرات الطبية، وهي موزعة في مختلف المناطق الجغرافية، ويتوفر في مختلف المستشفيات بنوك للدم. كما أن لدى الوزارة برنامجا للتأمين الصحي، ينتفع به ثلاثة أرباع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقدم الوزارة سلة خدمات معقولة من حيث الكمية، إلا أن الوزارة نفسها تقر بضعف نوعية الخدمات المقدمة في سلة التأمين الصحي. وفي إطار الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة، وكعامل مكمل للنشاطات التي تقوم بها، تعمل الوزارة على توفير الأدوية والعلاجات الطبية بالكميات اللازمة للمجتمع الفلسطيني.

استمرت وزارة الصحة بتقديم هذه الخدمات الاعتيادية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، بالرغم من تأثر الكثير من هذه البرامج بفعل العدوان الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني. وكانت الوزارة قد أعدت خطة خمسية لتطوير القطاع الصحي الفلسطيني، لتشمل السنوات 1999-2003، وقد بدأت الوزارة بتنفيذ هذه الخطة، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية أعاقت الكثير من الأنشطة المقررة في إطارها، حيث عطلت هذه الإجراءات تنفيذ الكثير من البرامج الهادفة إلى تطوير القطاع الصحي. وقد أدى العدوان الإسرائيلي إلى تحويل عمل وزارة الصحة للتأقلم مع الظروف الطارئة، الناجمة عن الضغط الكبير على هذا القطاع، بفعل كثرة عدد الجرحى والمصابين والمعاقين والشهداء، إضافة إلى التدمير الواسع الذي لحق بالبنية التحتية للقطاع الصحي نفسه.

وفي إطار سعيها لتحقيق السياسات التي وضعتها لنفسها والهادفة إلى الارتقاء بالقطاع الصحي الفلسطيني، عملت الوزارة على تطوير مجموعة من البرامج التطويرية، وفقا لنظرة تنموية استراتيجية للقطاع الصحي، وقد جاءت هذه البرامج والأنشطة في الخطة الخمسية التي وضعتها الوزارة، حيث حددت الوزارة برامج وأنشطة متنوعة، تطال مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع الصحي، فقد وضعت الوزارة برامج وأنشطة تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي وتحسينها، ووضعت أيضا برامج لتطوير الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع، كما وضعت برامج لتطوير البنية الإدارية والتنظيمية للقطاع الصحي، كما وتسعى الوزارة إلى تطوير البيئة القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاع الصحي.

فعلى صعيد البنية التحتية، عملت الوزارة على إجراء تطوير لبعض المرافق الصحية القائمة، وإجراء الصيانة والترميم لبعض المراكز الصحية الأولية والثانوية، كما عملت الوزارة على بناء أقسام جديدة في بعض المرافق الصحية القائمة؛ لتغطية النقص في بعض الخدمات الصحية فيها، كالمختبرات، والمباني الإدارية، وبعض المرافق الطبية الأخرى. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ركزت الوزارة على المراكز، والمرافق الصحية، التي تعرضت لأضرار بفعل العدوان الإسرائيلي، وقد عملت الوزارة في هذا الإطار على زيادة عدد الأَسِرَّة الطبية المتوفرة لمواجهة الزيادة على الطلب للخدمات الصحية، كما عملت على توفير بعض الخدمات المساندة، من مختبرات، وبنوك دم، وخدمات التصوير الطبي، والخدمات الصيدلانية وغيرها، مع مراعاة العدالة في التوزيع الجغرافي.

ومن أجل تحقيق درجة أعلى من العدالة في التوزيع للخدمات الصحية، عملت الوزارة على بناء مراكز صحية أولية من الدرجة الثانية في التجمعات السكانية، التي لا يتوفر فيها مثل هذه المراكز، لاسيما الريفية منها، وبعد اندلاع الانتفاضة، ركزت الوزارة على التجمعات النائية، التي يصعب وصول سكانها إلى الخدمات الصحية المتوفرة في تجمعات أخرى، كإجراء للتأقلم مع وضع الحصار والإغلاق اللذين تفرضهما قوات الاحتلال الإسرائيلي.

أما على صعيد تطوير الموارد البشرية، فقد عملت الوزارة على تطوير برامج لتنمية هذه الموارد، وبخاصة في مجال التدريب، وعلى مختلف المجالات المتعلقة بالقطاع الصحي سواء الجوانب الفنية منها، أو الجوانب الإدارية والتنظيمية، على أن يشمل ذلك التدريب والتعليم المستمر للمهنيين الصحيين أثناء فترة خدمتهم، وتسعى الوزارة إلى دعم هذه البرامج وتمتينها وتطويرها. وقد عملت الوزارة على إيجاد بعض المرافق الخاصة بتنمية الموارد البشرية، وترى الوزارة ضرورة العمل على تطوير هذه المرافق، وزيادة عددها، وضرورة العمل على تنمية الطواقم العاملة فيها.

أما على صعيد تطوير البنى الإدارية والتنظيمية لقطاع الصحة، فقد عملت الوزارة على تطوير علاقات التنسيق بين الجهات العاملة في القطاع الصحي، وبخاصة المنظمات الصحية غير الحكومية. وتسعى الوزارة إلى إطار وطني فاعل لتنسيق إدارة هذا القطاع بمشاركة الأطراف ذات العلاقة كافة. كما عملت الوزارة على إيجاد قاعدة معلوماتية للقطاع الصحي، وتسعى الوزارة إلى تطوير هذه القاعدة بما يسهم في التخطيط الصحي، وإدارة المشاريع، ووضع معايير قابلة للقياس لمراقبة الأنشطة والبرامج وتقييمها، ومن أجل تطوير نظام للربط السليم بين بيانات نظم المعلومات الإدارية، وعمليات التخطيط، وصياغة السياسات.

بالإجمال، حاولت وزارة الصحة الفلسطينية العمل على تنفيذ برامج ذات طبيعة خدمية مباشرة، وأخرى ذات طبيعة تطويرية للارتقاء بالوضع الصحي، والنظام الصحي الفلسطيني. إلا أن تنفيذ هذه البرامج واجه العديد من الصعوبات والعقبات التي حدت من تحقيق الأهداف المرجوة، وفقا للأطر الزمنية التي حددتها الوزارة.

4-2 العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع الصحة الفلسطيني

على الرغم من تحقق إنجازات مهمة في القطاع الصحي الفلسطيني، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تجد انعكاسا لها في تحسن المؤشرات الصحية الرئيسية، وفي تطوير بنية القطاع الصحي، وتطوير الكادر، وزيادة حجم الخدمات المقدمة، وزيادة التغطية في التأمين الصحي، إلا أن تعقيدات الوضع السياسي في فلسطين، وغياب الاستقرار الاقتصادي، قد أديا إلى خلق عقبات كبيرة في تحقيق الأهداف، وتنفيذ السياسات التي وضعتها الوزارة لنفسها. فالاحتلال الإسرائيلي يفرض خصوصية على واقع القطاع الصحي الفلسطيني، وهي خصوصية تتطلب من هذا القطاع الاستجابة إلى واقع تجزيء الأراضي الفلسطينية، وعزل المدن عن محيطها الريفي، والفصل بين المحافظات الفلسطينية، والذي يؤدي إلى تركيز الاهتمام إلى الوصول للخدمات الصحية في الوقت المناسب، خاصة الخدمات الصحية الأولية، والصحة الوقائية. وتتمثل إحدى أوجه هذه الخصوصية في

ارتفاع التكلفة النسبية لبعض الخدمات الصحية، نتيجة تقليص فرص توزيع بعض التخصصات النادرة والمهمة ما بين المرافق الصحية الفلسطينية.

ويمكن القول، إن الأوضاع السياسية، وعدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض، والموارد الطبيعية، تعدّمن أهم العقبات التي تعوق تطوير القطاع الصحي، حيث إنها تجعل من التخطيط الصحي مهمة معقدة، ولا يمكن التنبؤ بمستقبلها أحيانا، وكذلك الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك الفصل الذي يمنع التكامل في الخدمات الصحية فيما بينهما، وعزل القدس التي تتوفر فيها مؤسسات صحية فلسطينية مهمة. وقد ازدادت حدة تأثير هذه العوامل السلبية على فرص تطوير الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية، خلال الانتفاضة الفلسطينية الحالية، بسبب تقطيع الأراضي الفلسطينية وعزلها عن بعضها بعضاً، وإعاقة وصول المرضى إلى مراكز الخدمات الصحية.

ومن العقبات الأخرى التي تؤثر سلبا على القطاع الصحي الفلسطيني، ضعف البنية التحتية للقطاع الصحي، والتباين بين المناطق والفئات السكانية في جودة الخدمات وتيسرها، والنمو غير المنظم للقطاع الخاص، وغياب نظرة استراتيجية بعيدة المدى لتطوير القطاع الصحي، وغياب سياسة مالية رشيدة في هذا المجال، وسيطرة الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي، وضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة المقدمة للخدمة الصحية.

وقد تحققت إنجازات مهمة على صعيد تذليل هذه العقبات، لكن هذه الإنجازات لم تكن بالقدر الكافي، للحد من التأثيرات التي تحدثها هذه العقبات على القطاع الصحي الفلسطيني، فما زالت هذه العقبات تؤثر بدرجات متفاوتة على فاعلية أداء القطاع الصحي.

4-3 مقترحات

يتطلب العمل على تطوير القطاع الصحي الفلسطيني، تحقيق عدد من التطويرات على جوانب عديدة في هذا المجال، بما يضمن تحسين نوعية الخدمات الصحية، ودرجة توفرها للسكان، ويمكن حصر هذه التطويرات فيما يأتي:

- العمل على تحسين البنية التحتية لقطاع الصحة الفلسطيني وتطويره، من خلال زيادة عدد المراكز الصحية، وتجهيزها بالأجهزة، والمعدات الطبية اللازمة.
- ضرورة العمل على توزيع الخدمات الصحية بشكل عادل بين التجمعات السكانية، بما يضمن تيسير وصول السكان لهذه الخدمات، والعمل على مراعاة تأثير الإجراءات الإسرائيلية القمعية، وعزل المناطق، والتجمعات السكانية عن بعضها بعضاً.
- العمل على تنظيم نمو القطاع الخاص في القطاع الصحي، وذلك من خلال سن الأنظمة والتشريعات الخاصة من جهة، وتفعيل نظم الرقابة على هذا القطاع من جهة ثانية، وذلك من أجل ضمان تقديم الخدمات الصحية بتكلفة معقولة، ونوعية ذات جودة عالية.
- تطوير السياسات المالية المعمول بها لدى القطاع الصحي من أجل زيادة كفاءة النظام المالي، وترشيد الاستهلاك لاستخدام الوفرة في تطوير البنية التحتية، ورفع درجة نوعية الخدمات الصحية.
- تطوير أنظمة الطب الوقائي، وعدم اقتصار الخدمات الصحية على الطب العلاجي، وذلك من خلال تعزيز سياسة التطعيمات، وتوسيع برامج التوعية والتثقيف الصحيين.
- رفع درجة التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في القطاع الصحي؛ لضمان توزيع الخدمات بشكل عادل، ولضمان تقديم الخدمات الصحية بجودة عالية.
- تطوير كفاءة الكوادر العاملة في القطاع الصحي وقدراتها، واستقطاب كفاءات طبية لاسيما في بعض التخصصات النادرة.

- العمل على استكمال التشريعات والقوانين الصحية وتفعيلها، خاصة قوانين الصحة العامة، والتأمين الصحي، والمجلس الصحي الفلسطيني، وذلك لضمان الالتزام بمعايير صحية ملائمة، وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.

5- قطاع الحماية والرعاية الاجتماعيتين

كان على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية العاملة في مجال الحماية والرعاية الاجتماعيتين، أن تستجيب إلى تحديين مهمين بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994: ويتمثل التحدي الأول، في معالجة تركة الاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة في إهمال هذا القطاع المجتمعي المهم، وتخريبه، وتجسيد هذا الأثر في ضعف البنية المؤسساتية العامة للرعاية الاجتماعية من جهة، وانعكاسات سياسة الاحتلال العامة في مختلف المجالات، والتي هدفت إلى السيطرة على المجتمع الفلسطيني، وخلقت درجة انكشاف كبيرة في المجتمع الفلسطيني من جهة ثانية. ويتمثل التحدي الثاني، في الاستجابة إلى الواقع الذي نشأ عن تنفيذ اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي تمثل في استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يحد من إمكانيات السلطة الوطنية الفلسطينية في رسم الخطط، وتنفيذ السياسات المختلفة من جهة، ومواجهة آثار السياسات العقابية الإسرائيلية التي أوصلت المجتمع الفلسطيني إلى وضع كارثي، خاصة خلال انتفاضة الأقصى من جهة أخرى.

يستعرض هذا القسم البرامج والسياسات، التي تنفذها وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الحماية والرعاية الاجتماعيتين، والبرامج والسياسات المبلورة، أو التي تجري بلورتها من قبل هذه الوزارات؛ لتطوير عملها في هذا المجال في المستقبل. وتقسم هذه البرامج إلى قسمين : الأول برامج وسياسات موجهة للفئات الفقيرة والمهمشة أو التي تراجع أو انقطع دخلها (برامج المساعدات)، والثانية برامج وسياسات مرتبطة بسوق العمل.

5-1 برامج المساعدات

5-1-1 المساعدات الاجتماعية

وهو البرنامج الرئيسي في هذا المجال، ويستهدف تقديم المساعدة النقدية والعينية إلى الفئات الأشد فقرا في المجتمع الفلسطيني. ويغطي برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية الجزء الأكبر من المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي الحكومي، وهي الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن رعاية الفئات المحتاجة.

5-1-1-1 برامج وزارة الشؤون الاجتماعية

شخصت وزارة الشؤون الاجتماعية واقع عملها غداة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بأنه يركز على تخفيف الفقر، وعلى رعاية الفئات المهمشة، وتعد هذه الوزارة الجسم الرئيسي في نظام الرعاية الاجتماعية الموجود في الأراضي الفلسطينية. وما زال واقع عملها أقرب إلى هذا التشخيص رغم طموحها إلى إحداث تحول في عملها، يجعل منها وزارة للتنمية الاجتماعية، ورغم الإنجازات المهمة التي تحققت في هذا المجال.

وفيما يلي استعراض لأهم برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، في مجال الحماية والرعاية الاجتماعيتين:

1. برنامج المساعدات للأسر الفقيرة

ومن أهم برامج الوزارة، برنامج المساعدات للأسر الفقيرة، حيث تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات لحوالي 3.5% من مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجري تقديم المساعدات النقدية وفق سلم تصاعدي، حسب عدد أفراد الأسرة، يبدأ بـ 110 شواقل للفرد الواحد، وقد جرى إقرار هذا السلم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية منذ العام 1995، ورغم تراجع القوة الشرائية للشيقل منذ ذلك الوقت بنسبة كبيرة، لم يجر تعديل هذا السلم حتى الآن، ويجري احتساب مساعدات برنامج الغذاء العالمي، ومساعدات الوكالة بوصفها مداخيل للأسرة، تخصم من قيمة المساعدة المستحقة لها. وقد أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية لائحة تنظيمية جديدة؛ لتطوير نظام المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة، وهي قيد النقاش لدى الجهات المسؤولة لإقرارها.

وتتضمن مساعدات الوزارة، تقديم منح نقدية شهرية، ومساعدات غذائية، وتأمين صحي، وخدمات رعاية للمسنين والمعوقين والأحداث والأيتام، بما فيها خدمات إيوائية. ومعظم مساعدات الوزارة نقدية، حيث تشكل نسبة قضايا المساعدات النقدية أكثر من أربعة أخماس القضايا المتلقية لدعم الوزارة.

تركز وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم مساعداتها على حالات معينة، كأن يكون مقدم الطلب يتيماً قاصراً، أو مسناً لا يستطيع العمل، أو ليس له دخل "كاف"، أو مريضاً عاجزاً عن إعالة أسرته، شريطة أل تقل نسبة العجز عنده عن 50%، أو امرأة أرملة، أو مطلقة، أو مهجورة، أو عانساً تجاوزت سن الأربعين، ولا دخل لها، ولا قدرة على الكسب لإعالة أسرتها، أو رب أسرة مسجوناً مع التأكد بوساطة البحث الميداني الذي تقوم به الوزارة، أن لا دخل للأسرة ولا قدرة لها على إعالة نفسها، وهي حالات شديدة الفقر. وتتضمن قائمة المرشحين لاستحقاق مساعدة الوزارة الفئات التالية: أرمل/ أرملة، المسنين، المرضى العضويين أو النفسيين، المعوقين الذين يعانون من عاهة، الصم والبكم وكفيفي البصر، الزوج مسجون أو غائب، المطلقات والمهجورات والعوانس، الأيتام، محدودي الدخل، مجهولي النسب، وتقدم مساعدات قليلة بسبب مشاكل أسرية، أو سكنية، أو إدمان رب الأسرة على المخدرات، أو للتوائم (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2003).

2. برنامج المساعدات المشروطة

بدأ هذا البرنامج خلال انتفاضة الأقصى، ويجري تنفيذه بالتعاون بين البنك الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتنسيق مع وزارتي التعليم والصحة الفلسطينيتين، وهو لفترة مؤقتة (لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد). وهذا البرنامج موجه للأسر الأشد فقرا في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تتلقى دعما محدودا من برامج أخرى، وفقدت مصدر دخلها لفترة طويلة. ويمنح هذا البرنامج الأسر المستفيدة مساعدات نقدية على أن تستوفي الشروط التالية (العريضي، 2004):

- إرسال الأطفال في عمر أقل من 7 سنوات إلى مراكز الصحة الأولية؛ لمراقبة نموهم والتأكد من تلقيهم اللقاحات اللازمة.
- إرسال أبناء الأسرة في سن 6–8 سنوات إلى المدرسة.
- حضور الأسرة الفقيرة حلقات توعية، تتناول مواضيع تهم الأسرة، وقضايا وإشكالات تهمها.

يستهدف هذا البرنامج تقديم المساعدة لنحو 30% من الأسر الأشد فقرا في الضفة الغربية وقطاع غزة، والإسهام في تحسين دخلها، ويركز على الفئات التالية: المسنين، والمعوقين، والمصابين بأمراض مزمنة، والنساء اللواتي يعلن أسرهن (العريضي، 2004).

3. صندوق الفقر

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع صندوق الفقر منذ العام 1999، ووضعت نظامه الخاص بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن لم يجر إطلاق عمله حتى الآن. ويستهدف الصندوق إحداث نقلة مهمة في آلية عمل الوزارة في مجال التخفيف من الفقر ومكافحته، من خلال طرق تنموية. ويقوم مشروع الصندوق على الشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاعين الخاص والأهلي، لتحقيق كفاءة أكبر في أدائه. وتقدم الوزارة بعض الخدمات المحدودة، الشبيهة بعمل الصندوق المقترح، مثل الإسهام في تشغيل بعض الفقراء، خاصة النساء، وخصوصا من خلال التشغيل الذاتي.

وقد قدم undp مبلغ 400 ألف دولار، استثمرت في اتجاهين من خلال مركز نسوي في قطاع غزة تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية: الأول تدريب، والثاني كان على شكل قروض صغيرة. واستفاد من هذا البرنامج النساء خصوصا ربات الأسر الفقيرة. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء تقييم للمشروع بهدف الاستفادة من التجربة وتطويرها.

5-1-2 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى

تقدم مؤسسة أسر الشهداء والجرحى مساعدات نقدية شهرية إلى أسر الشهداء، والى الجرحى، وفق سلم يراعي حجم الأسرة، وبصورة عامة فإن قيمة المساعدة قليلة، بالإضافة إلى توفير تأمين صحي لأسر الشهداء والجرحى. وتشرف المؤسسة على شؤون أسر الشهداء والجرحى داخل فلسطين وفي الشتات.

5-1-3 برامج وزارة الأوقاف

تشرف وزارة الأوقاف على عمل لجان الزكاة من خلال صندوق الزكاة في الوزارة، وترعى الوزارة برامج كفالة الأيتام، وبرنامج "من أسرة إلى أسرة"، وبموجب هذا البرنامج تسعى وزارة الأوقاف إلى تطوير نظام تكافل أسري ممول بصورة خاصة من الخليج العربي، لكفالة أسر فقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بدأت الوزارة بالعمل في هذا البرنامج خلال انتفاضة الأقصى.

وتقوم لجان الزكاة التابعة للوزارة بالعمل على برنامج كفالة الأيتام، وهو من أهم البرامج لدى هذه اللجان، حيث توفر الرعاية لآلاف الأيتام الفلسطينيين من خلال تقديم مساعدة نقدية شهرية لهم، بالإضافة إلى مساعدات عينية في المناسبات المختلفة.

وتنفذ وزارة الأوقاف برامج محدودة في مجال تدريب النساء، خاصة الأرامل، على مهن تساعدهن على كسب عيشهن، من خلال مراكز تدريب تابعة لها أو تديرها لجان الزكاة.

5-1-4 وزارة شؤون الأسرى:

تقدم وزارة شؤون الأسرى خدماتها إلى الأسرى في السجون الإسرائيلية، حيث تقدم لهم بدل مصروفات الكنتين (احتياجاتهم الأساسية) داخل السجن، وتقدم لأسرهم مساعدة نقدية شهرية، وفق نظام معين، يراعي حجم الأسرة التي كان يعيلها الأسير.

وتدير الوزارة برنامجاً آخر موجهاً للأسرى المحررين، وبموجب هذا البرنامج تعمل الوزارة على مساعدة الأسير المحرر على الاندماج في المجتمع بعد تحرره، من خلال رزمة خدمات تشمل التدريب المهني، مثل مهن السياقة، وكهرباء السيارات، والرسم المعماري، والكمبيوتر، وغيرها، أو من خلال تقديم قروض صغيرة، تعين الأسير المحرر على البدء بمشروع صغير، أو من خلال منح التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الإسهام في توفير تأمين صحي له (نصف قيمة التأمين الحكومي).

2-5 البرامج الأخرى في وزارة الشؤون الاجتماعية

1. المراكز النسوية

لدى وزارة الشؤون الاجتماعية مركزان نسويان في قطاع غزة، يستهدفان تمكين النساء من خلال تضمين أنشطتها خدمات التدريب المهني، ومساعدة النساء على العمل، والبدء بمشاريع التشغيل الذاتي. وتعمل الوزارة على تطوير هذه المراكز في إطار المشروع الكندي، الذي يتضمن سلسلة أنشطة تهدف إلى زيادة درجة تمكين النساء الفلسطينيات (بشكل عام وليس الفقيرات فقط) في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. برنامج المعوقين

تدير وزارة الشؤون الاجتماعية سبعة مراكز تأهيلية للمعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها أربعة في الضفة الغربية، اثنان منها يقدمان برامج تدريب، أحدهما في الخليل، ويقدم برنامجاً تدريبياً على صناعة الأحذية، والآخر في نابلس ويقدم برامج تدريبية متنوعة. بالإضافة إلى المدرسة العلائية للمكفوفين في بيت لحم، ومركز الدار البيضاء للمعوقين عقليا في سلفيت. ويوجد ثلاثة مراكز في قطاع غزة، واحد في غزة، وآخر في خان يونس، وثالث في دير البلح. وتعمل حاليا على إنشاء مركزين متطورين، واحد في غزة، والآخر في نابلس استجابة لتزايد الإعاقات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى.

وقد أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعوقين، وتعمل على متابعة تنفيذ الحقوق التي نص عليها القانون.

وتسعى الوزارة إلى إقرار بطاقة المعوق، والتي تتضمن جملة من الحقوق والتسهيلات الممنوحة للمعاق في مجال الوصول للخدمات العامة، والتي تمنحه فرصا أفضل في الاستفادة من خدمات المؤسسات العامة.

3. برنامج المسنين

تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية للاستجابة إلى الاحتياجات المختلفة للمسن، فبالإضافة إلى المساعدات النقدية والعينية، والتأمين الصحي، تسعى إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم من خلال مختصين. لكنها تقوم حتى الآن بتقديم هذه الخدمات من خلال المرشدين الاجتماعيين أنفسهم، وعلى نطاق محدود. ويتضمن مشروع الوزارة توفير خدمات رعاية المسن في بيته، والتواصل الاجتماعي معه، وتوفير وجبات ساخنة له. وتقوم الوزارة بالإشراف على دور المسنين، وتدير ملجأ عجزة واحداً في أريحا.

4. برامج الطفولة المبكرة

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على حضانات الأطفال، وتسعى إلى تطوير معايير سليمة توفر بيئة جيدة للأطفال، من حيث الوضع الصحي للمكان، ومن حيث الخدمات المقدمة. وتشرف الوزارة على برامج تطوير كفاءات العاملات في هذا المجال، من خلال مصادر الطفولة المبكرة.

ونفذت مديرية الطفولة في الوزارة، برنامج الدعم الاجتماعي والنفسي للأطفال، بالتعاون مع مؤسسات أهلية وحكومية أخرى، وبدعم من اليونسيف خلال انتفاضة الأقصى. وتضمن البرنامج تقديم خدمات الدعم الفردي للأسر والأطفال الذين عانوا من القمع الإسرائيلي مباشرة، مثل الأسر التي تسكن في مناطق التماس مع المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية، أو المناطق التي تعرضت للقصف والاجتياح ومنع التجول، والأسر التي تعرضت لاعتداءات مباشرة، مثل هدم البيت، أو

استشهاد، أو جرح، أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، أو أحد الأقارب. وتضمن البرنامج كذلك، تقديم خدمات الدعم الجماعي من خلال العمل مع المدارس، وتنفيذ برامج ترفيهية وتربوية للترويح عن الأطفال.

5. برامج رعاية الأحداث

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة بيوت الأحداث المنحرفين (مراكز إعادة التأهيل أو الإصلاحيات)، وقد أعدت لائحة تنظيمية كأساس قانوني لإدارة هذه المراكز. وتقوم فلسفة عمل الوزارة في هذا المجال، على أساس إعادة تأهيل هؤلاء الفتيان والفتيات، والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع.

وتدير الوزارة 12 مركزا لتأهيل الشبيبة، خمسة منها في قطاع غزة. وتقدم هذه المراكز برامج تدريبية على بعض المهن، مثل النجارة، والحدادة، والدهان، والخياطة، والتجميل، وتنجيد السيارات، والتصوير، والسباكة، والكهرباء، والسكرتاريا، والتدبير المنزلي. ويستفيد من خدمات هذه المراكز أبناء الأسر الفقيرة، الذين تسربوا من التعليم النظامي، ويهدف إلى تحسين فرصهم في الحصول على مهنة مناسبة.

5-3 برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بسوق العمل

1. صندوق التقاعد والمعاشات

توفر السلطة الوطنية الفلسطينية لموظفيها نظام تقاعد، يقوم على خصم نسبة من الراتب الشهري للموظف (10% للموظفين على كادر غزة، و2.5% للموظفين على كادر الضفة الغربية) طوال فترة عمله، وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوحيد أنظمة التقاعد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار صندوق التقاعد والمعاشات[1]، ويدار هذا الصندوق من قبل لجنة مستقلة. ويجري احتساب راتب التقاعد حسب سنوات خدمة الموظف، وراتبه الأخير الذي تقاضاه أثناء عمله.

2. مؤسسة التأمينات الاجتماعية

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قانون التأمينات الاجتماعية العام 2003، وبموجب هذا القانون نشأت مؤسسة التأمينات الاجتماعية، التي تقوم بإدرة صندوق التأمينات. وقد أعدت وزارة العمل الفلسطينية اللوائح التنظيمية لتنفيذ القانون خلال العام 2004. وجرى تسمية الهيئات القيادية للمؤسسة، لكن ما زالت في مرحلة التأسيس، ولم يجر العمل بعد بالقانون.

وتختص مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتوفير الحماية للعاملين في القطاع الخاص، ويشمل توفير تأمين إصابات العمل، وتأمين الشيخوخة، وتأمين العجز والوفاة الطبيعيين. وينص القانون على اعتماد نظام التأمين الممول من المستفيد، حيث يجري اقتطاع نسبة من راتب الموظف، أو العامل الشهري وفق نظام محدد.

5-4 توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير الحماية الاجتماعية

عرفت وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي الجهة الحكومية الرئيسية العاملة في هذا المجال، رسالتها بالسعي لتحقيق التنمية الشاملة، والأمن الاجتماعي لكل أسرة فلسطينية، وصولا إلى الرفاه الاجتماعي، وعلى أساس المساواة، وفي إطار عملية تنسيقية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي (الحكومي وغير الحكومي)، أي خلق شبكة أمان اجتماعي، تضمن مستوى رفاه معقولاً لكل أفراد المجتمع، وتوفير حماية اجتماعية لجميع المواطنين. ويشكل ذلك هدفا بعيد المدى تسعى الوزارة إلى تحقيقه من خلال تطوير أدائها، وتطوير التأمينات الاجتماعية، والارتقاء بعملية الدعم الاجتماعي، وتطوير أداء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2004).

[1] لم يجر استكمال عملية التوحيد، حيث ما زال عدد كبير من الموظفين في الضفة الغربية يسري عليهم نظام التقاعد القديم.

وقد حددت وزارة الشؤون الاجتماعية سياسات وإجراءات على المدى المتوسط، على طريق تحقيق هدفها في التحول إلى وزارة تنمية اجتماعية، ومن ثم إلى وزارة رفاه اجتماعي. وقد جرى استعراض بعضها في إطار برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، مثل صندوق الفقر، وبطاقة المعاق وغيرها.

وتقوم تصورات الوزارة لتطوير هذا القطاع على الآليات الآتية (العريضي، 2004):

- ✧ توفير نظام للضمان الاجتماعي.
- ✧ صندوق مكافحة الفقر.
- ✧ صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية (وهذا الأخير من مشاريع وزارة العمل للحد من البطالة).
- ✧ نظام مساعدات اجتماعية مرتبط بخط الفقر.
- ✧ نظام مساعدات مشروطة.
- ✧ نظام بطاقة المعاق.
- ✧ مجلس وطني فلسطيني لمؤسسات الحماية الاجتماعية، بهدف توحيد جهودها في هذا المجال.

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة، بتطبيق هذه الآليات بوتائر مختلفة، لكنها بطيئة بصورة عامة.

وقد قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة العمل بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وخلق فرص العمل، وصادق مجلس الوزراء عليها العام 2004.

5-5 معوقات تطوير قطاع الحماية والرعاية الاجتماعيتين

- ✧ ترى وزارة الشؤون الاجتماعية، أن العائق الأهم لتسريع تطبيق هذه الآليات هو غياب التمويل الملائم، فوزارة الشؤون الاجتماعية تعاني من شح الموارد، كما أن مخصصاتها في الموازنة قليلة، وهي في تراجع نسبي.
- ✧ الظروف السياسية والاقتصادية العامة، والتي أدت إلى حالة من الإفقار العام، ترتب عليها معدلات فقر كبيرة، مما يعني تزايداً كبيراً في الطلب على خدمات الوزارة ومساعداتها، والجهات الحكومية الأخرى العاملة في هذا المجال.
- ✧ ضعف فاعلية التنسيق والتعاون بين الجهات العاملة في هذا المجال، بما فيها الجهات الحكومية.
- ✧ ضعف الكادر من حيث العدد والمهارات، فالوزارة تسعى إلى تقديم خدماتها من خلال طواقم متخصصة في مجالات عملها المختلفة، لكنها حتى الآن تفتقر إلى الكادر الملائم في مجالات عديدة، مثل رعاية المسنين، أو رعاية المعاقين.

5-6 اقتراحات

لدى وزارة الشؤون الاجتماعية تصور واضح لما تريده لدورها في المستقبل، أي التحول إلى وزارة تنمية اجتماعية، لكن سيرها بهذا الاتجاه ما زال بطيئا، وتعوقه عوامل موضوعية وذاتية عديدة، أشارت لها الوزارة، وهي مذكورة أعلاه.

ولتسريع عملية تحول وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة تنمية اجتماعية، بوصفها الوزارة الرئيسية في مجال الحماية والرعاية الاجتماعيتين، فإنه يترتب عليها التسريع في تنفيذ برامجها ومشاريعها في هذا المجال، وتحديدا:

1. التسريع في إنجاز اللوائح التنظيمية المنظمة لعمل الوزارة في مختلف المجالات، وكذلك إنجاز الأنظمة والتشريعات الملائمة في هذا المجال، خاصة اللائحة التنظيمية للمساعدات الاجتماعية، وصندوق الفقر، واللوائح التنظيمية لقانون التأمينات الاجتماعية، وغيرها.

2. التسريع في إصلاح نظام المساعدات الاجتماعية، من خلال ربطه بخط الفقر، والتدرج في مجال تحسين نوعية الخدمات والمساعدات المقدمة، وفي توسيع دائرة الفئات المستهدفة.
3. التسريع في تشغيل صندوق الفقر، وتوفير الاحتياجات اللازمة له، مما يساعد على تحسين أوضاع الأسر الفقيرة من خلال الاستفادة من إمكانيات الفقراء ومهاراتهم.
4. تدعيم دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التوعية المجتمعية، من خلال النشاط الإعلامي، وتنظيم المحاضرات، والندوات، وورشات العمل، والنشرات، وغيرها، لإحداث تغييرات معينة في وعي الجمهور من قضايا اجتماعية معينة، مثل مكافحة الفقر، أو الموقف من قضايا المرأة، أو لزيادة وعي الجمهور من أخطار أمراض اجتماعية، مثل المخدرات.
5. زيادة درجة التنسيق بين الجهات العاملة في مجال الرعاية والحماية الاجتماعيتين، وتحسين آلية التخطيط لتطوير هذا المجال، من خلال تطوير قدرات الكادر العامل في التخطيط، وتوفير قاعدة بيانات وطنية حول هذه القضايا متاحة الاستخدام للمهتمين.
6. تطوير عمل وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية، من خلال تطوير الكادر المختص في مجالات عملها المختلفة، مثل المسنين، والأطفال في ضائقة، والأحداث، والدعم النفسي والاجتماعي، وغيرها، بحيث تقدم هذه الخدمات من قبل كوادر مختصة، وتوسيع دائرة عمل الوزارة مع هذه الفئات، وتشديد متابعتها وإشرافها على عمل المؤسسات الأهلية والخاصة العاملة في هذا المجال، وفق لوائح تنظيمية واضحة.

6- السياسات والبرامج في مجال سوق العمل

تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من ضعف شديد في قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل، حيث يتم استيعاب فائض العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة العمالة غير الماهرة، أو في أسواق العمل الخارجية، خاصة الخليجية، حيث يتوجه للعمل في هذه الأسواق العمالة الماهرة بصورة رئيسية. وتفرض تبعية اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، حدودا على قدرة صانع السياسة الفلسطيني، في تخطيط سوق العمل المحلي. وتعد هذه الظواهر من النتائج المهمة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي، التي حرصت على تعزيز عجز الاقتصاد المحلي، وتعزيز درجة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وقد عززت إجراءات القمع الإسرائيلية من حجم المشاكل، التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، خاصة معدلات البطالة الكبيرة.

وقامت وزارة العمل بالدور المحوري في مجال رسم السياسات المتعلقة بسوق العمل الفلسطيني، وفي وضع البرامج الخاصة به. وقد تعاونت وزارة العمل مع منظمتي العمل الدولية والعربية، وأطراف الإنتاج المحلية (أرباب العمل والعمال ممثلين في نقاباتهم واتحاداتهم)، في هذا المجال، وكان من أهم ثمرات هذا التعاون المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين العام 1998، والذي أسهم في بلورة توجهات سياساتية نحو سوق العمل الفلسطيني.

ومن المهم في هذا المجال، تأكيد أهمية تضافر السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مجالات مختلفة (الاقتصاد، والتعليم، وتنظيم سوق العمل)؛ لمواجهة مشكلة البطالة، وزيادة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على زيادة قدرته التشغيلية.

6-1 سياسات الوزارة العامة

يجري توجيه سياسات الوزارة بالاعتماد على الأهداف العامة، التي وضعتها وزارة العمل الفلسطينية لنفسها، وتتمثل هذه الأهداف في (وزارة العمل، التقرير السنوي 2004، ووزارة العمل، الخطة التطويرية لوزارة العمل 2004):

- ✧ تنظيم سوق العمل عن طريق توفير المعلومات الأساسية حول القوى العاملة، وتحسين خدمات التشغيل، وتأهيل القوى العاملة المدربة حسب احتياجات سوق العمل.
- ✧ النهوض بالحركة التعاونية وتفعيل دورها.
- ✧ الإسهام في تحقيق الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة، من خلال تأسيس نظام تأمينات اجتماعية عصري.
- ✧ تحسين ظروف العمل وشروطه، وترسيخ علاقات عمل بناءة بين الشركاء الاجتماعيين بالتشاور الثلاثي.

وعملت وزارة العمل على إعداد العديد من البرامج وتنفيذها؛ لتحقيق أهدافها المذكورة أعلاه، وفيما يلي البرامج المتعلقة بسوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. برامج لمواجهة البطالة

اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمشكلة البطالة خلال انتفاضة النفق العام 1996، حيث أدت الإجراءات الإسرائيلية، وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تفاقم مشكلة البطالة، وعاودت معدلات البطالة إلى الارتفاع السريع والكبير خلال انتفاضة الأقصى، حيث أصبح ما يزيد على ثلث، وأحيانا نصف القوى العاملة بدون عمل. وقد ركزت المؤسسات الفلسطينية الرسمية، والجهات الداعمة على معالجة موضوع البطالة، من خلال برامج التشغيل الطارئ، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإغاثية، وكلا الطريقتين فاعليتهما محدودة في معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، رغم أهميتهما ودورهما الإيجابي في هذا المجال[2].

ويمكن رصد المرحلتين التاليتين في عمل الحكومة الفلسطينية في مجال التشغيل الطارئ:

- ✧ أعدت الحكومة الفلسطينية برنامج خلق فرص العمل في إطار خطة الطوارئ والاستثمار. وتستهدف برامج خلق فرص العمل توفير وظائف، وفي الغالب وظائف مؤقتة (لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد)، لأكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، وتأخذ هذه المشاريع بعين الاعتبار إمكانية استدامة المشروع، وزيادة الأثر الاقتصادي له. وتستخدم هذه المشاريع تكنولوجيا كثيفة العمالة، ويراعى في تصميم مشاريع التشغيل الطارئ، اعتمادها على الخامات المحلية ولو جزئيا، وسرعة التنفيذ، أي لا تحتاج إلى جهد تخطيطي كبير، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
- ✧ وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمركزة معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية العام 2003، من خلال المديرية العامة للتشغيل في وزارة العمل. وأنشأت الوزارة مجالس التشغيل في المحافظات، والتي شارك فيها ممثلو الأطراف ذات العلاقة بالتشغيل، وهم ممثلي الوزارت ذات العلاقة (وزارة العمل، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبلديات والمجالس القروية، والغرف التجارية، والاتحادات المهنية، ونقابات العمال، وأصحاب العمل، ومؤسسات التدريب المهني. وهذه المجالس دائمة، أي ليست مرتبطة بالتشغيل الطارئ، وان كان التشغيل الطارئ أحد مسؤولياتها. وتضطلع مكاتب العمل بدور مهم في هذا المجال، حيث أوكلت لها مهمة تسجيل العاطلين عن العمل، وبناء نظام معلومات وطني محوسب لسوق العمل، يسمح بالمواءمة بين العرض والطلب. وتقرر مجالس التشغيل في المحافظات كيفية توزيع العاطلين عن العمل على المشاريع، والجهات المشغلة، التي تتوفر لديها فرص تشغيلية.

وشرعت مكاتب العمل بتسجيل العاطلين عن العمل منذ الربع الأخير العام 2003 في إطار برنامج البطالة المؤقتة، ووزعت الدفعات الأولى والثانية والثالثة من العاطلين عن العمل على المراكز التشغيلية، وفق معايير ومحددات بلورتها إدارة

[2] على سبيل المثال أشار البنك الدولي إلى محدودية فاعلية برامج التشغيل الطارئ في تقريره حول الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، مؤكدا أنه لو سددت الجهات المانحة كل التزاماتها المالية لتمويل برامج التشغيل الطارئ في الأراضي الفلسطينية، والهادفة إلى توفير مليوني يوم عمل العام 2002، فإن ذلك يعني عملا كاملا لـ 3-4% فقط من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية (ماس، المراقب الاجتماعي، 2004: 40). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى الحاجة لـ 1.8 مليار دولار سنويا لحل مشكلة البطالة الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية (السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الطوارئ والاستثمار، نقلا عن الصفحة الإلكترونية للسلطة الوطنية الفلسطينية).

البرنامج. وقد طورت إدارة البرنامج معايير ومحددات اختيار المستفيدين، وفق سلم يراعي الأولويات النابعة من السمات العامة للعاطلين عن العمل.

2- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية (صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية) العام 2004، وشكلت هيئاته المسؤولة التي أنيط بها مهمة توفير مقومات إطلاق الصندوق وتشغيله، بما فيها التشريعات الملائمة، والكادر المهني المناسب، وتوفير التمويل الضروري له.

وقد جرى تأسيس الصندوق بوصفه وكالة مستقلة، ذات شخصية اعتبارية، ويتمتع بالمرونة التقنية والإدارية والمالية، التي تمكنه من أداء مهامه بصورة لا مركزية (مكتب العمل الدولي، 2003: صviii). وهو أحد تجارب وزارة العمل المهمة في تجسيد الشراكة الثلاثية بين فرقاء الإنتاج الثلاثة في رسم السياسات المتعلقة بسوق العمل، وفي تصميم البرامج الهادفة إلى مواجهة مشكلة البطالة، وتحسين مؤشرات سوق العمل. وسيقوم الصندوق في مرحلته الأولى على تنفيذ ثلاثة برامج: برنامج تطوير البنى التحتية، وبرنامج تنمية المنشآت، وبرنامج تنمية الموارد البشرية.

ويشكل تأسيس الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعيتين، تطورا مهما في مجال سياسات مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية وإجراءاتها. فهو يشكل نقلة مهمة في مجال معالجة مشكلة البطالة، ويعزز التوجه نحو مركزة الجهود المبذولة للتغلب على مشكلة البطالة، أو الحد من آثارها قدر الإمكان. ويولد وجود الصندوق، وممارسته لنشاطاته تداعيات مهمة مرتبطة بسياسات التشغيل، وآليات تنفيذ هذه السياسات، وجدواها، ... الخ. وهذا يحد ذاته، ينقل النقاش على الساحة الفلسطينية إلى آفاق جديدة ومحددة، تتناول جوانب ملموسة من سياسات التشغيل، وإجراءات مكافحة البطالة، بدلا من النقاش العام، أو القول إن المشكلة كبيرة لدرجة لا جدوى من نقاشها.

وتركز الرؤية الموجهة لعمل الصندوق في مواجهة مشكلة البطالة، على استهداف الفئات الأقل حظا في الوصول إلى سوق العمل، أو الوصول إلى الموارد مثل الملتحقين حديثا بسوق العمل، مثل النساء، وغيرهن. ومن الأهداف الرئيسية للصندوق تمكين هذه الفئات وزيادة قدرتها للوصول إلى سوق العمل.

ويدمج الصندوق في أداء رسالته سياسات وبرامج، تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على خلق فرص عمل، وفي الوقت ذاتهن يركز على آليات عمل أقرب إلى التخفيف من الفقر، مثل الإقراض متناهي الصغر، والذي يهدف إلى توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، أو لبعض الفئات المستثناة من سوق العمل، التي توجد عوائق تحد من التحاقها به، مثل المعوقين، والنساء.

وما زال الصندوق في مراحله التأسيسية، ومن المبكر الحكم على فاعليته في مجال مواجهة مشكلة البطالة، وفي مجال سياسات التشغيل في سوق العمل المحلي بشكل عام.

3. ظروف العمل وتنظيم سوق العمل المحلي

تقوم دوائر مختصة في وزارة العمل الفلسطينية، على متابعة أوضاع سوق العمل، وخاصة تطبيق القانون، والتعليمات، والأنظمة الخاصة بظروف العمل، والعلاقات بين العمال وأرباب العمل.

أولا: متابعة تطبيق القانون والأنظمة، وتقوم بهذه المهمة دوائر مختصة في وزارة العمل الفلسطينية مثل دائرة التفتيش العمالي. ويتم التأكد من تطبيق الورش المختلفة (خاصة المرخصة)، لأنظمة الوزارة التي هي ترجمة لنصوص القانون.

وقد أعدت وزار العمل الفلسطينية عددا كبيرا من اللوائح التنفيذية، بهدف تطبيق قانون العمل الفلسطيني، لكن الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة تعوق من سرعة إقرار هذه اللوائح. وكذلك فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية الناتجة عن إجراءات القمع الإسرائيلية، فرضت مرونة في تطبيق اللوائح والأنظمة، حيث تميل سياسة الوزارة حاليا إلى إعطاء الأولوية لاستمرار عمل المنشأة، مما يؤخر من جهود الوزارة لتحسين ظروف العمل، وتعزيز السلامة العامة والمهنية في منشآت الاقتصاد الفلسطيني.

ثانيا: علاقات العمل، وتقوم الوزارة في هذا المجال، بمتابعة طبيعة العلاقات بين العمال وأرباب العمل، والإشراف على حل المشاكل العمالية وفق روح القانون. لكن سوء الأوضاع الاقتصادية، وتنامي مشكلة البطالة، فرضا على الوزارة إبداء مرونة كبيرة في حل المشاكل العمالية، وإعطاء الأولوية لاستمرار العامل على رأس عمله، وأحيانا على حساب الحقوق العمالية، مثل تراجع تخفيض الأجور.

وقد بذلت وزارة العمل جهودا كبيرة؛ بهدف دراسة خصائص سوق العمل المحلي؛ ليتسنى لها رسم سياسات تحسن من أدائه، لكن قدرتها على وضع هذه السياسات موضع التطبيق ما زالت محدودة بحكم الظروف السياسية والاقتصادية العامة. وتسعى الوزارة إلى بناء نظام معلومات وطني حول سوق العمل، وقد قطعت الوزارة شوطا مهما في هذا المجال.

4. تطوير التدريب المهني

أعدت الوزارة بالشراكة مع جهات حكومية وغير حكومية استراتيجية؛ لتطوير التدريب المهني، من خلال تشجيع التوجه نحو التدريب المهني، وربط التدريب باحتياجات سوق العمل، وتحسين جودة التدريب. وتسعى إلى تحقيق أهدافها في هذا المجال من خلال:

- ✧ تطوير نظام معلومات للتدريب المهني، وبلورة مشروع التوجيه والإرشاد المهنيين، بهدف زيادة الوعي بأهمية التدريب المهني، وتفعيله في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ✧ تحسين نوعية الخدمات المقدمة في مراكز التدريب المهني، وتسعى الوزارة إلى إنشاء مركز للتدريب المهني متعدد الأغراض في حلحول، وتزويده باحتياجاته من المعدات والمتدربين.

5. تطوير الحركة التعاونية

تسعى الوزارة إلى إقرار قانون التعاون الفلسطيني؛ بهدف إرساء أساس قانوني للنهوض بالحركة التعاونية، وتحسين دورها في مجال الإنتاج، وتطوير دورها في مجالي مكافحة البطالة والفقر.

6. برنامج حماية العاملين داخل الخط الأخضر

يهدف هذا البرنامج إلى توفير المساعدة القانونية للعاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، بهدف الحفاظ على حقوقهم.

6-2 المعوقات

تواجه سياسات تحسين ظروف سوق العمل المحلي جملة من العوائق، ومن أهمها:

- ضعف القدرة التشغيلية للسوق المحلية، والتي تمثل إرثا ثقيلا لسنوات الاحتلال الطويلة.
- الظروف السياسية السائدة، والمتمثلة في تحكم الاحتلال الإسرائيلي في الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بدرجة كبيرة، وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم الخطط وتنفيذها. ويمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية بأنها سياسة تهدف إلى إفقار المجتمع الفلسطيني بشكل عام، مما يترتب عليه خلق فجوة كبيرة بين العرض والطلب في سوق العمل المحلي، وما يترتب عليها من معدلات بطالة مرتفعة.
- ضعف الإمكانات المالية لوزارة العمل، وللسلطة الوطنية الفلسطينية.
- التحديات التي تواجه سوق العمل الفلسطيني كبيرة، وتتطلب تضافر جهود جهات عديدة: حكومية وغير حكومية، لذلك فإن محدودية فاعلية التنسيق والتعاون بين هذه الجهات، يحد من قدرة الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة العمل الفلسطينية في تسريع تطوير سوق العمل الفلسطيني.

6-3 مقترحات

يواجه سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إشكالات مهمة، من أهمها الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على قوة العمل، نتيجة لعجز الاقتصاد الفلسطيني في المنطقتين عن توليد فرص عمل بحجم ملائم، بالإضافة إلى تحكم الاحتلال، وسوق العمل الإسرائيلي في آليات تطور التشغيل والبطالة في الأراضي الفلسطينية.

وقد حققت وزارة العمل الفلسطينية، وهي الجهة الرئيسية المسئولة عن سياسات العمل، نجاحات مهمة في مجال تطوير سياسات ناظمة لسوق العمل، وفي مجال إرساء أسس للتخفيف من البطالة، خاصة خلال العام الأخير.

ولتطوير أوضاع سوق العمل المحلي، فإن على وزارة العمل تطوير عملها في الجوانب التالية:

- التسريع في إنجاز التشريعات، واللوائح التنظيمية التي تسمح بتطبيق القوانين المقرة، خاصة قانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية، والتطبيق الكامل لقانون الخدمة المدنية، وسن قانون صندوق التشغيل، وقانون النقابات العمالية.
- التسريع في إنجاز قاعدة بيانات سوق العمل الفلسطيني، بحيث تسمح لها وللجهات ذات العلاقة بتنظيم سوق العمل، والتخطيط لتحسين أدائه. وبالانسجام مع ذلك تطوير آليات التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة، خاصة وأن معالجة إشكالات سوق العمل وتطويره، تتطلب تضافر جهود وزارات ومؤسسات وجهات عديدة، حكومية وغير حكومية.
- التسريع في تشغيل صندوق التشغيل، وتوفير احتياجاته من الكادر والتشريعات والتمويل.
- التسريع في تطوير التعليم والتدريب المهنيين، سواء النظامي (المدارس والمعاهد والجامعات)، أو غير النظامي، وربطه بآفاق تطور الاقتصاد الفلسطيني.
- التركيز على تطوير سياسات التشغيل الذاتي وبرامجه، من خلال تطوير الإقراض الصغير، وتيسير وصول المستثمرين الصغار إلى مصادر التمويل، والاهتمام بالتدريب المهني والإداري للمستثمرين، وتطوير آليات عمل تسهل عليهم الوصول إلى الأسواق.
- عطفا على النقطة السابقة، الاهتمام بالتعاونيات وتطويرها، خاصة التعاونيات التي تسمح للمستثمرين الصغار بتخفيض تكاليف مدخلات إنتاج مشاريعهم، وتسمح بزيادة قدرتهم على تصريف منتجاتهم.
- توفير الكادر المناسب لمتابعة تطبيق القوانين، بهدف تحسين بيئة العمل وظروفه.
- على الوزارة أن تعمل على تدخل نشط في ضبط العمالة الفلسطينية في الأسواق الخارجية، خاصة أسواق الخليج، وتنظيمها من خلال اتفاقيات مع الدول المستوردة للعمالة الفلسطينية.

- تنشيط دور الوزارة في مجال حماية حقوق العمال الفلسطينيين، من الضفة الغربية وقطاع غزة، العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي.

7- سياسات وبرامج مكافحة الفقر

يعاني المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من معدلات فقر مرتفعة، وقد زادت الإجراءات الإسرائيلية العدوانية، التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى من ارتفاع معدلات الفقر، وبشكل غير مسبوق في المجتمع الفلسطيني. ويمكن القول إن ظاهرة الفقر بين الفلسطينيين جاءت في سياق تاريخي، امتدت على مدى القرن العشرين من اقتلاع وتشريد، وحروب واحتلال، وحرمان من الحقوق الوطنية؛ وبهذا فإن المحددات التاريخية لإفقار الشعب الفلسطيني ناجمة عن عاملين أساسيين، يتمثل الأول في الاقتلاع وما رافقه أو سبقه أو لحقه من حروب وإلحاق وتشريد، ويتمثل الثاني في غياب الدولة الفلسطينية المستقلة، الحرمان من حق تقرير المصير (ماس، 2003).

اتسمت سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه مسألة الفقر بالتركيز على المساعدات الإغاثية، والمتمثلة في تقديم الدعم النقدي والعيني، حسب الإمكانيات المتوفرة، وهذا ما تكشف عنه بوضوح برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الأوقاف في دعم الفقراء. وتهدف هذه البرامج بصورة رئيسية إلى التخفيف من الفقر. وقد استعرضنا برامج الوزارتين عند مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها.

وقد طورت وزارة الشؤون الاجتماعية بعض البرامج الهادفة إلى معالجة موضوع الفقر بأفق تنموي، مثل المركزين النسويين في قطاع غزة، اللذين يقومان بتدريب النساء على بعض المهن، ومشروع مكافحة الفقر في غزة الذي زود عدداً قليلاً من الفقراء بمساعدات نقدية للبدء بمشروع صغير. وكذلك يتوجه مشروع صندوق الفقر بمثل هذا التوجه، حيث يركز مشروع الصندوق على المزج بين التدريب والتشغيل للفقراء.

وقد خطت وزارة التخطيط الفلسطينية خطوة مهمة باتجاه رسم سياسات، وصياغة برامج في مجال مكافحة الفقر، حيث قامت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمويل من وكالة التنمية البريطانية بتنفيذ مشروع تقدير الفقر بالمشاركة[3].

وقد نفذت وزارة التخطيط المرحلة الأولى من هذا المشروع، وتمثلت المرحلة الأولي في إجراء بحث حول تقدير الفقر بالمشاركة، جرى خلاله إدماج رأي الفقراء في واقع فقرهم، وفي سبل الخروج منه، وجرى دراسة تجارب الفقراء في التكيف مع واقع الفقر، وفي مكافحته، وجرى المزج بين آراء الفقراء ومواقفهم، مع آراء الجهات الرسمية وغير الرسمية العاملة ومواقفها، في مجال التخفيف من الفقر أو مكافحته. واستكمل العمل هذا المجال من عقد ورشات عمل قطاعية، على مستوى المحافظات، ومن ثم على مستوى الضفة والقطاع، بهدف بلورة مقترحات سياساتية محددة حول آلية مكافحة الفقر، ومثلت هذه الورش منتديات مهمة لتفاعل الآراء بين الفقراء أنفسهم والمسؤولين والأكاديميين، تجسيدا لمبدأ المشاركة في بلورة السياسات، وتحديد آليات ترجمتها.

[3] نفذت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية مشروع تقدير الفقر بالمشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال عامي 2001-2002، وقد استغرق العمل البحثي في هذا المشروع عاماً كاملاً. شمل بحث تقدير الفقر بالمشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة كل المحافظات الفلسطينية، حيث جرى العمل مع أسر فقيرة ومؤسسات حكومية وأهلية وشخصيات اعتبارية على مستوى التجمع السكاني (مدينة، قرية ومخيم)، وعلى مستوى المحافظة. بالاعتماد على أساليب بحث نوعية، شملت مقابلات ودراسة حالات ومجموعات نقاش مركزة. وتعتمد منهجية تقدير الفقر بالمشاركة والتشاور مع الفقراء آلية أساسية للوصول إلى فهم معمق للفقر ومسبباته، واستخلاص سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية لمكافحة الفقر. وتسمح بخلق حالة من الحوار الواسع والمثمر ما بين الفقراء ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على مستوى الموقع والمحافظة. مما يسمح بتعميق نتائج البحث وزيادة تحسسها لاحتياجات الفقراء والمجتمع المحلي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2003).

وتقوم وزارة التخطيط منذ أواخر العام 2004، بتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع، وسيتم بموجب هذه المرحلة:

- ✧ بلورة خطط مناطقية لمكافحة الفقر، على صعيد المحافظات الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل محافظة.
- ✧ بلورة خطط وسياسات قطاعية لمكافحة الفقر.
- ✧ إدخال عملية مكافحة الفقر في خطط التنمية الوطنية، وهذا ما جرى على صعيد الخطة متوسطة المدى، حيث كان محورها مكافحة الفقر والبطالة.
- ✧ تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر من شركاء عملية التنمية: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، وغيرها، بهدف بلورة السياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفقر.
- ✧ مأسسة الهيئات واللجان العاملة في مجال مكافحة الفقر، مثل لجان المحافظات (تشكلت هذه اللجان في المرحلة الأولى من المشروع، وهي تضم في عضويتها مديريات الوزارات الفلسطينية، والمنظمات الأهلية النشطة، والتي تلعب دورا في مكافحة الفقر، والغرف التجارية)، والهيئة الوطنية لمكافحة الفقر، بالإضافة إلى مأسسة إدارات التخطيط العاملة في الوزارات.

وقد أخذت وزارة التخطيط بتعريف الفقراء للفقر، والذي يتمثل في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة أو للأفراد، وهذه الاحتياجات هي المأكل والملبس والمسكن الصحي، والحصول على تعليم كاف، والتمتع بصحة جيدة، والقدرة على دفع فواتير الكهرباء والماء، والقدرة على الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية. وقد ربط الفقراء تعريفهم للفقر بثلاثة قضايا رئيسية: فقر الدخل؛ لانقطاعه أو محدوديته للدرجة التي لا تمكن الأسرة من سد احتياجاتها الرئيسية، وفقر القدرات المرتبط بالمهارات ومستويات التعليم، وفقر المستحقات الاجتماعية، وبخاصة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالأطفال، والمعوقين، وكبار السن، والمرضى بأمراض مزمنة، وغيرهم، وترتبط هذه بغياب الخدمات الأساسية في المجتمع (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002).

أظهر تقرير تقدير الفقر بالمشاركة، الصادر عن وزرة التخطيط عدداً من الاستراتيجيات لمكافحة الفقر، ويمكن حصر هذه الاقتراحات في ثلاثة محاور رئيسية، تمثل المحور الأول في توسيع شروط المشاركة وتحسينها في سوق العمل بما يمكن من حل مشكلة البطالة ورفع معدلات الأجور، وبالتالي بمكن الأسر من تغطية احتياجاتها الأساسية من مسكن، وملبس، ومأكل، وتعليم، وعلاج، ومواصلات، وغيرها، ويندرج تحت هذا المحور تأسيس مكاتب عمل، وخلق فرص العمل من خلال تأسيس مشاريع إنتاجية.

وتمثل المحور الثاني في توفير الخدمات العامة وتحسين مستوياتها، سواء على صعيد البنية التحتية المادية، كشبكات الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، والمدارس والمراكز الصحية والطرق، أو على صعيد توفير الموارد البشرية لتشغيل هذه الخدمات وإيصالها، كالأطباء والمدرسين، والمهندسين، وغيرهم. وعزى التقرير أهمية توفر الخدمات العامة كآلية لمكافحة الفقر إلى كون هذه الخدمات تسهل على الفقراء خلق فرص العمل، فتوفير شبكات المياه العامة مثلا، يساعد على تطوير المشاريع الزراعية كمشاريع إنتاجية مولدة للعمل والدخل، وكذلك الحال بالنسبة لشبكات الكهرباء، التي تسمح بتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل بعض المشاريع الصناعية الصغيرة المولدة للعمل والدخل، ويسهم توفير شبكة الطرق في سهولة عملية التسويق، وتقليل تكاليف الإنتاج، وهكذا.

وتمثل المحور الثالث في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي، وشبكات الحماية الاجتماعية؛ لسد احتياجات أسر الفئات الخاصة، كالمعاقين والمسنين، الذين لا يتوفر لأسرهم أفراد قادرون على العمل وتوليد الدخل. وركز التقرير في هذا المجال على تحسين الشروط المعتمدة من قبل المؤسسات، التي تقوم بتقديم العون والمساعدة للحالات الاجتماعية.

وتحتاج مكافحة مشكلة الفقر إلى تضافر الجهود والسياسات في مجالات اقتصادية واجتماعية مختلفة. فتقليص معدلات الفقر ثمرة لجهود تبذل في مجال سياسات التشغيل، وتطوير الرأسمال البشري، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الفئات المستثناة من سوق العمل، والعاجزة عن توفير احتياجاتها.

وبصورة عامة، فإن سياسة مكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالت في طور التشكل حتى الآن، أي تحديد أهداف معينة، مربوطة بجدول زمني وآليات للوصول إلى هذه الأهداف خلال الزمن المحدد. ويغلب على البرامج المنفذة في هذا المجال هدف التخفيف من الفقر، ومعالجة بعض آثاره وعوارضه. وتسهم جملة من الأسباب في إعاقة بلورة سياسة عامة فعالة لمواجهة الفقر، وتتمثل هذه المعوقات في الظروف السياسية والاقتصادية العامة، الناتجة عن السياسة الإسرائيلية، فالذي جرى طوال سنوات الاحتلال وما زال يجري، هو عملية إفقار مبرمجة للمجتمع الفلسطيني، كذلك يؤثر تدني درجة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة (وزارات ومؤسسات حكومية عديدة، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص ومؤسساته) في فاعلية الأنشطة السابقة على صعيد بلورة سياسة وطنية عامة لمكافحة الفقر.

ومن المقترحات المهمة التي تسهم في تطوير سياسة فعالة في التخفيف من الفقر على المدى القريب، ومكافحته على المدى البعيد ما يأتي:

1. التسريع في خلق الأداة التنظيمية، التي عليها قيادة عملية وضع الخطط والبرامج لمكافحة الفقر، ومتابعة تنفيذها بالروح التي خرج بها تقرير الفقر بالمشاركة، أي خلق هيئة مركزية ولجان في المحافظات، وعلى مستوى قطاعي، وأن تقوم على المشاركة بين الجهات المختلفة ذات العلاقة، وعلى هذه الهيئات أخذ رأي الفقراء بعين الاعتبار في مجال مكافحة الفقر.
2. ويمكن أن تأخذ سياسة مكافحة الفقر الاتجاهات الآتية:
   - ✧ تيسير وصول الفقراء والفئات المحرومة والأقل حظا في المجتمع إلى الخدمات العامة الرئيسية، خاصة خدمات التعليم والصحة.
   - ✧ تسهيل وصول الفئات الفقيرة، أو المرشحة للفقر إلى الموارد، خاصة مصادر التمويل، أي تشجيع الفقراء والمرشحين للهبوط إلى مستوى الفقر على استغلال إمكانياتهم، وتوفير الشروط لذلك، من خلال تسهيل حصولهم على التمويل، وتسهيل دخول مشاريعهم للسوق، وما إلى ذلك.
   - ✧ أن تجمع بين سياسات، تستهدف الفئات الفقيرة المستثناة من سوق العمل، والتي تتطلب توفير برامج دعم فعالة، وسياسات تستهدف الفقراء الذين يمكنهم الالتحاق بسوق العمل.
3. العمل على تضمين سياسات مكافحة الفقر في خطط الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

8- قطاع الشباب والطفولة

يعدّ قطاع الشباب، والذي يشمل بمراحله المختلفة الشباب والطفولة، من أهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها، لما لها من أثر على المجتمع ككل، ولهذا فإن إعداد السياسات والبرامج التي تعنى بهذا القطاع، هي من أهم الخطوات التي تعمل على إثراء قطاع الشباب بالمعرفة في مجالات اهتماماته الرياضية، والثقافية، والاجتماعية, وتوظيف قدراته الفكرية، والعلمية باتجاه خلق جيل يحمل القيم الإنسانية والأخلاقية، ويدفع بها نحو الانخراط، بشكل متقدم ومدروس في صفوف الشباب العربي والعالمي.

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع، إذ قامت بإنشاء وزارة الشباب والرياضة عام 1994, بجانب هذا عملت العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، التي تعنى بهذا القطاع، على وضع سياسات وبرامج لهذا الغرض، منها ما تم إنجازه، ومنها لم تسنح الظروف لإنجازه.

8-1 السياسات الحكومية حول قطاع الشباب[4]

- ✧ تأتي سياسات وزارة الشباب والرياضة في إطار فلسفة عامة، تهدف إلى دمج الشباب الفلسطيني في مجتمع مدني متحضر، قادر على صقل طاقاتهم، وإطلاق قدراتهم وإبداعاتهم، التي تأتي من خلال المشاركة في مرحلة البناء والاستقلال ضمن برامج تهدف إلى تعزيز روح الانتماء الوطني والقومي لديهم؛ لتنمية الاعتماد على الذات، وترسيخ مفاهيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.(وزارة الشباب والرياضة).
- ✧ سياسات وضعت للطفولة والطفولة المبكرة من خلال الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني، والتي تسعى إلى توسيع العناية والتربية وتحسينهما، على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا (الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني).
- ✧ تطوير سياسات شاملة متكاملة وموحدة في مجالات رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها وحمايتها.
- ✧ تحقيق التربية الشاملة للأطفال في المجالات الإنمائية كافة، وتحسين نوعية التعليم؛ لتمكين الطفل من بناء المعارف، واكتساب المهارات (الخطة الوطنية).
- ✧ تلبية حاجات التعليم للصغار والراشدين كافة، من خلال الانتفاع المتكافيء ببرامج ملاءمة التعليم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة, وهذا لضمان تطوير قطاع الطفولة المبكرة في مختلف مجالات النماء والرعاية والحماية.

بناء على هذه السياسات، تمحور عمل الوزارة حول تحقيق عدد من الأهداف، تم من خلالها ترجمة السياسات العامة بأهداف وبرامج محددة، فقد عملت الوزارة منذ تأسيسها على ما يأتي:

1. الإسهام في وضع القوانين، وتطوير اللوائح اللازمة لتنظيم سير العمل الشبابي.
2. تأهيل الكادر اللازم وإعداده؛ لتحمل أعباء البرامج والنشاطات المقترحة للنهوض بالحركة الشبابية والرياضية، على مختلف مستوياتها وأنواعها.
3. توفير مساحة واسعة من الفرص لهذة الفئة في جميع المجالات، كي تأخذ دورها، وتباشر ريادتها المستقبلية، وتطوير شخصيتها.
4. وضع الخطط، والبرامج، والأنشطة الملائمة والملبية لاحتياجات الطلائع من الفئة العمرية 13_18 سنة.

8-2 البرامج والأنشطة الخاصة بقطاع الشباب والطفولة

أنجزت وزارة الشباب والرياضة، عددا من البرامج، والأنشطة الخاصة بالشباب والأطفال، وهي كما يأتي:

- ✧ تنفيذ برنامج المخيمات الصيفية بشكل سنوي، وقد استفاد منه خلال السنوات الماضية ما لا يقل عن 30 ألف مشارك من الجنسين.
- ✧ برنامج إذاعي باسم صوت الطلائع.
- ✧ نفذت أنشطة ثقافية، ورياضية، وفنية، وبيئية، وتطوير مهارات تعليمية في جميع مناطق الوطن، وخاصة التجمعات الريفية، واستفاد منها حوالي 100 ألف مشارك من الجنسين.
- ✧ إصدار مجلة شهرية باسم مجلة الطلائع
- ✧ تشكيل منظمة الطلائع الفلسطينية بوصفها إطاراً وطنياً يعنى برعاية الطلائع في جميع أنحاء الوطن وفي المجالات كافة.
- ✧ نفذت الوزارة عددا من المخيمات الصيفية، التي وصل عددها إلى 130 مخيما خلال العام 2002م.
- ✧ تم عقد ورشات عمل، تركزت حول مواضيع مجلة "سوا سوا"، التي تم إصدار ستة أعداد منها خلال الفترة 2001-2002.

[4] أقر مجلس الوزراء الفلسطيني الاستراتيجية الوطنية للشباب أواخر العام 2004، ولم يتسن لفريق البحث الاطلاع عليها.

- عقد مجموعة من البرامج التلفزيونية, وتناولت مجالات الصحة النفسية، كما تم عقد حلقات تلفزيونية من إعداد الأطفال وتقديمهم.

8-3 الصعوبات والمعوقات:

- تشكل الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية التعسفية، السبب الرئيسي في تأخير، وعرقلة تنفيذ العديد من البرامج والخطط والتوجهات، التي تعتمدها الوزارات والهيئات الحكومية والمجتمعية، التي تعنى بشؤون هذا القطاع.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية نفسها، فيما يتعلق بتنفيذ برامج ذات علاقة بقطاع الشباب والطفولة.
- يعاني هذا القطاع من ضعف كبير في البنية التحتية، حيث تفتقد العديد من التجمعات السكانية لمؤسسات شبابية، وإن وجدت هذه المؤسسات، فإنها تفتقد للخدمات والأجهزة الأساسية، التي من المفترض أن تتوفر فيها مثل الملاعب، والمكتبات، وأجهزة الحاسوب، وغيرها.
- ضعف إشراف وزارة الشباب والرياضة على المرافق الشبابية المختلفة، والذي يعود بالأساس للنقص في عدد الكادر المختص في هذا المجال.
- ضعف التمويل الخاص بهذا القطاع، حيث لا زال التمويل المخصص لهذا القطاع محدودا للغاية وغير كافٍ، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن هذا القطاع يشمل ثلثي السكان تقريبا، إضافة إلى تنوع احتياجاته وكبر حجمها.

8-4 مقترحات

تفتقد الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الرسمية المعنية بأمور الشباب، إلى وجود سياسة رسمية واضحة المعالم لتطوير هذا القطاع، مما يوجب تكثيف الجهود الحكومية وغير الحكومية، باتجاه التسريع في وضع بلورة سياسة عامة لرعاية قطاع الشباب والفتيان وتطويره، وبلورة الخطط والبرامج الملائمة، بما ينسجم وتعزيز روح الانتماء الوطني، وروحية المشاركة، والتسامح واحترام الاختلاف، والمشاركة النشطة في القضايا المجتمعية.

ويمكن للمقترحات التالية أن تسهم في تحسين دور وزارة الرياضة والشباب في هذا المجال، مما ينعكس إيجابا على وضع القطاع الشبابي:

- زيادة درجة التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال رعاية القطاع الشبابي وتنمينه، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، والاستفادة من التنوع في مشارب هذه الجهات واهتماماتها.
- العمل على تعزيز التواصل بين الشباب والمسؤولين، وإيجاد آليات عمل تسهم في ذلك، مثل ورش العمل، واللقاءات الدورية، وغيرها.
- توفير التمويل الملائم لتغطية الأنشطة الشبابية.
- الاهتمام بالبنية التحتية للأنشطة الشبابية، مثل النوادي، والمراكز الشبابية الرياضية، والثقافية، والاجتماعية، وتوفير التجهيزات الملائمة لها، وزيادة درجة الإشراف والمتابعة من قبل وزارة الرياضة والشباب في هذا المجال.